ظاهرة المُعْجمية وسبلها إلى الإحاطة بالخطـــاب الإنســـانى والعــــربى

بقلم

ظاهرة المُعْجمية وسبلها إلى الإحاطة
بالخطـاب الإنسـانى والعـربى

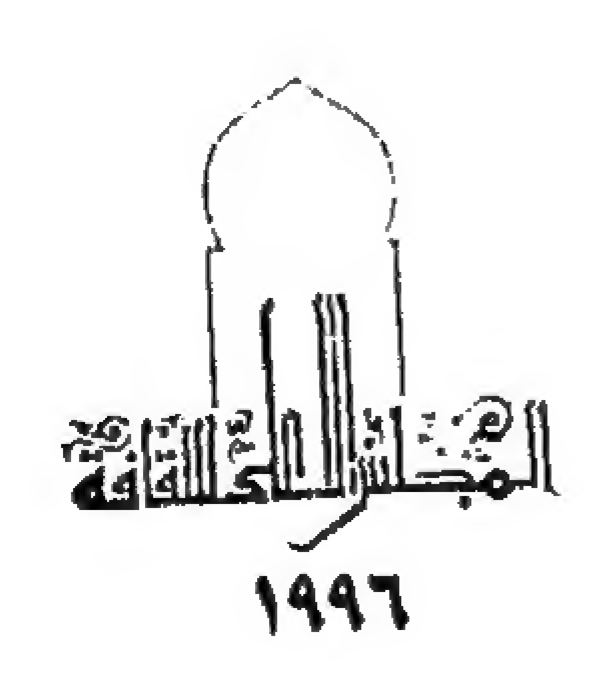
المجلس الأعلى للثقافة

ظاهرة المُعْجمية وسبلها إلى الإحاطة بالخطاب الإنساني والعربي

بقلم

أ . د . محمد رشاد الحمزاوى

جامعة تونس الأولى



١٩٩٦

●●● قـال ابن منظور : « ورأيت علمـاءها بين رجلين : أما من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه . وأما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمـعـه . فلم يفـد حـسن الجـمع مع إسـاءة الوضع ، ولا نـفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع » (١) .

القسم الأول :

المعجمية وإشكالياتها :

(أ) القضية : إن الإشكالية التى يطرحها ابن منظور الإفريقى تكوّن قضية نظرية أساسية قديمة حديثة وتكاد تكون أزلية ، وهى من أمهات الإشكاليات التى تواجهها كل اللغات ، دون استثناء ؛ لاسيما الحضارية منها وفى مقدمتها اللغة العربية . فهو يوحى إلينا أننا أمام قضية تنتسب إلى اللسانيات الحديثة ، وتستوجب قانونا لسانياً عاماً يوفق بين عنصرى معادلتها الصعبة المتمثلين فى الجمع والوضع [٢] ، وما لهما من قضايا نظرية متنوعة[٣] . ويؤسس بالتالى لوضع معجم نموذج[٤] عليه أن يحيط ، ما أمكن ، بالخطاب الإنسانى فى الزمان والمكان ، دون إسقاط ولا إهمال ولا تكرار ، بالاعتماد على منهجيات وتقنيات توفر بيسر كل المعلومات اللغوية والأدبية والمعرفية العامة والخاصة ، على اعتبار أن المعجم – وهو الوجه المطبق للمعجمية كما سنرى – يمثل ، فى الذهنية العامة ، خزانة اللغة والآداب والعلوم وأداتها الطيعة التى تحل الألغاز وتوفر الأجوبة عن كل الأسئلة المطروحة .

وتهدف المُعجمية المعاصرة ، التى نتطرق إليها هنا ، إلى تحقيق تلك الثنائية الكمية والكيفية نفسها التى أشار إليها ابن منظور ، مع الفارق فى تصور القضية ، وما لها من أبعاد جديدة ومتجددة تستحق

العناية ، وإن كان البحث فيها وفى الأدبيات اللسانية العربية المعاصرة يعتبر مغامرة مشاكلها كثيرة(٥) ؛ منها :

١ – صعوبة التوفيق إلى إقرار « المُعْجَمِيَّة » ؛ بوصفها ظاهرة لسانية نظرية مستقلة(٦) بذاتها ، نظراً لتداخل علوم لسانية كثيرة فيها ، فضلاً عما توافر فيها وتنافر من مصطلحات ومفاهيم ، سواء فى نطاق لغاتها الأصل المُصَدِّرَة (ل . م) أو فى نطاق ترجماتها إلى اللغات الثانية المُسْتَهْدَفَة (ل . هـ) ؛ ومنها اللغة العربية التى تنوعت فيها تلك المصطلحات وتنازعت.

٢ – حصر ميادين المعجمية وإسهاماتها الذاتية الأساسية بالتركيز على قضاياها المفاتيح المتفق عليها إجمالا ، دون الدخول فى التفاصيل والجزئيات التى لا يتسع لها هذا البحث .

٣ – تحديد منزلة المُعْجَمِيَّة النظرية من صناعة المعجم(٧) المطبقة . وعلى وجه الخصوص صناعة المعاجم النماذج ؛ مثل المعجم التاريخى ، والمعجم العام ، والمعجم التكنولوچى .. إلخ . بالاعتماد على مفهوم النص المعجمى وقضاياه ، مما يؤهلنا إلى أن ننزل المعجم ؛ بوصفه أداة تراثية وتحديثية وتربوية فعالة .

٤ – الاهتمام بالدراسات العربية الحديثة التى عالجت قضية المعجمية ، وبالتأكيد على مساعيها الرامية إلى تجاوز الدراسات التقليدية الوصفية التاريخية وإلى اقتراح البديل الذى لا يقتصر على الاجتهاد فى المذهب بل يهدف إلى التجديد ، مثلما هو الشأن فى المُعْجَمِيّات الرائدة الحديثة . ورجاؤنا أن نوفق إلى تبليغ كل ما سبق

ذكره إلى القارئ العربى ، دون الاقتصار على رواية قضايا المعجمية عن الغرب ومدارسه اللسانية المعجمية التى سنربطها ، ما أمكن ، بالمقاربات العربية القديمة (٨) والحديثة المتميزة من أجل بناء معجمية عربية دولية تواكب حاجات العصر(٩) .

(ب) **المعجمية مصطلحاً ومفهوماً** : المعجمية ، عندنا ، علم نظرى حديث وظاهرة لسانية عصرية متميزة ؛ لأنها تطرح قضايا وتوحى بمقاربات ومبادرات نظرية جديدة ومجددة لم تَحظ ، على أهميتها وأبعادها بما فيه الكفاية من الدرس والجدل على غرار الظواهر اللسانية «النجومية» ؛ مثل علم الأصوات وتطبيقاته التربوية والكلينيكية (١٠) ، وعلم المصطلح وصلته بنقل العلوم والتكنولوچيا (١١) ، وعلم الأسلوب وعلاقاته المتنوعة بالأدب وجماليات النص الشعرى والنثرى ، وما وراء ذلك من نظريات حافزة ومشوقة (١٢) استبدت بالفكر اللسانى الغربى والعربى على السواء ، فكان لها السبق على المُعْجَمِيَّة التى تعتبر ، اليوم ، آخر ما ظهر من العلوم اللسانية الحديثة ، لما توفر لها من آليات التنظير والتطبيق التى تستحق العناية .

فما المراد بالمُعْجمية ؟ يكفينا أن نشير إلى أنها تنطلق ، عندنا ، من مصدر صناعى مضموم الميم « المُعْجَمِيّة » وضعناه مصطلحا عربيا نعنى به ما هو معروف فى الفرنسية وفى الإنجليزية (١٣) بـ Lexicologie و Lexicology . وتعرف المعجمية كذلك بعلم قريب منها ، قديم جديد ومشهور ، كثيراً ما يختلط بها . ولقد أطلقنا عليه مصطلح « المَعْجمية » (بفتح الميم) ويؤدى ما يسمى

بـ (EN) Lexicography و (FR) Lexicographie . والمصطلحان مترابطان متلازمان ينتسبان إلى Lexikos اليونانية . وهو وصف محايد انتقل إلى الاسمية Lexicon ، ويعني به « ما له علاقة بالكلمات » ، وبالأحرى الرصيد اللغوى الذى يتكون من مجموع مفردات اللغة ، قديمها وحديثها ، والمنتظر منها ، ولا يحيط به فرد واحد ولا جماعة معينة ولا معجم . فلا يحيط به إلا نبيٌّ ، حسب الإمام الشافعى(١٤) .

وهو يتكون عند الخليل بن أحمد من مستعمل اللغة ومهملها ؛ أى من الموجود بالفعل والموجود بالقوة منها (١٥) . ويشمل عند تشومسكى كل ما يتعلق بأداء المتكلم وقدرته(١٦) على توليد ذلك الرصيد . والملاحظ أن كل هذه الآراء قد اتفقت ، مهما كانت مناهجها ومواقفها العقائدية واللغوية ، على أن ذلك الرصيد لا حدّ له ، يستعمل منه الفرد جزءاً معينا ، ويسعى إلى الاقتراب منه بوسائل مختلفة ؛ منها المعاجم التى تعتبر خزائن اللغة ، وإن كان فى ذلك نظر ؛ لأن المعنيّ هنا بالرصيد اللغوى مستويات مكتوبه ومستويات مقوله جميعها ، وثابتها ومتحولها ، وذلك ما لم توفره المعاجم ؛ لاسيما المعاجم المعيارية التصويبية والتوقيفية العربية ، على جلال قدرها (١٧) .

ولقد ميزت اللسانيات المعجمية الرائدة الحديثة بين المُعْجَميّة والمَعْجَميّة ، فخصصت الأولى لدراسة الرصيد اللغوى دراسة نظرية ومنهجية نقدية مجددة بالاعتماد على رؤى كلية ؛ مثل البنيوية والتوزيعية والتوليدية (١٨) ، و دون الالتحام بها جملة وتفصيلا . ويسمى الاختصاصى فيها بالمُعْجَمِى – ترجمة لـ Lexicologue (FR) و (En) Lexicologist . أما المَعْجَمية فإنها خصصتها لتطبيق رؤاها

النظـريـة التجريبية على المعجم فى مداخله ونصوصه وتعريفاتها . ويطلق عليهـا بعضـهـم صناعـة المعجـم ، وما وراءها من منهجيات وتقنيات لوضع المعاجـم المختلـفـة . وتعتبـر مـن أقـدم الصناعات اللغوية ومن أعـرق التقـاليـد المتـوارثـة فى اللغـات الحضـاريـة الكبـرى ؛ ومنهـا العـربيـة التى تميـزت ، فى هـذا الميـدان ، بتـراث صناعىٍ مـعـجـمى متـنـوع و رائـد[١٩] . ويسـمى الاختصاصى فيـهـا بالمَعْجَمـىّ ترجمة لـ Lexicographe (FR) و Lexicographer (EN) ويفتـرض أن يكون للمُعْجَمِىّ والمَعْجَمِىّ ثقافة لسانية حديثة عامة متمكنة وخبرة عميقة بقضايا العلمين المعنيين بالأمر[٢٠] .

وينتسب المصطلحان العربيان ، وما اشتق منهما ، إلى جذر واحد مثلهما مثل المصطلحات اليونانية واللاتينية السابقة. وهو جذر √ع . ج . م العربى . فالأول مشتق من أَعْجَم الكتاب أو الكلمات : أى نقطها بالسواد وأزال عجمتها وإشكالاتها ، فهو مُعْجَم [٢١] ، والثانى من مَعْجَم الكتاب صنعه ووضع مداخله ونصوصه[٢٢] .

ولا بـد لنـا ، ونحـن نسـعى إلى بناء مُـعْـجَـمِـيَّـة عربية دولية ، أن نفصل العلمين السابقين عن المعجم مصطلحا ومفهوما ، وأن ننزله منزلته الحقيقية منهمـا ؛ لأنـه استبد بدراسة الرصيد اللغوى لمدة طويلة فى اللغة العربية ، وما زال يهمّش فى الذهنية اللسانية العربية كل المحاولات الرامية إلى تحديد وظيفته منهما . فهمـا الأصل وهو الفرع ، وهما الرؤى وهو نتاجها ، فضلا عن أنـه لم يطلـق فى التـراث القـديم ، وحتـى إلى عهد

قريب ، على ديوان المفردات [٢٣] ، حسب المفهوم العربى الحديث . فلقد كان مرادفا فى الحقيقة لمصطلح الفهرست ؛ مثل «فهرست ابن النديم» ، و« فهرست ابن خير الأندلسى » . وكان مرادفا لمصطلح «الببليوجرافيا»[٢٤] ، مثلما تشهد بذلك معاجمنا القديمة الأولى المخصصة لطبقات الصحابة وشيوخ القراء والشعراء ... إلخ ؛ مثل « معجم الشعراء » للمرزبانى ، و« معجم الأدباء » لياقوت . والملاحظ فى هذا الشأن أن المعجميين القدامى ، ومَنْ خلفهم من رجال النهضة ، لم يطلقوا هذا المصطلح على معاجمهم العامة . فهو « العين » عند الخليل ابن أحمد ، و « تهذيب اللغة » عند الأزهرى ، و « الجمهرة » عند ابن دريد ، و « أساس البلاغة » عند الزمخشرى ، و « لسان العرب » عند ابن منظور ، و « تاج العروس » عند الزبيدى ، و «محيط المحيط» عند بطرس البستانى ، و« أقرب الموارد » عند سعيد الشرتونى ، و «المنجد» عند لويس المعلوف . وهى كلها أوصاف ونعوت ، مثل Lexikos اليونانى انتقلت إلى أسماء أعلام[٢٥] تشهد بمواقفها المعيارية وبميولها الاستدراكية والتنافسية والعقائدية والتربوية ، وتشير فى جوهرها إلى مشاغلٍ لها صلة وثيقة بالمعجم النموذج المطبق ، دون الاهتمام بأسسه النظرية مُعْجَمِيَّة أم مَعْجَمِيَّة .

ولقد أصبح « المعجم » يفيد Dictionary (EN) و Dictionnaire (FR) ، عندما أدرجه مجمع اللغة العربية بالقاهرة مصطلحا ومفهوما فى دستوره الأساسى[٢٦] ، ودعا إلى إنجازه على غرار المعجم الغربى المتأثر باللسانيات الحديثة ، مما حفز مجمعنا إلى إنجاز معجمين ، أرادهما نموذجيين مبدئيًا ، وهما « معجم ألفاظ القرآن الكريم »[٢٧] و« المعجم الوسيط »[٢٨] . وهو

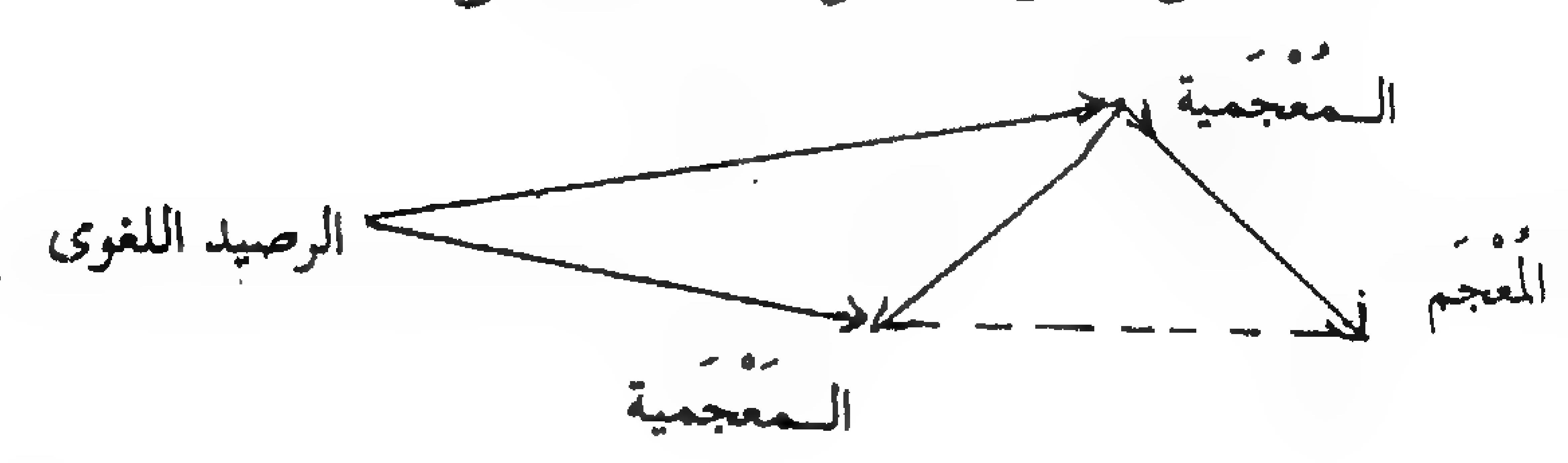
ينجز الآن « المعجم الكبير »[٢٩] ، عوضاً عن « معجم فيشر » التاريخى[٣٠] . ومن المؤكد أن هذا الاهتمام بالمعجم وتجديده ، تنظيراً وتطبيقا ، كان بإيعاز من المستشرق البريطانى هـ . أ . ر. جب ، باسم زملائه المستشرقين من أعضاء المجمع[٣١]. وكان مشروع فيشر بالخصوص مدخلاً ونموذجا إلى تصور المعجم مُعْجَمِيا ، ومَعْجَميا من خلال مقدمته المنهجية الفنية والطويلة المتأثرة إلى حد بعيد بعلم اللغة المقارن وعلم اللغة التاريخى الحديثين[٣٢] ؛ وهما من فروع اللسانيات الحديثة . وكان لهما أثر ملحوظ فى ذلك العهد على أذهان المجمعيين العرب والمستشرقين . وقد عارض هذه النزعة « المُعْجَمية » المحتشمة بعض الأعضاء من الأزهريين والدرعميين[٣٣] . فدعا بعضهم إلى الاقتصار على معاجمنا القديمة ومؤالفتها حاجات العصر ، ورأى البعض الآخر الاقتصار على ترجمة «معجم أكسفورد»[٣٤] .

وحذا حذو هذا التيار أغلب الجامعيين والمعجميين والدارسين المعاصرين[٣٥] . ولم يميزوا فى أعمالهم بين المُعْجَمية والمَعْجَمية والمعجم . فاهتموا بالمعاجم الحديثة وصناعتها وبعض القضايا النظرية ؛ مثل الترادف ، والاشتراك اللفظى ، والأضداد ، والمجاز [٣٦] ، على غرار دراسات فقه اللغة القديمة ، أو على غرار أسلوب « لا تقل .. بل قل » ، دون الاعتماد على نظرية أو نظام مركز . فغلبت عليها الموسوعية ، فضلا عن أحكامها المطلقة باسم التراثية التى اعتمدت توقيفية عصرية مستبدة [٣٧] ، وأصبح المعجم العربى ، أو المعاجم العربية ، موضوعا دراسيا أكاديميا فى أغلب الجامعات العربية . وهو ما زال قائم الذات ، الهدف منه التأريخ للمعجم التقليدى ووصف منهجياته وتقنياته المعهودة التى ظلت

تجتهد فى المذهب ، دون الخروج منه ، على الرغم مما طرأ على علوم اللغة من نظريات ومن رؤى ذلّلناها فى تـدريسنا بالجامعة التونسية منذ الستينيات لموضوع المعجمية العربية الدولية ، وذلك بالتأكيد على مصطلح المُعْجَمِيَّة وأبعادها العربية (٣٨) .

وفُصل المُعْجَم عن المُعْجَمِيَّة والمَعْجَمِيَّة لأول مرة فى رحاب مجمع اللغـة العـربيـة بالقـاهـرة ، عنـدما أقر فى قـائمـة مصطلحاته اللسـانيـة التحديثية (٣٩) مصطلح « المُعَجَميات » (٤٠) تعبيراً عن Lexicology و Lexicography ؛ أى عن المُعجمية والمَعجمية على السواء . وهو خلط بين الموضوعين والمفهومين ، كما بيّنا وسنبيّن فيما يلى . ولعل ذلك يعود إلى تأثره بالمفهوم الأنجلوسكسونى ؛ لأن موسوعة اللسـانيـات البـريطانية الحـديثـة قـد أغـفلت تعـريف Lexicology وركــزت على تعــريف Lexicography (٤١) ، وخلطت بينهما فى عرضها قضايا العلمين .

والملاحظ أن ما أقررناه من مصطلحات أساسية ثلاثة تتفق و مفاهيمها الواردة فى اللسانيات المعجمية الحديثة ، ولا تتنافى مع مصطلح مجمع اللغة العربية « المُعَجميات » الذى يمكن أن نستخلص منه المُعْجمية للدلالة على العلم النظرى الذى يهمنا ، كما يمكن أن نستخلص منه المَعْجمية للدلالة على العلم النظرى التجريبى ، فضلا عن المعجم الذى يعتبر نتاجهما وميدان تطبيقهما العملى . وذلك ما يؤيد تصورنا لظاهرة المعجمية العربية الدولية ، وعناصرها التى يمكن أن نمثل لها بالمثلث التالى :



والذى تظهر فيه المعجمية النظرية الأصل والأساس للمَعْجمية والُمعْجم اللذين سنفصل فى شأنهما فى مكانهما من هذا البحث . ولقد رسمنا فى المثلث خطا متقطعا بين المَعجمية والمعجم ، باعتبار الصلة النسبية بينهما . فلا يكفى أن تتوفر المناهج والتقنيات المطلوبة ليحقق المعجم النموذج(٤٢) الذى لن يسلم من الفردية والعقائدية والمحدودية . فهو ضالة تطلب ومشروع مفتوح قابل للتحسين باستمرار ، اعتماداً على ما يطرأ على الُمعجمية من تغيير فى النظريات والرؤى وتطوير فى المناهج . فما عسى أن يكون محتوى هذه الثلاثية وفى مقدمتها المعجمية ؟

محتوى المُعْجَمية :

(أ) **الكلمة** : يعتبر بعض المنظرين أن موضوع المعجمية يشمل ، فى الحقيقة ، كل مواضيع اللسانيات الحديثة ومصطلحاتها ومفاهيمها ونظرياتها . فهى اللسانيات ذاتها ، وذلك ما لا يمكن أن نأخذ به بالطبع ، وإن كان بين المعجمية والعلوم الأخرى من لسانية واجتماعية ونفسانية وتربوية وتاريخية وجغرافية وفلسفية وإحصائية .. إلخ صلات وروابط لابد من الاهتمام بها . ورأينا أن تلك الصلات الوثيقة المتداخلة لا تمنعنا من أن نقرّ أن للمعجمية مواضيع مفاتيح تختص بها ، وفى مقدمتها « الكلمة » مفردة أو مركبة أو جملة ، وما لها من خلفيات مفهومية متعددة ؛ باعتبارها ركيزة الرصيد اللغوى الغالبية ، ودعامة المعجم لكونه ديوان مفردات اللغة المرتبة حسب نظام متفق عليه . فهل يمكن أن نعتبر الكلمة الوحدة المعجمية الأساسية ، مثلما تعتمد الصوتيات على الوحدة الصوتية أو الصوتم ، والصرف على الوحدة الصرفية أو الصرفم ، وعلم الدلالة على الوحدة الدلالية أو الوسم(٤٣) ... إلخ ؟

المحقق أن المعجمية المعاصرة انطلقت من الكلمة ، وبالأحرى من أزمة الكلمة ، التى حظيت إلى عهد قريب بمكانة كادت أن تكون مقدسة ، مما استوجب ضرورة مراجعة بنيتها ووظيفتها المعجمية ، لا سيما وأنها كثيرا ما نزلت منزلة المفردة أو اللفظة أو القول ؛ وهى مصطلحات عامة تستحق العناية وتتنافى مبدئيا وطبيعتها البنيوية الاستعمالية المتشعبة ، وتتعارض مع المقاييس النقدية العلمية . ولقد سبق للغويين العرب ، ولا سيما للمعجميين منهم ، أن تنبهوا إلى طبيعة هذه الوحدة المعجمية ؛ باعتبارها مسألة خلافية بينهم . فلقد اهتم بها الخليل اهتماما خاصا فى مقدمة كتابه « العين » ؛ باعتبارها ركن المعجم وجوهره ، يتعين ضبط معالمها نظريا لتطبيقها فى معجمه عمليا ؛ لأن تنظيمها فى مداخلها المختلفة ، حسب بنيتها المعتمدة ، يطرح مشكلات متعددة لصاحب المعجم ، كما سنرى .

فهى عنده ذات بنى ثلاث : بنية دنيا (ثنائية) ، وبنية وسطى (ثلاثية) ، وبنية كبرى (رباعية أو خماسية)[٤٤] . وهو يتفق وسيبويه على أنها ثلاثية أساسا فى العربية ، على اعتبار أن الثلاثى متمكن فى العربية [٤٥] ، ومتكون من حرف يبتدأ به ، وحرف يُحشى به الكلمة ، وحرف يوقف عليه [٤٦] . وإن كان ابن فارس يعتبر فى « معجم المقاييس » أن أغلب الرباعيات والخماسيات كلمات منحوتة نحتا قياسيا [٤٧] أو نحتا مشتقا [٤٨] . ويعرفها الزمخشرى ، وهو صاحب معجم «أساس البلاغة» بأنها اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع [٤٩] . وهى عند ابن منظور ، صاحب اللسان ، تشمل اللفظة ذات المعنى ، وتفيد القصيدة والخطبة .. إلخ [٥٠]. أما عند السيوطى ، وهو من المتأخرين ، فإن

«الكلمة» تطلق على الجمل المفيدة ، وهذا الإطلاق منكر في اصطلاح النحويين . وهو من أمراضها التي لا دواء لها (٥١) . وفي قوله تفجير صريح للقضية ؛ لا سيما عندما يضيف بأنها « قول مفرد مستقل أو منوى معه على الصحيح » . ويعنى بالمنوى معه الضمائر المستترة (٥٢) وجوبا في مثل : «قم » (أنت) وأكَلَ (هو) ، مما يقرب رأيه من آراء اللسانيين المحدثين (٥٣) . وإن كان « المعجم الوسيط » الذى وضع للإسهام في إصلاح المفاهيم والمصطلحات ، ومنها أن الكلمة أساس محتواه ، قد عرّفها تعريفا تقليديا ؛ باعتبارها « اللفظة » الواحدة وعند النحاة اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع(٥٤) .

إن هذه المعجمية العربية القديمة المتحركة ، المغبونة ماضياً وحاضراً ، قد طرحت ، على ما لها من آراء مشتتة لا تخضع لنظرية مركزية ، إشكالية معاصرة باعتبار إشارات الخليل والسيوطى اللامعة التى غمرها التعريف النحوى والدلالى للكلمة . ولا شك أنه يمكن التوظيف لها في نطاق المعجمية المعاصرة التى طرحت هذه المسألة طرحا نقديا جديداً في نطاق نظرية دى سوسير الأم « البنيوية » ، وبالأحرى في نطاق ما يسمى بالعلامة اللسانية (٥٥) المتكونة من دال ومدلول (٥٦) ، والتى لا تتقيد لزوما بلفظة واحدة . فالكلمة التراثية تعدّ ستاراً يخفى وراءه خصائص عدة . فهى ، في فقه اللغة التقليدى ، « وحدة فكرية » متكونة من رسم خطى يمثله سواد بين بياضين.، وتنتسب إلى مقولة صرفية أو نحوية محددة (اسم ، فعل ، حرف) عموما (٥٧) ، ولها معنى خاص ، مما يكوّن تراكما من التعريفات المتداخلة المتنافرة لأسباب عدة ؛ من بينها أن :

١ – وحدة الشكل ،كتابة أو نطقاً ، ليست دليلا على وحدة الكلمة . يقول المفضل بن سلمة فى كتابه « الفاخر » : « ويْلُمّه ، الأصل ويلٌ لأمّه ، فحذفوا تنوينه وأدغموا اللام التى هى لام الكلمة فى اللام الجارة ، فصار التقدير : ويْلُ أُمِّه ، ثم حذفوا اللام المدغمة فصار : ويلُمّه»[٥٨] . ولنا فى باب النحت أمثلة كثيرة على هذا نجدها مذكورة بإسهاب فى « معجم المقاييس » لابن فارس[٥٩] ، فضلا عما تكاثر منها فى المصطلحات العربية المعاصرة المنحوتة[٦٠] .

٢ – الصيغة الصرفية أو النحوية لا تؤديها كلمة واحدة موحدة شكلا وكمّاً . فصيغة التفضيل مثلا تؤديها كلمات مثل : تعالَى وعُزّى كما تؤيدها : أَجْمَلُ مِنْ ؛ أَميرُ الأمَراء، وحتى كلمات دخيلة شائعة مثل « سُوبَرْ مَارْكِتَ » ، المتكونة من market و super ؛ أى السوق الممتاز . وهنا يبرز لنا التعسف باسم « الكلمة » المفردة الثلاثية الأساسية المتأثرة بالقياس الشكلى والمنطقى البحت . ويظهر ذلك من خلال تخريج كلمة « مَنْجَنِيقٌ » ، كما جاءت مذكورة فى «المعرّب »للجواليقى الذى قال : « اختلف فيه أهل العربية فقال قوم : الميم زائدة ، وقال آخرون بل هى أصلية .. قال أخبرنا أبو حاتم عن أبى عبيدة قال : سألت أعرابيا عن حروب كانت بينهم فقال : كانت بيننا حروب عون تفقأ فيها العيون . مرة نُجْنَق ومرة نُرْشَق . فقوله نجنق دال على أن الميم زائدة . ولو كانت أصلية لقال نمجنق . وكان المازنى يقول : « الميم من نفس الكلمة والنون زائدة لقولهم مجانيق . فسقوط النون فى الجمع هذا كسقوط الياء

فى غيضمور إذا قلت غضامير »[٦١]. والملاحظ فى هذا الشأن أن الكلمة من اليونانية (منْكَنيونْ) ، وهى بالسريانية (منْكَنيقَا) وبالفارسية (منْجَنيكا) ، والإنجليزية Mangonel .

٣ - الصيغة الواحدة المنوى معها ، أو « الكلمة » تؤدى معنيين لغويين مختلفين فى الفعل المتصرف « تَضْرِبُ » فى شكله المضارع الموحد الذى يعبر عن المخاطب المذكور (أنت) وعن المؤنث الغائب (هى) على السواء ، وبالعكس فإن occulist تؤدى معنى eye doctor .

٤ - الصلة بين الكلمة والمعنى ، أو ما يسميه القدماء اللفظة الدالة على المعنى ، ليست صلة حتمية . وبعبارة أُخرى ، فإن الصلة بين الدال والمدلول صلة اعتباطية عموما [٦٢]. فلو كانت تلك الصلة مطلقة لما أطلقنا أسماء مختلفة على شيء واحد فى لغات متعددة ، وحتى فى لغة واحدة . فالفَرس بالعربية يقابله Cheval بالفرنسية ، و Horse بالإنجليزية ، و Pferd بالألمانية ، و Caballo بالأسبانية . وفى الأقطار العربية تختلف أسماء الفواكه والأطعمة والملابس قديما وحديثا. وفى هذا الصدد قال دى سوسير إن كلمة « كلب » لا تعض ، ونحن نقول ليس « كل صالح صالحا بالضرورة » . وبالتالى تبرز الكلمة الواحدة المعجمية الأساسية قضية متشعبة تحتاج إلى مراجعة وتحليل وتوصيف ، اعتماداً على ما يسمى بالعلامة اللسانية الدنيا . وهى تتركب من دال ومدلول يكونان منها وحدة شكلية صوتية ومعنوية تدرك بالتفكيك أو التقطيع [٦٣] ، إلى حد يستحيل فيه معناها ، وتصبح مجموعة من الأصوات المشتتة . فالعلامة اللسانية

«اليدان» كلمة تحتوى على ثلاث وحدات ، يمكن أن تستخرج منها الوحدة المعجمية الأساسية الدنيا فى ثلاث مراحل بالاعتماد على طريقة التفكيك أو التقطيع ؛ من ذلك :

(أ) اليدان ← الـ + يدان (الـ : للتعريف + يد + « ان » علامة المثنى المرفوع) .

(ب) يدان ← يد + ان (يد + « ان » علامة المثنى المرفوع).

(جـ) يد : وحدة معجمية أساسية دنيا .

ويستحيل تصور حالة رابعة من التفكيك فى هذا المثال ، وإلا استحالت إلى أصوات مستقلة لا معنى لها فى حد ذاتها . ولقد سبق للمبرّد أن ذكر فى المقتضب : « ولا يجوز لحرف واحد أن ينفصل بنفسه لأنه مستحيل »(٦٤) . وأيد ذلك الصاحب بن عباد فى معجمه كتاب المحيط «لا يقدر على قطعها منها ولاتستقل بذواتها»(٦٥) ، مما دعا اللسانى الأمريكى بلومفيلد إلى تعريف تلك العلامة اللسانية الأساسية أو الوحدة المعجمية الجوهرية بـ : أصغر صيغة حرة Free minimal form (٦٦) ، وفى ذلك نظر .

وعلى هذا الأساس يمكن لنا أن نربط الصلة بين الوحدة المعجمية الأساسية و « الكلمة » التراثية ، بالاعتماد على طريقة التفكيك أو التقطيع . فالوحدة المذكورة لا تقتصر على الكلمة المعهودة وجوبا بل يمكن أن تكون .

١ - الكلمة الواحدة تعادل الوحدة المعجمية الأساسية مثل : إنس ، علم ، جمال ، ليل ، دار ... إلخ . وتكون هذه الوحدات الكلمات أغلبية

عناصر الرصيد اللغوى ، وتتكون من الأسماء والصفات والأفعال التى لا حد لها ؛ باعتبارها وحدات حرة ، ويطلق على الوحدة مُعْجَمَة (٦٧) ، مُعْجَمَات (Lexeme) .

٢ – الكلمة الواحدة تؤدى وحدتين معجمتين فأكثر مثال : «أكل» التى تختلف عن الجذر √ أ . ك . ل . فهى متكونة من أكل ومن (هو) المستتر ، أو « المنوى معه » ، كما يقول السيوطى ، وهو يكون جملة كاملة . أما كلمة « الحزبيون » فهى « متكونة من : (الـ) أداة التعريف ، ومن حزب و (ياء) النسب ، ومن (و ن) الدالة على الجمع(٦٨). وتكون الوحدات الواردة بين قوسين وحدات مقيدة محدودة العدد . وهى كثيرة ما تأتى مزيدات فى شكل صدور ولواحق وأحشاء للأسماء والأفعال . ويطلق على الوحدة منها صرفم (ج صرافم) (٦٩) " Morpheme " ولا تقوم بحالها ، وإن كان بعضها يستقل بذاته فى حالات الترخيم : مثل Vélo / Vélomoteur / Télé / Télévision (تلفاز) ، Para / Parachutist جندى (مظلات) ، Auto - Automobile (سيارة) فى بعض اللغات الأوروبية كالفرنسية .

٣ – الكلمات الكثيرة تؤدى وحدة أو وحدتين معجميتين من ذلك : « رجع بخفّىْ حنين » ؛ أى « يئس » ، « واختلط الحابل بالنابل » ، أى تداخل ، تشابك ، «ذهبوا شذر مذر » ؛ أىً تفرقوا ، تشتتوا . وهى وحدات تنتسب إلى ما يسمى بالخطاب المكرر أو المعاد(٧٠) ، وتنشأ من الأمثال والحكم .كما تنتسب كذلك إلى الخطاب الفنى المفتوح(٧١) ، الذى تكاثرت وحداته فى العربية المعاصرة وقد نقلت إليها الترجمة وحدات

معجمية مصطلحية متنوعة منها : ثنائى أكسيد (Bioxyde) ، وفوق البنفسجى (ultraviolet) ، واستئصال اللوزة (Tonsillectomie) ، ومستقيمات الأجنحة (Orthopteres) ، وصائت ثنائى هابط (Falling diphtong) ، وحمض الإيدروكسمين ثنائى السلفونيك (Acide hydroxylamine bisulphonique). وقد كثرت هذه الوحدات والمصطلحات التكنولوچية العربية المترجمة ، مثلما هو الشأن فى معجم الاتصالات والفضاء(٧٢) الذى أشرفنا على ترجمته إلى العربية وعلى توحيد مصطلحاته . وهى تكون وحدات طويلة لا تفكك(٧٣) ، وإلا استحال معناها المقصود منها فهى عبارة عن قوالب معجمية(٧٣) قائمة بذاتها لا تكون جملا ، وتدعى الوحدة منها نسقا (ج أنساق) (SYNTAGME) .

إن هذا التعدد فى وجوه الوحدة المعجمية يشهد بثراء بنائها ، ويستوجب إعادة النظر فى تصور المدخل المعجمى الذى قصرته المعاجم على الوجه (١) وأخضعت له الوجهين (٢) و (٣) المذكورين أعلاه ، وذلك بتجريد عناصرهما إلى وحدات ذرية مفردة خارجة عن نسقها ، وبالتالى عن معناها الذى لا يتم إلا بعناصرها مجمعة . فإن الوحدة المعجمية النسق « رجع بخفى حنين » قد رتبت فى المعجم الوسيط لمجمع القاهرة تحت مدخل « خف » ، ويحتمل كذلك أن ترتب تحت مدخل « رجع » أو « حنين » . ويمكن أن نطرح السؤال نفسه فى شأن « فوق البنفسجى » ، وغيره من هذه الأنواع من الوحدات الأنساق ، وذلك ما سننظر فيه فى مستوى المعجم ومداخله وترتيبها فيه ، وهو ما يسميه ابن منظور الوضعَ . ولقد أطلقت المعجمية التوزيعية مصطلحا جامعا

على أنواع الوحدات المعجمية الثلاث السابقة ، وهو مصطلح Morpheme الـذى ترجم بـ « صيغم » ، ومنـه الصيغـم المتـصل مثـل أداة التعريف ، و واو الجماعة ونون النسوة ... إلخ ، والصيغم المنفصل مثل : علم ، نهر ، وإنسان ، وجمال ... إلـخ ، والصيغـم المـركب مثـل : فـوق بنفسجى ، ولأول وهلة ... إلخ . أمـا المعجميـة الـوظيفيـة فـإنهـا حـافظت كـذلك على تقـسيم الوحـدات المعـجمـيـة الـسـابق ، وأطلـقت عليـهـا اسـمًا مشـتركـا رئيسيـا وهـــو Lexie (FR) Lexia (EN) ، وقد ترجمناهـا بمُعَيْجِمَة نسبة إلى Lexicon اليونانية و «معجم» العربى . وهى تتفرع إلى:

- مُعَيْجِمَة بسيطة مثل : وعد ، عهد ، إنس ، جمال ... إلخ .
- مُعَيْجِمَة مركبة مثل : برمائى ، حيص بيص .
- مُعَيْجِمَة معقدة مثلً: « حمض هيدرو حديدوسيانيك »(٧٤) .

ورأينـا أن المصطلحـات الـوظيفية الأخيرة تبدو أكثر صلة بطبيعة أنواع الوحدة المعجمية الأساسية ، دون أن تسقط حروف المعانى مثلا ؛ باعتبارهـا مُعَيْجِمَـات بسيطة تعرف بنقيضها ، لأن « من » تقابل « إلى » و « فى » تقابل« على »(٧٥) ... إلخ . وذلك شأن الضمـائر . أما المزيدات من السـوابق والأحشـاء واللواحق ، فـإنهـا تولد وحـدات معـجمـيـة تلحق بالمعيجمات المركبـة أو المعقـدة ، وتؤخذ بعين الاعتبار فى ذلك النطاق ، مما يؤهلنا من خلال هذه النظرة إلى الإحاطة بكل عناصر الرصيد اللغوى ، موضوع المُعْجَمية العربية الدولية ، دون إسقاط ولا تكرار ولا إهمال .

إن هذه المصطلحات والمفاهيم والتصنيفات المتتابعة المتنافسة تشهد بتشعب مفهوم الوحدة المعجمية ، وما تستوجبه من عناية حتى تؤسس أداة مركزية للخطاب الإنسانى ، ومفتاحا للمدخل المعجمى . والملاحظ فى هذا الشأن أن المحاولات السابقة تتفق على أن الوحدات المعجمية المعنية ليست مؤهلة لأن تدرج فى نظام معجمى يشابه ، فى دقته وقوانينه النظام الصوتى أو الصرفى والنحوى ؛ لأن أغلب الوحدات وخاصة المعيجمات البسيطة ، وهى الأكثرية ، تكون عناصر حرة غير مبررة لايمكن أن تخضع لنظام ؛ لاسيما فى مستوى المدلول من الوحدات المعجمية[٧٦] . وذلك ما دعا المعجمية التوزيعية إلى التركيز على العناصر المطردة فى الخطاب ، وجعل بلومفيلد يرى أن المعجم قائمة من الاستثناءات[٧٧] . وهو رأى لا يسلم من التجريح ، إذا ما قاربناه من خلال نظرية المعجمية التوليدية التى ترى أن الوحدات المعجمية المعتمدة عنده ناشئة من فرضيات مسبقة تستحق النظر . فهى مستخلصة من لغات بدائية معزولة ومنطوقة مثل لغة الهنود الحمر التى اعتمدها بلومفيلد لتقنينها وتوصيف نظمها ، لأول مرة ، انطلاقا من مدونات[٧٨] تلقينية مصنفة ، لا صلة لها باللغات الحضارية المكتوبة والمنطوقة الرائدة . وما تتميز به من خطابات ثرية ومبدعة ومتحركة ومتطورة باستمرار ، وإما مأخوذة من رصيد لغوى جامد مدون فى المعاجم المعيارية التصويبية . فالرصيد اللغوى ، من هذا المنظور ، ليس مخزوناً موسوعيا فوضويا مركزا على العلاقات اللسانية الاعتباطية المفردة المعزولة ، مثلما تصور ذلك دى سويسر والبنيويون ؛ لأن المداخل المعجمية تكوّن فعلاً مجموع الاستثناءات اللغوية ، باعتبار أن الرصيد اللغوى مؤهل لقبول كل

التغييرات التى تطرأ عليه لأسباب لغوية ونفسية واجتماعية ، دون أن يمس ذلك بنظامه النحوى ، وما وراءه من نظم أخرى هى أساس تنوعه وثرائه ونموه المطرد . فالكلمة ليست وحدة معزولة أزلية ، بل تنشأ من وحدة أساسية نحوية وهى الجملة ، وتتمدد فى النص وتترعرع فيه ، حسب قواعد ونظم محكمة ومقيدة . وبالتالى فإن « الكلمة » أو الوحدة المعجمية التى تهمنا هنا لا تطرح إلا من خلال مظهرها النحوى المقولى الذى تستمد منه قدرتها على التفاعل مع عناصر الجملة الأخرى . ولهذا السبب فإن الوحدة المعجمية فى هذا المستوى النظرى ، ومهما كانت بسيطة أو مركبة أو معقدة ، تعتبر مجموعة مركبة من عناصر عدة ليست مجرد كلمة فى المعجم . فالاسم ، مثلا ، يتميز بخصائص أساسية تكون إما إيجابية (+) أو سلبية (−) فهو : ± اسم عين ± بشرى ± محسوس ± معدود ± معرف ± مذكر ... إلخ[٧٩] . فضلا عن خصائصه الصوتية والدلالية والأسلوبية[٨٠] ، ويمكن أن نعتمد الخصائص نفسها بالنسبة إلى الفعل والوصف ... إلخ . وتؤهل تلك الخصائص[٨١] والسمات المنتظمة والمنظمة إدراج « الكلمة » أو الوحدة المعجمية فى المعجم ، وتؤسس لنظامه المتميز المتماسك .

ويعتبر العنصر النحوى للوحدة المعجمية أساسا لإنتاج الرصيد اللغوى الذى يهمنا هنا ، اعتماداً على قواعد نحوية تنشأ منها بنية أساسية وهى البنية العميقة[٨٢] التى تتولد منها ، بالارتكاز على عملية التحويل للبنية السطحية[٨٣] ، مما يوفر لنا وحدات معجمية جديدة متنوعة كمًّا وكيفًا . وينشأ منها إبداعان : إبداع فى مستوى الجملة وإبداع فى مستوى المعجم

ومداخله[٨٤] . ويتمثل مفهوم التحويل فى كونه قادراً على التمثيل للإبداع اللغوى والمعجمى من خلال استعارات وكنايات تخرق المقولات والصيغ التوقيفية الاطرادية ، وتجعل من المعجم أداة تسجل ثراء الرصيد اللغوى وتغيره وتطوره المستمر . فالتحويل إلى الاسمية يمكن أن يخرق وحدة فعلية وأخرى حالية وينقلهما إلى وحدة اسمية جديدة ؛ ومن ذلك :

١ - سافر فجأة وذلك ما حيرنى ← سفره المفاجئ حيرنى .

والتحويل إلى الاسمية له وجوه كثيرة ؛ منها نقل الفعل إلى اسم الحرفة مثل :

٢ - إنى أعرف هذا الرجل ، فهو يسفر الكتب ← إنى أعرف هذا المسفر . وفيه تنقل الصفه إلى المصدر .

٣ - المتهم برىء . وأنا متيقن من ذلك ← إنى متيقن من براءة المتهم .

إن مفهوم « الكلمة » أو الوحدة المعجمية مفهوم غير مقيد مقوليا ولا دلاليا ، فـ «فصاحته مفتوحة كمّاً وكيفاً ويوفر لمتكلم اللغة المثالى[٨٥]» ، من خلال الجملة والنص وتفاعلاتهما وقواعدهما التحويلية ، معجماً مثالياً لا تحدّ وحداته المعجمية التى تعبر فى الحقيقة عن قدرة الإنسان اللغوية[٨٦] اللامتناهية ، بقدر ما تعبر عن أدائه منها [٨٧] ، حسب ظروفه المعرفية والثقافية والاجتماعية والنفسية ، مما يميز معجم فرد عن معجم فرد آخر ، أو معجما لغويا مثل «لسان العرب» حسب ثقافة ابن منظور عن معجم «تاج العروس» حسب ثقافة الزبيدى ، إذا ما اعتبرنا أن الخليل قد وضع معجما مثاليا تسعى إليه المعاجم . وقد ركزه على مفهومين نظريين :

المهمل أو الموجود بالقوة والمستعمل أو الموجود بالفعل ، بالاعتماد على عملية ، تقليبية تحويلية انطلقت من الثلاثي مفردة عميقة ، وآلت إلى « المقلوبات » التي تعتبر مفرداته السطحية الثرية العارمة التي لاحدّ لها . فالمقاربتان مغامرتان جريئتان فذتان ، وإن كان أساس انطلاقهما مختلف في مادته ، متقارب في روحه[88] . فالخليل قد اعتمد البنية الصوتية والصرفية ومشتقاتها ومقلوباتها المأخوذة من النصوص العربية ، بينما استند تشومسكي إلى الجملة وتحويلاتها ومشتقاتها .

إن هذا التصور للوحدة المعجمية وإنتاجها ، من خلال عملية رياضية وذهنية ميكانيكية مصدرها عضو ذهني مفترض ،[89] يحتاج إلى تصويبين على الأقل بالنسبة إلى تشومسكي . ومفاد التصويب الأول أن المحدثات من الوحدات المعجمية ، ولا تتولد من الكلام (الأداء) وعملياته المبدعة فحسب ، بل يمكن أن تتولد من اللغة نفسها (الرصيد العام) ، وما لها من عناصر ثابتة . فالزوائد مثل Maxi و Mini و Hypo ... إلخ ، ومثل الميم والنون الدالتين في العربية على المبالغة في مثال زرقم : (كثير الزرقة) ، وضيفن (ضيف ثقيل متطفل)[90] . وذلك ما اعتمده الخليل في المزيدات على الثلاثي من وحداته وتقليباتها . أما التصويب الثاني فإنه يبيّن أن التوليدية لم تأخذ بعين الاعتبار المحدثات من الوحدات المعجمية التي تتكون من المعربات والدخيلات ، أو التي تولدها الترجمة وما وراءها من خلفيات وملابسات ، فتمططها أو تقلصها أو تنفيها تماما في اللغة المُورِّدَة ، دون أن تخضع لعملية نحوية مركزة ميكانيكية ومنتظمة في جملة عميقة أو محولة في خطاب . فالترجمة تفيد ، على العموم ، أن المصطلح الأجنبي المصدّر من اللغة الأصل يمر في غالب الأحيان بمراحل بثلاث :

١ – مرحلة الاقتراض .

٢ – مرحلة التشتت .

٣ – مرحلة المؤالفة ، ويؤخذ من اللغة المصدّرة أو من الرصيد اللغوى القديم أو يشتق اشتقاقا ؛ وذلك شأن المصطلح Parlement (FR) و Parliament (EN) ، فلقد عبر عنه بثلاث وحدات أو ثلاث معيجمات مفردة أو مركبة :

(أ) برلمان (اقتراض) .

(ب) ديوان رسل العمالات[٩١] (تشتت) .

(جـ) مجلس النواب (مؤالفة) .

ويمكن أن نطبق ذلك على telephone فلقد عبر عنه بـ :

١ – تليفون .

٢ – سماعة حديث بالسلك .

٣ – هاتف[٩٢] .

ومن الواحدات المعجمية المصطلحية ما لم يخضع لهذه المرحلية الثلاثية التى غابت فيها الجملة وتفاعلاتها ، فظل فى شكله الأصلى مثل فلسفة أو جغرافيا : إحداهما معربة والأخرى دخيلة ، رغم محاولة ترجمتهما بعلم الأرض، والحكمة أو حب الحكمة (philo + sophia) . أما المُعَيْجِمة المركبة Linguistique Générale (FR) General linguistics (EN)، فلقد ترجمت بـ ٢٣ مقابلا[٩٣] ، تحققت فيها المراحل الثلاث وزيادة .

وتتشعب القضية مع الوحدات المعجمية الأساسية التكنولوچية مثل :

Frequency Division Multiplex Demodulation . وقد ترجمت إلى العربية بـ : « إزالة تشكيل متعدد الإرسال بتقسيم التردد » .

وتمثل المترجمات والمعربات [٩٣] والدخيلات[٩٤] رصيداً لغويا مهمّاً ، لا سيما في مستوى المصطلحات والعلوم الغربية الحديثة المنقولة إلى لغتنا ومعاجمنا ، وتكون وحدات معجمية واردة بكثرة في معاجمنا القديمة والحديثة وفي المعاجم المتخصصة منها[٩٥] . ويمكن أن نضيف إلى ما سبق كل الوحدات المعجمية التي تنشئها أو تخفيها المناسبات النفسية والاجتماعية والتربوية والعقائدية ؛ من ذلك أن مفهوم « الموت » ووحداته المعجمية الهامشية لا تتحقق في الجملة المعيارية ، وتظل خارجة عن المعجم العربي قديما وحديثا ومن مداخله . فهي تتحقق في الوحدات التالية : « صعدت روحه ، فاضت نفسه ، رقد على رجاء القيامة ، لبىّ نداء السماء ، التحق بالرفيق الأعلى ، انتقل إلى الأمجاد السماوية » . وهي ، كما قلنا سابقاً ، قوالب معجمية . ومنها ما تسقطه المعاجم ؛ لا سيما المعاجم العربية اليسوعية ، باعتباره من الكلمات السوءات[٩٦] التي تثبتها المعاجم العربية الإسلامية لصلتها بالفقه ؛ إذ لا حياء في الدين . ولا بأس أن تربط « الكلمة » ، أو الوحدة المعجمية ، بتلك الأوصاف التي تؤدي ما أسميه بالوحدة المعجمية المفخمة الواردة في الكلام دون جملة معيارية مثل : الشيخ الهمام ، العالم النحرير ، البحر ، الفصيح الأفصح ، مصباح الظلام ... إلخ ؛ أي العلّامة . إن هذه الوحدات

المتشعبة التي ينشأ غالبها من الجملة وغيرها ، شاهدة ، فى الحقيقة ، على الإنسان ومجتمعه ، وحضارته ، وثقافته ومنزلته من الكون ، مما دعا بعضهم إلى قصر المُعْجَمِيَّة على دراسة الكلمات والوحدات المعجمية ؛ بوصفها مرآةً تعبر عن المجتمع(٩٧) . وذلك ما يسوقنا إلى النظر فى قضية المعجمية المفتاح الثانية ، وهى قضية « المعنى » ، و بالأحرى « مدلول الوحدة المعجمية » .

(ب) **مدلول الوحدة المعجمية وتطوره** : إن الاهتمام بقضية « معنى » الوحدة المعجمية لا يدعو المعجمية بالضرورة إلى أن تحل محل علم الدلالة ، ولا أن تتيه فى قضاياه ونظرياته التى تستفيد منها كثيراً بل أن تعنى أساسا ، ومن خلال الرصيد اللغوى ، بالمظهر الثانى من العلامة اللسانية ، والمتمثل فى المدلول . وهو ، عندنا ، لا يشمل المعنى بمفهومه العام الذى يعبر عنه بـ Meaning (EN) , Sens (FR) و Denotation . ولقد سماه ابن فارس فى المقاييس الأصل (ج أصول) : وإنما نعنى به مايطرأ على المعنى العام من تضمينات ويعبر عنه بـ Significance (EN) Signification (FR) و Connotation . وهو عند ابن فارس الفرع (ج فروع)، وهو الباطن والموحى والمضمن .. إلخ ؛ أى المتغير والمتحرك الذى ينشأ من الخطاب الإنسانى ، سواء المعيارى منه الفصيح الأفصح أو الشعبى الاجتماعى المكتوب والمنطوق ، وما يشتمل عليه من إبداعات كلامية وفنية وجمالية . وهو ضالة كل معجمى ومحنته الدائمة ، كما قال ابن منظور : « معنى كل شيء محنته .. والاسم العناء » (٩٨).

ويهم المعجمية من تلك المحنة قضايا عدة نقتصر منها على عنصرين :

١ – الظواهر التى تطرأ على المدلول وتكيف خصائصه وتضبط أبعاده حتى يحيط بها المعجم ويبلغها كاملة .

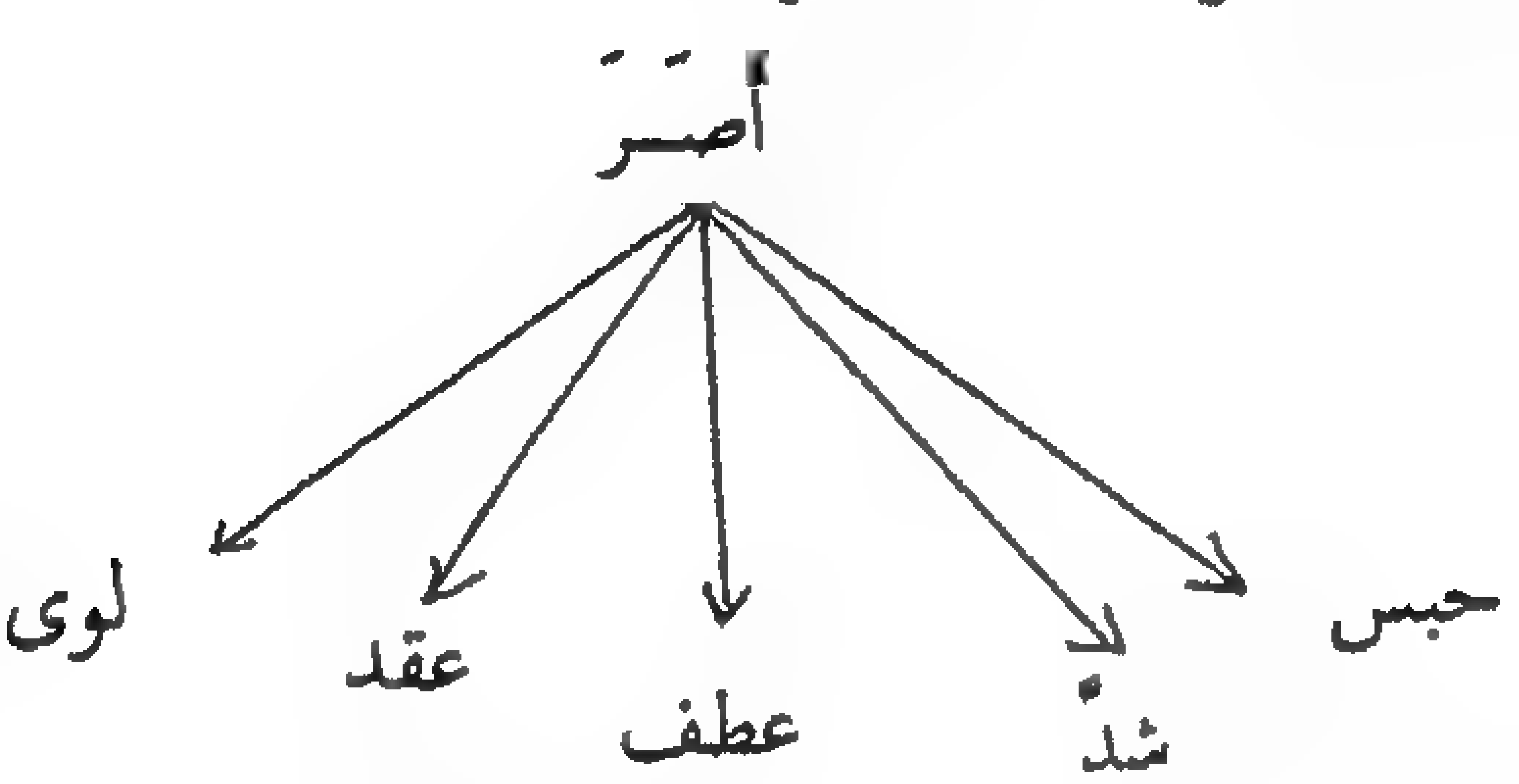
٢ – الوسائل المعتمدة لإثراء مدلولات الرصيد اللغوى ومعجمه وتطويره ، مواكبة لحاجات العصر والشهادة عليها والتعبير عنها .

ويدخل تحت (١) و (٢) قضايا كثيرة ومتنوعة سنشير إلى أهم عناصرها ، مع الاقتصار على تحليل عينات منها ، تأكيدا على صلتها بالمعجمية وتعبيراً عن دورها فى تصور المعجم النموذج الذى دعا إليه ابن منظور .. ويدخل تحت العنصر الأول قضايا مثل : الاشتراك اللفظى ، والترادف ، والأضداد ... إلخ .. وهى عند بعضهم شواذ تعكر « صفاء » المدلول . ويشمل العنصر الثانى وسائل الإبداع والوضع ؛ مثل المجاز والاستعارة ، والكناية ، والاشتقاق ، والنحت ، والتعريب ، والارتجال ، . وغايتها كلها أن تزود الرصيد اللغوى والمعجم بمدلولات جديدة متجددة . وهدفنا من كل هذا أن نشير إلى أهم إشكاليات مدلول الوحدة المعجمية وصور معالجتها ، فى سبيل إرساء ذهنية معجمية عربية دولية ، دون الدخول فى تفاصيل تلك الإشكاليات وجدلها . ولا شك أن العرب القدامى قد عالجوا ، فى مستوى فقه اللغة ، الكثير من قضايا عنصرنا الأول ، دون أن يربطوها بنظرية مركزية ، ودون أن يصلوها بالمعجم . فلقد أتت مذكورة فى « الصاحبى فى فقه اللغة » لابن فارس ، وفى « الخصائص » لابن جنى ،

وفى « المزهر » للسيوطى ، كما جاءت مذكورة فى مقدمات بعض المعاجم مثل « تاج العروس » للزبيدى ، و « أقرب الموارد » للشرتونى ، ومعجم « سر الليال فى القلب والإبدال » لفارس الشدياق الذى أسس فيه لنظرية المعنى المركزى ، كما سيأتى ذكره . أما مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وغيره من المجامع العربية الأخرى ، فلقد عالجوا كثيراً من قضايا الترادف والأضداد الاشتراك اللفظى ، على غرار القدماء فى دراسات مخصصة أساسا لوضع المصطلحات العلمية والفنية ، وبالتالى لتحديث الرصيد اللغوى والمعجم العربيين ، دون ربطها بهما وبمستلزماتهما . ويشهد بذلك مقدمات « المعجم الوسيط » ، و « المعجم الكبير » ، و « معجم فيشر » ، وقد جاءت خالية من كل مقاربة نظرية دلالية تأسيسية . ويمكن أن ندرج ، فى هذا السياق ،كثيراً من الدراسات العربية المعاصرة التى اقتصرت على الوصف والتاريخ للمعجم إلى يوم الدين .

ولقد اعتنت المعجمية بهذا المظهر من مدلول الوحدة المعجمية من زاويتين : إحداهما نقدية ، والثانية بنائية ؛ على اعتبار أن مدلول الوحدة المعجمية أو معناها قد استبدت به رؤيتان مترابطتان ؛ أولاهما تتصور أن المدلول الأفضل والأحسن هو المدلول الواحد المعبر عن الشىء الواحد ، مما يؤسس إلى إقرار مدلولية أو معنوية أحادية (Monosemisme) مركزية كمالية مرغوب فيها ، لاسيما فى العلوم الصحية المعاصرة المنقولة إلى العربية . ويدعم ذلك الرؤية الثانية التى ترى أن الصلة بين الدال ومدلوله صلة مطلقة ، مفادها أن كل دال يعبر عن مدلول ، والعكس بالعكس . ولذلك اعتبر حمزة ابن حسن الأصبهانى أن أسماء الداهية فى العربية من الدواهى لكثرة مترادفاتها (٩٩) ، ولقد دعا بعض أعضاء مجمع اللغة العربية

إلى تجميع تلك الدواهي وضبط حدودها [١٠٠] . والملاحظ أن المعجمية تعتبر أن الترادف ظاهرة طبيعية في اللغة . فهي عملية انفجارية شكلية تعبر فيها دوال كثيرة عن مدلول واحد . ولذلك يعبر في « المعجم الوسيط »عن الوحدة المعجمية « أصر » بخمسة دوال :



وعبّرت المعاجم الحديثة عن مدلول « تليفون » بـ (١٠) دوال منها: هاتف ، إرزيز ، مسرة ، ومقول ، وآلة متكلمة ، وتلغراف ناطق ... إلخ . وتطرأ الدوال المترادفة على كل المعيجمات وأنواعها ، سواء في المستوى الأدبي الفصيح أو في المستوى الاجتماعي الشعبي ، وبنصيب أقل في المستوى التقني العلمي . وهي تنشأ من مناسبات وتصورات وملابسات اجتماعية ونفسية وثقافية واصطلاحية لا يمكن الاستهانة بها ؛ لأنها المناسبات الوحيدة التي تساعد على وضع قوانين ثابتة لتفسيرها وتخريجها ومعالجتها ، دون قصرها على التعليل التقليدي الذي يربطها باختلاف اللهجات[١٠١] ، كأن ذلك الاختلاف ظاهرة شاذة عابرة .

وعلى هذا الأساس لا تسهم المعجمية في المعركة القائمة بين مؤيدي الترادف ومنكريه . فهي لا تقول بترادف مطلق أو نسبي أو معدوم ، بل تقول بما نسميه «التكافؤ» بين المدلول ودواله. ويمكن أن نفرعه إلى فرعين:

تكافؤ مفتوح ، وتكافؤ مقيد له صلة وثيقة بالعلامة اللسانية . ومفاد الأول أنه يطرأ فى الكلام العام الذى يتفجر فيه المدلول إلى دوال متعددة ؛ لأن المتكلم عند التعريف بالوحدة المعجمية ينطلق من الدال إلى المدلول ، ومن الاسم إلى المفهوم الذى ينقلب إلى مفاهيم عدة قائمتها مفتوحة لأسباب اجتماعية ونفسية وحضارية متنوعة ، حسب الباث والمستقبِل والمترجم ... إلخ.

ويقوم هذا النوع من التكافؤ على المعادلة التالية :

العلامة اللسانية : $\frac{\text{الدال (١)}}{\text{المدلول(٢)}} = \frac{\text{اسم (١)}}{\text{مفهوم (٢)}} = \frac{\text{سم}}{\text{مف}}$

والعلاقة بينهما علاقة اعتباطية . من ذلك أن الفاكهة المسماة Water melon (EN) Pasteque (FR) ، تسمى بتسميات عدة فى الدول العربية المعاصرة : فهى « يَحّ » (*) فى الإمارات العربية المتحدة وعمان ، و « رقّي » فى باقى دول الخليج والعراق ، و « بطّيخ » فى مصر ، و «دلّاع» فى المغرب العربى كله . إنها دوال تعبر عن مفهوم واحد ، لها أسبابها المتنوعة التى يجب البحث عنها وتصنيفها وتقنينها . وأمثلة ذلك غالبة فى اللغة ، ولا يمكن أن يعتبر أحدها أقوم وأفصح من غيره ، دون مبررات علمية ، حتى يحفظ للرصيد اللغوى توازنه الضرورى لضمان عملية التخاطب والتواصل والتفاهم ، مع التأكيد على أن الظاهرة الغالبة فى كل اللغات هى الترادف فى الكلام العام . اعتبر مثال Aerial Antenna , Escalator / Lift , فى الإنجليزية البريطانية والأمريكية ، فضلا على أن تلك الاعتباطية يمكن أن تؤول إلى اعتباطية

(*) والأصل « جَحّ » لإبدال الجيم ياء فى لهجة الإمارات . ويدعى «حَبْحَبْ» بالسعودية و « جِبَس » بسوريا .

مطلقة يسقط فيها عنصر من عنصرى العلامة اللسانية . من ذلك أن العرب قد أطلقوا اسم العنقاء والغول وطائر الهامة ... إلخ على ظواهر ، دون أن يكون لها وجود فى الواقع فتكون المعادلة :

العلامة اللسانية العامة : الدال (١) / . = الاســـم / . = سم / .

أما التكافؤ المقيد فهو يطرأ غالبا فى الخطاب العلمى والفنى ويعبر فيه عن المدلول الواحد بدال واحد . فالمعادلة بينهما تكاد تكون رياضية ؛ لأن العلاقة بينهما اصطلاحية ومقصودة ؛ على اعتبار أنها ناشئة عن اتفاق بين أهل الاختصاص ، بالاعتماد على معايير ومواصفات تعتمد على طبيعة الشيء ووظيفته . فهى تنطلق من المدلول إلى الدال . وهى بالتالى اختيارية معيارية حتماً ، ويمكن أن نمثل لها بالمعادلة التالية :

العلامة اللسانية المصطلحية = المدلول (١) / المدلول (٢) = مفهوم / اسم = مفـ / سم

فتكون فصاحتها مطلقة فى غالب الأحيان . من ذلك المصطلحات Watt فى Kilowatt ، و Morena اسمًا لزهرة ، والخوارزميات (Logarithmes) التى يعبر فيها دال واحد عن مدلول واحد ، يشير إلى اسم عالم مخترع . فالمصطلح معيارى مقعد بالضرورة ، لا ترادف فيه ولا يقر بحسب شيوعه أو شذوذه ، كما هو الشأن فى الكلام العام . وكثيرا ما يكون المصطلح مستقلا عن الدال شكلا وصوتا . فلا صلة بين مفهوم

الماء العلمى (H_2o) والوحدة المعجمية اللغوية « ماء » ، وما وراءها من مفاهيم اجتماعية ونفسية وثقافية . وذلك شأن كل مصطلحات النحو والقانون والرياضيات الاصطلاحية (Metalinguistiques) . فإن كان الأمر واضحا تقريبا فى الخطاب العلمى ، فكيف السبيل إلى معجم متوازن لا يستبد به الترادف المفرط ؟

إن الترادف قابل للمعالجة المعجمية والفصاحة المبررة المتحركة ممكنة ، إن اعتمدنا منهجية ومعايير التقييس اللغوى ويطلق عليه Standardisation (En) , Normalisation (Fr) ، وتعنى به منظمات وطنية ودولية . وهو علم قائم الذات له صلة بالمصطلح والمصطلحية Terminology (EN) Terminologie (FR) [*] . ولقد وضعنا فى هذا الشأن منهجية نظرية وتطبيقية علمية وعربية دولية منشورة ومعروفة [١٠٢] ، دعونا إليها وما زلنا . ولقد طبقنا لها بنجاح فى وضع معجم مصطلحات الفضاء والاتصالات العربى الدولى الموحد المشتمل على ما يقرب من (١٥٠٠٠) مصطلح أغلبها من المعيجمات التكنولوجية المعقدة . ووافقت ندوة « تطوير منهجية وضع المصطلح العربى وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعتها » المنعقدة بعمان ، الأردن ، من ٦ إلى ٩ سبتمبر ١٩٩٣م ، على مبادئها الكمية الأربعة ، وهى : الشيوع ، ويسر التداول ، والملاءمة ، وكثرة التوليد [١٠٣] ، وقد نظم تلك الندوة مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومجمع اللغة العربية الأردنى . وتلك دعوة منا إلى إرساء أصول فصاحة عربية [١٠٤]

(*) انظر : Guy Rondeau, Introduction á la terminologie - Paris 1984

p) H. Fulber - Terminology manual - Paris 1984.

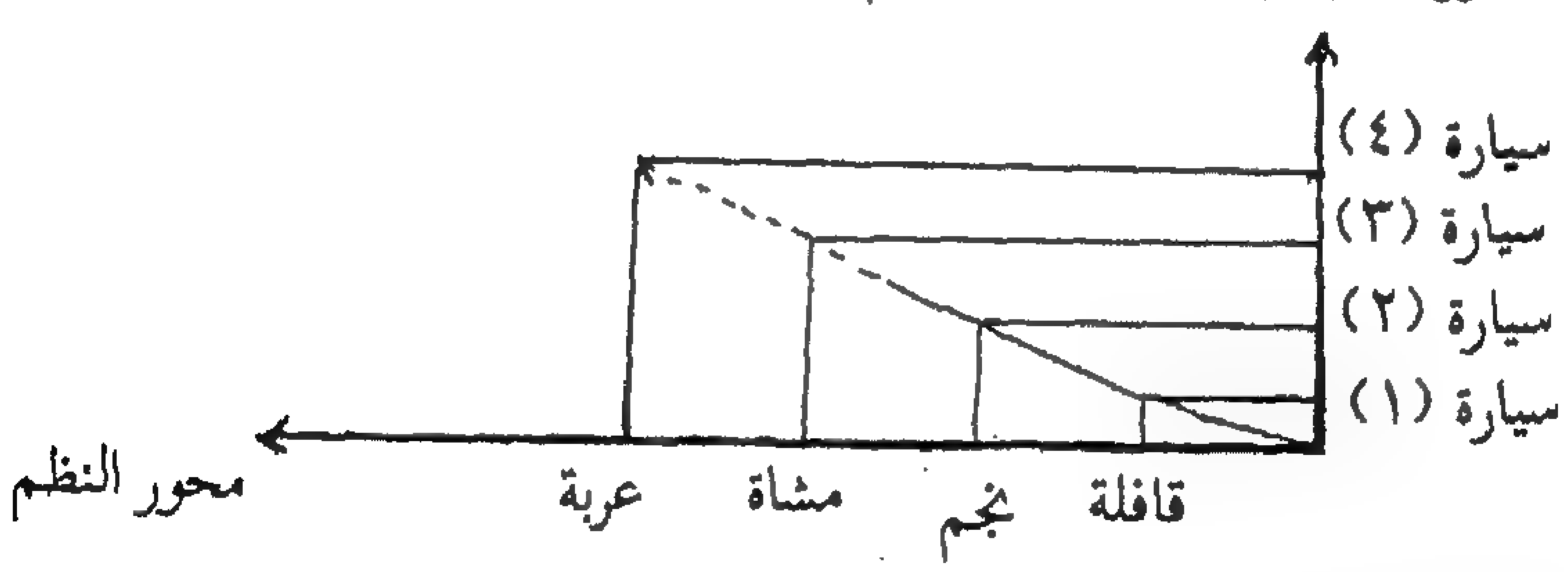
تعتمد معايير علمية لمواجهة تحديات العلوم والفنون ، ولبناء أسس معجمية عربية فصاحتها متحركة .

في مستوى الأضداد يصبح مدلول الوحدة المعجمية موضوع شك وتشكك ؛ لأنه يدل على الشيء ونقيضه . وذلك ما لا يجوز عقلا ، لكنه جائز لغوياً . فكلمة « جلل » فى العربية تدل على السامى العظيم والصغير الحقير ، كما يشهد بذلك حديث العبّاس ، قال يوم بدر : « القتلى جلل ما عدا محمداً » ؛ أى هين يسير . ولقد اتخذت الأضداد الكثيرة فى بعض اللغات[١٠٥] مدعاة إلى إطلاق أحكام تفيد بأن اللغة المعتمدة عليها تعبر عن تناقض فكر أهلها وانشطار شخصياتهم إلى حد الاشتراك العقلى (schizophrenia) .

ولقد اتخذت هذه الأحكام مطية لآراء وأفكار عنصرية تحقيرية . فكيف ستواجه معجميتنا هذه القضية ؟ إن حدود هذا البحث لا تسمح لنا بأن نفصّل فى طبيعة الأضداد ، وكيف يجب أن نتجاوز الآراء التقليدية فى شأنها . فيكفينا أن نشير إلى أن الاضداد ظاهرة طبيعية لا تنحصر فى الدال الواحد المعبر عن مدلولين متناقضين ، وهو ما يدعى بالمضاد التام ، ولها وجوه عدة وهى واردة فى اللغات كلها . فالوحدة المعجمية Host (En) Hôte (FR) تفيد الضَّيْفَ والمُضيِّف . وقديما قال العرب : و « بالأضداد تدرك الأشياء » ، بمفهومها الواسع الذى أدركة الصرفيون والنحاة العرب ، بقدر ما نجد الصيغة الصرفية الواحدة تدل عندهم على الفاعل والمفعول . ويرى اللسانى السويسرى دى سوسير ، صاحب النظرية البنيوية ، أن المهم فى النظام اللغوى ليس بالضرورة متشابهاته بل متخالفاته ،

فضلا عن المحايد منها . فالماء الحار ضده الماء البارد ، لكن يوجد بينهما حالة ثالثة وهو الماء الدافيء الآخذ منهما بنصيب . ومشابه هذا كثير فى الرصيد اللغوى ، لابد أن تأخذ به المعجمية والمعجم ، عند وصف وحدات الرصيد اللغوى وتصنيفها وتقنينها .

أما المشترك اللفظى الذى يعبر فيه الدال الواحد عن مدلولات عدة ، خلافًا للترادف ، فهو يطرح قضية نشأة مدلول الوحدة المعجمية وصلتها بالسياق و توزيعاتها فيه ، مما يبرز قيمة تلك الوحدة باعتبار حقلها الدلالى ؛ أى بالاعتماد على نظمها فى الجملة وفى النص . وذلك شأن الوحدة المعجمية « سيارة » التى كانت تفيد أصلا « القافلة » ثم أصبحت تفيد « النجوم » السيارة ، وكذلك «المشاة »من الجنود و « العربة » التى تتحرك بالوقود . ويمكن أن نمثل لها بالرسم التالى الدال على توزيعها أو تطور مدلولاتها :



وعلى هذا المثال يمكن أن نمثل لاستعمالات « أمة » و « كتاب » فى القرآن الكريم ؛ حيث تعبران عن مدلولات متنوعة متعددة .

ويعتبر الاشتراك اللفظى القوة الضاربة للرصيد اللغوى وللمعجمية ،

لأنه يمثل العنصر الجوهرى للثروة اللغوية والفكرية والحضارية ، وبه تقاس منزلة اللغة والأفكار والمفاهيم . وهو يعتبر فى نظر المنظرين المعجميين الحالة الطبيعية الغالبة فى اللغة مقارنة بالإفرادية المدلولية (MONISME) التى تعتبر حالة ثانوية . ويعود ذلك إلى قانون عام سائد فى اللغات جميعها ، ومفاده أن أفكار الإنسان كثيرة غفيرة ، ووسائل اللغة للتعبير عنها محدودة قصيرة .

وقديما قال أسلافنا من اللغويين : « لا يجب أن يكون لكل معنى لفظ ؛ لأن المعانى التى يمكن أن تعقل لا تتناهى ، والألفاظ متناهية »[١٠٦] . وذلك ما دعا الإنسان إلى تجاوز الوحدات اللغوية الإنسانية إلى ما يسمى باللغات غير الطبيعية أو الاصطناعية ؛ ليستعين بها على أداء أفكار ووظائف متزايدة مثل لغة إشارات المرور ، والرصْد الجوى ، والرياضيات ، والموسيقى ، والجبر ، والكيمياء ، ولغة الصم والبكم والعميان والحاسوب ، والمورس ... إلخ . وهى تؤدى وظائف علمية واجتماعية وحضارية لا غنى عنها ، تدعونا إلى التفكير فى معجمية ومعاجم خاصة بها . وتبين أن اللغة الإنسانية ليست سوى جزء من علم أوسع منها ، وهو علم العلامات ، أو المعبر عنه بالسميولوچيا وما وراءها من قضايا . فهل يعنى ذلك – ونحن مقيدون بحدود هذا البحث – أننا محاصرون لا مفر لنا من الترادف والاشتراك اللفظى والأضداد التى تعتبر ، كما قلنا ، ظواهر طبيعية فى اللغة ، دون أن نطرح قضية معجمية مهمة تتعلق بتطور مدلول الوحدة المعجمية وإحداثها لتنمية الرصيد اللغوى وتهيئة المعجم النموذج ليكون مرآة العصر التى تعكس حاجاته وتطلعاته .

إن الاشتراك اللفظى وجه من وجوه التطور اللغوى الذى لم يرد مفهوماً مصطلحا فنيا عند العرب القدامى ؛ ومنهم أصحاب المعاجم الذين قالوا بالتهذيب والتصويب والتقويم ، مما يفيد التزامهم معياراً ثابتًا وفصاحة كادت أن تكون أزلية (١٠٧) . وينشأ ذلك التطور من الاستعمال معتمدا على عناصر ثلاثة : المشابهة ، والمجاورة ، وتغير المرجع . فالتطور بالمشابهة يعتمد على الاستعارة ، والتطور بالمجاورة يستند إلى الكناية وما إليهما . فالوحدة المعجمية « نجمة » مدلول فلكى أصبح مدلولا فنيا سينمائيا ومسرحيا وسياسيا ، بالاعتماد على العلاقة التى تجمع بين كل هذه المدلولات ، وهى : العلو ، والسمو ، والنور الساطع بالنسبة إلى النجوم ، والمكانة والشهرة والجاه بالنسبة إلى الفنان والسياسى . أما التطور بتغير المرجع فإنه يفيد أن الدال المشير إليه يظل قائما ، خلافا لمرجعه الذى يتطور مفهومه ، مما يتسبب فى توليد مدلول جديد مصاحب .. من ذلك أن الوحدة المعجمية « ذرة » كانت تفيد النملة الصغيرة جدا الآتى ذكرها فى القرآن الكريم : « ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ... (الآية) » ، وتفيد – اليوم – النواة الذرية التى أصبحت مرتبطة بمرجع مهول جديد ، وهو القنبلة الذرية التى لا تبقى ولا تذر .

ولاشك أن لتطور مدلول الوحدة المعجمية عوامل أخرى لا داعى إلى التفصيل فيها ؛ منها التوسع فى المعنى والتضييق فيه . وهى تطرأ منفصلة ومتصلة ، وليس من الهيّن التكهن بها ، ولا الإحاطة بها إحاطة كاملة ، مما يستلزم رصدها بالمشاهدة والوصف والتسجيل والتقنين فى نطاق الجملة ، وكذلك بالاعتماد على عناصر اللغة الثابتة ، مثل الاشتقاق

والنحت والارتجال والتعريب (١٠٨) . وغايتها كلها إثراء مدلول الوحدة المعجمية وتطويرها . وهى تكون عناصر متداخلة ومتفاعلة ومتكاملة ، الغاية منها إثراء الرصيد اللغوى ودفعه إلى مزيد من العطاء ، وبالتالى دفع المعجم النموذج إلى الاقتراب من المعجم المثالى .

ولقد ربط العرب المحدثون محتوى المعجمية بالمحدثات المعجمية ، وبالأحرى بوضع المصطلحات الحديثة العلمية والفنية والتكنولوچية ، واعتبروها جوهر المعجمية والمعجم ، إيمانا منهم بأن ظاهرة المصطلحية (١٠٩) ، ووسائلها اللغوية ، كفيلة بأن تعتمد بوصفها مفتاحا لحل قضايا المعجمية العربية ، وما وراءها من أبعاد ثقافية وحضارية ، انطلاقا من قناعة تفيد أن منزلتنا من الحضارة المعاصرة ستكون على قدر رصيدنا اللغوى ، وبالأحرى المصطلحى العلمى والفنى والتكنولوچى العربى المعبر عنه ، لا سيما وأن الأرصدة اللغوية العلمية الحديثة أصبحت تخزن فى البنوك ، مثلما تخزن الأموال . وترعى حسب قوانين لها صلة وثيقة بالإعلامية وقضاياها . فنحن - العرب - نؤمن بوجود معادلة ذهنية يمكن تلخيصها فيما يلى :

الحضارة العصرية = معجم علمى وتكنولوچى عربى .

لأن حضارتنا الأولى انطلقت من معجزة لغوية ، وهى القرآن الكريم . فهل سنوفق إلى ذلك من جديد ؟ لقد أنشئت لهذا الغرض المجامع اللغوية وتبعتها المؤسسات المتخصصة الإقليمية (١١٠) والوطنية (١١١) ، وساندتها البنوك المعجمية والمصطلحية المتنوعة (١١٢) . وتركز جدلنا على الرصيد اللغوى الحديث والتحديثى ، وأصبحت أزمتنا أزمة معجمية بالأساس ، إذا

ما اعتبرنا أنه لم تبق إلا اللغة وسيلة واحدة موحدة للتعبير عن كياننا ووجودنا ؛ لأنها « وعى الشرق الخطابى »[١١٣] . فالمعارك طاحنة حول أحسن الوسائل لإثراء الرصيد اللغوى العربى . فهل نفضل المجاز على الاشتقاق أم النحت على التعريب ونقصى الارتجال أو العامية ؟ وهل النحت شجاعة من شجاعات العربية ، على حد تعبير ابن جنى فى خصائصه وابن فارس فى مقاييسه ؟ هل وفرت لنا المؤسسات السابقة الذكر الوسائل اللغوية المعتمدة رصيداً لغويا محترما ، كمّا وكيفاً ، لتحقيق المعادلة المذكورة أعلاه ؟ ولقد توفرت لنا فى هذا الميدان أدبيات كثيرة ومتعددة تستحق الدراسة والتقويم ، وقد طبقنا لهما على أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

يكفينا فى هذا الصدد أن نشير إلى أننا الأمة الحضارية الكبيرة التى ليس لهم معجم تاريخى يلم شتاتها إلى الآن ، وذلك ما سنعود إليه . وإن مكتب تنسيق التعريب بالرباط التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة لم يوحد من العلوم إلا ما يقرب من (١٠٠,٠٠٠) مصطلح . وتلك قطرة من بحر ، دون الاعتماد على معايير تقييسية علمية ، فضلا عن أن مجموع المصطلحات المترجمة العربية والموحدة فى بنوك المصطلحات العربية الوطنية مخزنة فى الخارج[١١٤] ، وأصبحت معدات وطنية استراتيجية صعبة المنال على الباحثين الراغبين فى حصرها كمّاً وميادين ، ووصفًا وتحليلاً ، وتنزيلها منزلتها الحقيقية من الأرصدة اللغوية الرائدة المعاصرة ومن ذاتها . ويبدو أن الوقت قد حان لجمع ندوة تغنى بنتاجنا المصطلحى ورصيدنا اللغوى الحديث لتقويمه كمّاً وكيفاً ، واستثماره فى معاجمنا وفى تعريب علومنا وثقافتنا وحضارتنا ، عندما يقدر لنا الله أن نتفق على ذلك فى يوم

من الأيام ؛ اعتماداً على معايير علمية متيسرة ، ومنها الطرق المستعملة لتعريف الوحدة المعجمية أى مناهج تحليلها وتفسيرها .

(هـ) **تحليل الوحدة المعجمية وتعريفها** : إن دور المعجمية لا ينتهى بطرح ما سبق من أمهات القضايا والعينات التى اقتصرنا عليها ، نظرا لحدود هذا البحث . فلابد أن نضيف إليها قضية ما أخرى تتعلق بتعريف (Definition) الوحدة المعجمية Entrée (FR) , Entry (EN). وهو يشمل عند القدماء « مادة » المعجم . ويعتبر من أصعب المسائل وأدقها ، وأكثرها إشكالا ، لا سيما وأن الطرق القديمة المتبعة فى هذا الشأن لا تؤدى الغرض ولا تفي به . فلقد تلاعبت به المعاجم كما شاءت . وعلى هذا الأساس جاءت تعريفاتها للوحدة المعجمية متعددة متنافرة ونسبية . ويمكن أن نعرض لها بإيجاز لتبيان وجوهها ومحدوديتها ، لنفتح الباب إلى منهجيتين معجميتين لسانيتين اتخذناهما عينتين لطرح القضية طرحاً معجميا . فالبارز فى هذا الشأن هو أن أغلب المعاجم لمّا تعرف مدخلا أو وحدة معجمية مثل :كتب ، إنسان ، مطلوب ، استكتاب ، مسيرة .. إلخ تعتمد ، فى غالب الأحيان ، على طرق عدة نذكر منها :

١ - التعريف الاسمى الذى يعرف المدخل بمفردة أو بجملة اسمية غالبا من ذلك :

الصوب : الجهة ، والمطر بقدر ما ينفع ولا يؤذى . وينقسم التعريف الاسمى إلى تعريفات :

(أ) بالترادف : أصره يأصره : عقده وشده ولواه وعطفه وحبسه .

(ب) بالمخالفة أو الضد: الطويل : ضد القصير والعريض .

(حـ) بالصعب : الهيروين : مركب مخدر مشتق من المورفين .

(د) بالإحالة : آسيا انظر أسى . ومنه ما يحيل ترجم على رجم ، وإبريق على برق .

(هـ) بالمعروف : الطائر: معروف .

(و) بالتراكم : الحشرة فى مخصص ابن سيدة هى : اليربوع ، الضب ، الورل ، القنفذ ، الفأرة ، الهر ، الأرنب ... إلخ .

(ز) بالرواية والاحتمال : يروى ويقال .

(ح) بالأسطورة والخرافة : انظر تعريف الجن والعنقاء فى معاجمنا الكبرى .

(ط) سد الفراغ : الإنسان من النسيان ، وهو مثنى إنس .

(ى) التعريف الدورى : تَنَجَّز : تنجَّح ، وتَنَجَّح : تَنَجَّز .

وتوجد تعريفات أخرى ، نذكر منها كذلك :

٢ – التعريف بالشاهد القرآنى أو الشعرى أو النثرى من الحديث الشريف أو غيره من النصوص : الرُّجْعَى : الرُّجوع : « إِنَّ إِلى ربِّك الرُّجْعى » .

٣ – التعريف المنطقى (*) : وهو يعرف الشىء بمواصفاته ووظيفته من ذلك : الرحوية (فى الميكانيكا) : آلة لرفع الأثقال أو جرها تشبه الملفاف ، ولكن أسطوانتها رأسية . وهذا تعريف سائد فى العلوم والتكنولوجيا .

(*) ملاحظة : وهو تعريف دقيق له مقاييس علمية مبررة لايمكن لنا أن نفصل فيها فى نطاق هذا البحث . ولقد عالجناه فى بحثنا المقدم إلى ندوة عمان ، الأردن السابقة الذكر وعنوانه : «**المصطلحية العربية المعاصرة : سبل تطويرها وتوحيدها**»

٤ – التعريف بالصورة : وهو أن يمثل للمدخل بصورة تعبر عنه .

إن أغلب هذه الطرق شاهدة على أننا لم نبلغ التعريف اللغوى البحث المنتظر ، باستثناء التعريف بالشاهد الذى يحيط بالمدلول نسبيا من خلال سياق استعماله . ولكل تعريف منها سلبياته كذلك . فالمرادف ليس بالضرورة المعادل ، والصعب ليس تربويا ، والإحالى خاطئ أساسا وغامض ، والشاهد يطرح قضية الشاهد ومرجعه وطوله وقصره ، والتعريف بالصورة قاصر عن التمثيل للمدلولات المجردة مثل الحب والثروة والجمال ... إلخ ، فضلا عن أنه لا يخضع لنظام موحد مثل النظام الصوتى أو الصرفى أو النحوى حتى يمكن الاستئناس به حجةً لغوية مقبولة . المهم أن أغلب المعاجم ، ومنها معاجمنا العربية ، تخلط بين كل هذه التعريفات كما اتفق ، زيادة على أنها تحشر أحيانا كل هذه التعريفات فى مدخل واحد مازجة القديم بالحديث ، مما يبين لنا أن قضية التعريف لا تأمن اللبس والفوضى والموسوعية . فنجد من التعريفات ما لا يحتاج إلى أكثر من كلمة أو سطر ، ومنها ما يتجاوز عشرين صفحة[١١٥] . فهل من مخرج لتعريف دلالى للوحدة المعجمية الأساسية ، بقطع النظر عن التعريفات الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية والأسلوبية الضرورية التى سنعرض لها عند حديثنا عن النص المعجمى فى نطاق المعجمية الآتى ذكرها فى هذا البحث ؟

إن المعجمية توحى إلينا بمبدأ عام مفاده أن الوحدة المعجمية تدرك إدراكا أوليًا من خلال الحقل الدلالى المفهومى[١١٦] الذى تنتسب إليه ؛ حيث تتجمع الوحدات المعجمية حسب ما بينها من صلات أو تنافر ،

وكذلك من خلال الحقل الدلالى اللغوى [١١٧] على النسق نفسه. فمن نوع الحقل الأول نذكر حقل الشكر الذى يحدد بصلاته بالحمد والثناء والمدح والإطراء والتزلف والتوسل والتملق ، كما يمكن أن يحدد بنقيضه مثل : الشتم واللعن والهجاء والسخرية والتهكم . ومن نوع الحقل الثانى نذكر حقل المزيدات من سوابق وأحشاء ولواحق ، من ذلك السوابق التى تفيد المطاوعة السلبية مثل : انكسر الزجاج ، والمطاوعة الإيجابية مثل : استعد للجهاد ، كما نذكر منها المزيدات المبتدأة بـ Auto والمنتهية بـ Isme ... إلخ . وتكتسب تلك الوحدات قيمتها أو قيمها بتوزيعها ؛ فى الجملة وفى النص ، ويمكن إدراكها بالاعتماد على منهجيتين ؛ وهما المنهجية التحليلية التوزيعية ، والمنهجية التحليلية السيمية بالخصوص[١١٨] . ومفاد الأولى أن الوحدة المعجمية تحدد بحسب توزيعها ؛ لأن اختلاف وحدتين معجميتين فى الدلالة ينشأ عن اختلاف توزيعهما ، ولأن كل اختلاف فى المستوى النحوى يؤول إلى اختلاف دلالى ملحوظ . أما التحليل السيمى ، فإنه يهدف إلى التفريق بين وحدة معجمية وأخرى بما لهما من خصائص تمييزية إيجابية (+) أو (سلبية) (−) ، وأحيانا محايدة (~) . ولقد استعارت المُعْجَمِيَّة هذه المنهجية من علم الأصوات الوظيفى (الفُونُولُوچْيا) ، الذى تميز فيه الأصوات الصامتة والصائتة بخصائصها المشتركة أو المتنافرة ، وما تلعبه من أدوار فى التمييز بين الوحدات مثل ؛ بَرْقٌ وشَرْقٌ ، وبين هُزِلَ (ضعف) وهَزَلَ (مزح) . وتعتبر المنهجيتان لغويتين لأنهما تعرِّفان اللغة باللغة . فالمنهجية التحليلية التوزيعية تيسر علينا ، مثلا ، معالجة الإشكالات التى يطرحها الاشتراك

اللفظى ، وتعريف وحداته ومميزاتها الخاصة ، وذلك باستعمالها فى سياقات مختلفة ، وتعويضها بما يقوم مقامها ويكافؤها ، حتى نتمكن من إبراز خصائص كل واحدة منها . ولنأخذ مدخل « شك » كما طرحه المعجم الوسيط الذى عرضه علينا متداخلا فى مادته ومدلولاته ، ومن نصوص لا يربط بينها منهج ولا نظام ، مما استوجب منا تنظيم المدخل انطلاقا من التراكيب البسيطة إلى التراكيب المعقدة ، مع مراعاة عملية « التعويض » لتعريف كل استعمال من استعمالات « شك » بمعاوضه وبمكافئه . وبالتالى تتمحور عملية التحليل والتعريف – وهى عملية داخلية – كما يلى :

١ – تركيب فعله لازم :

(أ) فعل + فاعل عام : شكَّ الشيءُ : يعوضه لصق بعضه ببعض .

(ب) فعل + فاعل بشرى : شكَّت القرابةُ : يعوضه اتصلت .

(ج) فعل + فاعل حيوان : شكَّت الدابةُ : يعوضه عرجت .

٢ – تركيب فعله متعدٍّ إلى مفعول (منصوب) :

(أ) فعل + فاعل بشرى + اسم عام : شك الشيءَ : يعوضه خرقه .

(ب) فعل + فاعل بشرى + اسم جماد : شك القوم بيوتَهم : يعوضه صفوها .

(حـ) فعل + فاعل بشرى + اسم جماد: شك الخرزَ : يعوضه نظمه.

٣ – تركيب فعله متعدٍّ إلى مفعولين (منصوب + مجرور) :

(أ) فعل + فاعل بشرى + اسم بشرى + اسم جماد .

شك فلانا بالرمحِ : يعوضه طعنه.

(ب) فعل + فاعل بشرى + اسم حيوان + اسم جماد .

شك الدابة بالمهمازِ : يعوضه وخزها .

(حـ) فعل + فاعل بشرى + اسم جماد + اسم جماد .

شك الجلد بالمخرز : يعوضه خاطه .

وورد فى المعجم الوسيط « شـك » فيه وفى نفسـه (*)، وعليه الأمر ، وهى تعوض بـ : ارتاب منه . وقلق والتبس . فتكون الحصيلة ١٢ مدلولا لدال واحد . وهى تبين الصلة المتينة بين بنية الجملة ومدلول الوحدة المعجمية الذى يتكيف بحسب عناصر جمله المختلفة ، مما يدعم تخصصه ويؤكـده . ويؤول بنا الاشتراك اللفظى ، فى نهاية الأمر ، إلى تكافؤ مقيد لا يبعد عن تكافؤ المصطلحات العلمية الذى ذكرناه سابقا . ويمكن أن نعتمد هذه المنهجية لتحليل ظاهرة الترادف والتأكيد على انعدام ما يدعى بالترادف المطلق ، فإن كانت « جلس » ترادف أو تعوض بـ « قعد » ، كما جاء ذلك فى « المعجم الوسيط » ، وكما هو الشأن فى استعمالات كثيرة ، فإن ذلك الترادف أو التعويض ينعدم فى حالة استعمال الفعلين فى الخطاب المكرر (حكم ، أمثال ... إلخ) . فلا يمكن أن نقول :

جلس القرفصاء $\neq$ قعد القرفصاء

ولا أن نقول :

قعد عن الحرب $\neq$ جلس عن الحرب

(*) تكون أربع سلاسل :

شك : لصق / خرق / طعن / ارتاب

لصق: اتصل – عرج
خرق: صف – نظم
طعن: وخز – خاط
ارتاب: قلق – التبس

وبالتالى نعرف الترادف بأن يقوم أحد المترادفين مقام الآخر فى كل الحالات والاستعمالات . وذلك هو الترادف المطلق ، وإلا كان تكافؤاً مفتوحا أو مقيداً . وعلى كل حال ، نلاحظ أن هذه المنهجية قد وصلت بين الترادف والاشتراك اللفظى فى مستوى التكافؤ ، وفى نطاق المقيد منه بالخصوص ، مما يساعدنا على ضبط حدود الوحدات المعجمية وتعريفاتها بالاعتماد على مناهج لغوية تربوية ، تقربنا من إدراك بنية اللغة بيسر وعمق . وعلى هذا الأساس ، يمكن كذلك أن نعرّف بمدلولات ما يسمى بالجملة الغامضة التى لا تعنى الملتبسة بل المتعددة الدلالات ، عندما تقول : « هو جميل طبعا » . فجميل يمكن أن تفيد العلَمية – اسمه جميل – والصفة الجسدية (الجمال) ، والأخلاقية (اللطف) ، ويعنى كذلك واهب الجمال ، كما فى الحديث الشريف : « إن الله جميل يحب الجمال » .

أما المنهجية التحليلية السيمية ، فإنها تعتبر عملية تحليلية خارجية ، غايتها تعريف مدلولات مجموعة من المعيجمات أو الوحدات المعجمية المنتسبة إلى حقل دلالى واحد . مثل حقل « النقل » (السيارة ، التاكسى ، الحافلة ، الميترو ، القطار ، الطائرة ، الدراجة ، الدراجة النارية ، السفينة ... إلخ) ، أو مثل مجارى المياه (النهر ، الوادى أو الساقية الجدول ... إلخ) ، وذلك باستخراج ما تتميز به كل وحدة معجمية من عناصر يسمى واحدها سمة (Seme) . ويطلق مصطلح وسم (Sememe) على مجموعة السمات التى تتميز بها وحدة معجمية معينة ، كما نطلق مصطلح وسم . شامل (Archisememe) على مجموعة السمات المشتركة

بين وسوم عدة . وتلك مصطلحات آليات سنستعملها لبلوغ تعريفات دقيقة لوحدات معجمية مختلفة ، جاءت تعريفاتها فى «المعجم الوسيط»(١١٩) كما يلى :

(أ) الجدول : مجرى صغيرة يشق فى الأرض .

(ب) الساقية : القناة تسقى الأرض والزرع .

(حـ) النهر : الماء العذب الجارى ، ومجرى الماء العذب .

(د) الوادى : مسلك للسيل ومنفذ .

وهى كلها تعريفات غير لغوية ، ولا مبرزة ، وبالتالى فإن المنهجية التحليلية السيمية تعرضها فى لوحة تجمع ما تشترك فيه وما تختلف لتعريفها تعريفا عاما ومختصا بالاعتماد على طبيعتها ووظيفتها . وذلك ما يظهر فى اللوحة التالية :

الوحدة المعجمية	مجرى أو مسلك ماء (١)	حجم صغير (٢)	حجم متوسط (٣)	حجم كبير (٤)	للسقى (٥)	يصب فى مجرى آخر (٦)	يصب فى البحر (٧)
(أ) الجدول	+	+	–	–	+	–	–
(ب) الساقية	+	+	–	–	+	–	–
(ج) النهر	+	–	+	+	+	+	+
(د) الوادى	+	+	+	–	+	+	+

حجم صغير / « سمة » ، / حجم كبير ، للسقى ، ويصب فى البحر / « وسم » ، أما / مجرى أو مسلك ماء / الذى يطلق على جميع الوحدات فهو « وسم شامل » . وعلى هذا الأساس ، فإن كل وحدة معجمية ستعرف بما تشترك فيه مع غيرها ، وبما هو خصيصة من خصائصها . فالجدول : مجرى ماء حجمه صغير للسقي . وذلك شأن الساقية ، وهى مرادف معادل له فى هذه الحال . أما النهر فهو : مجرى ماء حجمه متوسط أو كبير يصب فى مجرى آخر أو فى البحر ... إلخ ، فأين نحن من تعريف «المعجم الوسيط» الذى لم ينظر إلى هذه الوحدات من خلال حقلها الدلالى المفهومى المشترك ، وإن كان يعرّفها تارة بطبيعتها ، وأخرى بوظيفتها ، وثالثة بوصفها (الماء العذب) ؟

وتستعمل هذه المنهجية فى ميادين تعتمد على حقول مفهومية منتظمة مثل حقول الأسرة والنبات ، والسكن أى الحقول المبنية على نظام محتمل . وذلك ما يصعب تحقيقه فى الحقول ذات الأرصدة الحرة . والمهم ليس المنهجية فى حد ذاتها ؛ لأن لكل منهجية حدودها ، بل الروح التى تعتمد عليها هذه المقاربات المعجمية ، وما تطرحه من قضايا وحلول غايتها مواصلة الجهد والجهاد لتطوير علمنا المعنى بالأمر برصد حركيته الدؤوبه وذلك ما يساعدنا فى نهاية هذا المطاف النظرى وفى حدود هذا البحث وما يحيط به من إيجاز وتعميم على العناية بالوحدة المعجمية بين الثبات والتحول .

٤ - المعجمية بين القرار والاستنفار :

علينا هنا أن نجيب عن الإشكالية الأولى التى طرحها ابن منظور : كيف نجمع الرصيد اللغوى الذى درسنا العديد من قضاياه ، وكيف يحسن

تبليغـه ، دون إسقاط ولا إهمال ولا تكرار ضمن معجم نموذج منتظر ؟ إن ذلك يستدعي مـن المعجميـة أن تـوفـر لنـا منهجاً ، وذلك باعتمـاد ما يسمى في اللسانيات المعجمية بـ « المدونة »[١٢٠] الشاملة الجامعة ؛ أي باعتماد المصادر والمراجع والوثائق التي تحيط بذلك الرصيد اللغوى الشعرى والنثرى والفـصيح والشـعبى الاجـتـمـاعى والأدبى والعلمى والفنى والتكنولوچى ، المكتـوب والمقـول ، والمخطوط ، والمنقـوش ، والمسـجل ، والمصور في أزمنة وأماكن متواصلة مترابطة ، دون إقصاء من أى نوع من تلك الأنواع لأسباب معيارية أو تصويبية أو اجتماعية ، أو عقدية ، أو ذاتية ، حتى يمكن لنا أن نصف تلك الثروة وصفا موضوعيا يدل على واقعها المتنوع ، دون أن يمنع ذلك من أن نطرح اختيارات في شأنها لها أسبابها التربوية والحضارية والاجتماعية والتخصصية ؛ إذ يمكن أن نعنى بعناصرها الفصيحة لغايات تربوية وحضارية مشتركة ، وذلك شأن العربية الفصحى الدولية التي تربط بين أقطار مختلفة . وهو شأن الفرنسية الدولية المعيارية كذلك الإنجليزية والإسبانية ... إلخ . ولا ضرر كذلك في اعتماد الوجه المتطور الخارجي من تلك الفصحى ، وهو ما يدعى بالعامية أو اللغة الشعبية الاجتماعية لأغراض يستفاد من جدواها .

والمفروض من تلك المدونة أن تتابع وتصان ويعاد النظر في شأنها كل نصف قرن على أقل تقدير ، وكل قرن على أقصى تقدير ، حتى تزود ذلك الرصيد بكل ما طرأ عليه من جديد ، فيكون مواكبا لتطور مجتمعه محيطا بحاجاته وقضاياه . فإملاء الفرنسية يراجع كل نصف قرن وكذلك نحوها وصرفها ورصيدها اللغوى ، ويسقط « معجم / لاروس » خمسة في المائة

من رصيده كل ٢٠ عاماً ، ويضيف النسبة نفسها لتجديده . وعلى هذا الأساس ، نكون قد أحسنا الجمع ووفينا به ، كمًّا وكيفًا ، وأحطنا به ثابتا ومتحولاً .

ولقد سبق للمعجمية العربية التراثية أن وضعت هذه الإشكالية وسعت إلى الوفاء بشروطها . ويكفينا أن نشير إلى أن أول من طبق لها هو أحمد بن فارس فى معجمه «المقاييس» ، باعتماده على مدونة مكونة من خمسة مصادر[١٢١] ، قال فيها : فهذه الكتب الخمسة معتمدنا فيما استنبطناه من مقاييس اللغة ، وما بعد هذه الكتب محمول عليها وراجع إليها »[١٢٢] . ومثله فعل ابن منظور فى« لسان العرب»[١٢٣] ، وغيرهما من المعجميين العرب الكبار[١٢٤] ، إلا أن تلك المعاجم قد قررت أن تكون ، على جلال قدرها ، معاجم معيارية تصويبية تعلقت بالثابت من مراحل معينة محددة وحصرته فى الشعر الجاهلى ، وتجاهلت ، باستثناء البعض منها[١٢٥] المتحول من الرصيد اللغوى العربى الذى حكمت عليه باسم الفصاحة المقيدة زمانا ومكانا[١٢٦] ، واعتبرت ما خرج عنها مُولَّداً فُصَيِّحًا من رتبة ثانية أو عامياً لايُعتد به ، وغبنت كبار الكتاب والأدباء والعلماء ، وقلصت مدونته الواسعة ؛ مما حدا بابن منظور إلى أن يلاحظ أن المعجم النموذج المنتظر لم يتحقق لإساءة الجمع وغياب المدونة المكتملة التى تعتبر من متطلبات المعجمية الأساسية ، لأن الرصيد المعجمى العربى لم يوصف ولم يُحصَ بعد الخليل بن أحمد ، ولم تجدد مدونته. ولذلك ظلت المعجمية العربية القديمة والحديثة ، بدون نفس ، تجتهد فى المذهب ، دون أن تأخذ بمنهج مهم آخر من الظاهرة المعجمية لم ينزل منزلته الواعية من الذهنية

المعجمية العربية . وهو يقتضي أن تجمع العربية وتسجل وتقنن باعتبار رؤيتين : الرؤية التى تدرك اللغة وتدرسها وتسجلها ، وهى فى حالة استقرار وفى فترة ومكان معينين محددين ، وتدعى هذه الدراسة بالمقاربة الآنية أو السنكرونية . والرؤية الثانية التى تحيط بالرصيد اللغوى وهو فى حالة تطور أو استنفار فى فترات متتابعة ، وتدعى هذه الدراسة بالمقاربة التطويرية أو الدياكرونية . والتمييز بينهما إجرائي بحت ومنهجى ؛ وهما متكاملتان متفاعلتان لا غنى للواحدة منهما عن الأخرى ، وإلا اختل التوازن مثلما اختل فى المعجمية العربية التى فقدت من زمن دورها الريادى ، لأن اللغة تستوجب ، كما قال دى سوسير : « فى كل حين نظاما ثابتا وتطوراً مطرداً » (١٢٧) .

والملاحظ فى هذا الشأن أن الدراسات المعجمية الحديثة قد آثرت الدراسات الآنية المقولة لأنها متصلة باللغة ، وهي تتطور وتواكب مجتمعنا وتبدع ، فضلا عن أن الدراسة التطورية الدياكرونية هى فى الحقيقة مجموع الدراسات الآنية ، سواء فى إطار واسع أو ضيق أو متخصص . ولا شك أن سلبيات المعجمية العربية التراثية والحديثة تكمن فى غبن الظاهرة التطورية الدياكرونية أولا وأساسا ، لأنها تقول بالتقويم والتهذيب ، ولا تقول إلا قليلا بالمتغير المتحرك الذى يعاد غالبا إلى مثال قديم . فالحديث لا يبرر أبداً بذاته ولذاته . وقد قال الإمام على رضى الله عنه : « لولا أن الكلام يعُاد لنفد » . إن هذه « السلفية المعجمية » لا تسلم من التناقض لأنها تحصر اللغة فى حالة آنية أزلية مزمنة ، تعرف بحالة الفصاحة المقيدة . وبالتالى تجمد اللغة فى حالة غامضة تدعى الحالة فوق التاريخية أو البنكرونية التى لا ترتبط بزمان ولا بمكان وتصبح المعيار الأوحد . وذلك

ما وفر معاجم لا ترتبط بتاريخ ، ونصوصها متداخلة لا تتقيد باختيار مبرر ، ولا تعتمد مدونات مقررة ، ولا تعرف أولها من آخرها ، ولا جدواها الآنية المزامنة لنا أو البعيدة عنا . فأغلب مداخل المعاجم المعاصرة الرائدة مؤرخة منسوبة بالتدرج لأصحابها لاسيما المعاصرين لنا منهم ، والذين لا أثر لهم فى أى معجم عربى حديث مما يجرد الرصيد اللغوى من أن يكون شاهداً معرفيا ولغويا وفنيا وعلميا ، وجماليا وثقافيا وحضاريا على مسيرة الخطاب العربى عبر العصور . ولذلك أصبح النص المعجمى العربى متاهة تتداخل فيه جميع المستويات ، والعصور والأساليب ، فهو عنوان الفوضى(١٢٨) ، مما يفسر عجزنا عن اعتماد معاجمنا ، كما هى ، لبناء معجم تاريخى عربى تتلاقى فيه أساليب العربية الثابتة والمتحولة ، تؤيده فى ذلك معاجم آنية مترابطة .

ومثال ذلك أن « المعجم الوسيط » لمجمع اللغة العربية قد وُضِع أساساً كأداة للأدباء والمثقفين والطلاب لربط صلة الرحم بين الماضى والحاضر ، وذلك بالاعتماد على قرارات المجمع اللغوية الإصلاحية (١٢٩) ، وفيها إيجابيات كثيرة ، إلا أنه لم يلتزم فى الوسيط بما تستوجبه معاجم « المصالحة » من مقاييس هى أصعب من مقاييس المعاجم التاريخية أو الآنية البحت . فلقد اقتصر عموما على تلخيص لسان العرب بما فيه من الحوشيات (١٣٠) موفراً مصطلحات علمية حديثة (١٣١) وتراكيب وأساليب (١٣٢) فرضها الأدباء والصحافيون ، دون أن يلتزم بمنهج « المدونة » ولابمنهج « الثبات والتحول » ، وربط أساليبه الحديثة بتخريجات قديمة منافية للواقع ولظاهرة المثاقفة (١٣٣) اللغوية . ومن ذلك تخريجه « للكاف » الواردة فى هذا النوع من الاستعمال :

أنا كأستاذ أرى أن ...

فلقد أقرّ المجمع هذا النوع من الاستعمال بتخريجه تخريجا متنوع الوجوه لا يرضى حتى المقاييس اللغوية القديمة (١٣٤) ، دون أن يقرّ أنه أسلوب دخيل من الفرنسية والإنجليزية وترجمة لـ :

I, as professor , think that ... (EN)

Je pense , en tant que professeur , que (FR)

ولا يُستبعد أن تكون الفرنسية نفسها قد تأثرت بالإنجليزية ، اللغة الغالبة دوليا . ولا حاجة بنا ، هنا ، إلى فتح باب التأثير والتأثر لأنه يكون موضوعاً كبيراً آخر .

الخلاصة : المهم هو أن القضايا المطروحة ، هنا ، فى نطاق المعجمية ليست سوى عينات محدودة تشهد بما يستدعيه هذا العلم النظرى من عناية ورؤى ونظريات ومناهج متعددة سريعة التطور ، لا تستقر على حال واحدة ، غايتها التجديد والتحسين والتعمق فى كنه الأشياء ، دون أن يكون ذلك مدعاة إلى جحد جهود المعجميات السابقة ؛ ولا سيما العربية منها التى كان لها السبق فى تاريخ صناعة المعجم فى الماضى . وذلك ما يحفزنا اليوم إلى دعمها بآليات لغوية ولسانية ومنهجية جديدة ومجددة لتتبوأ منزلتها من المعجمية المعاصرة ، ومن المعجمية والمعجم اللذين سنعرض لهما عرضا سريعا فى القسم الثانى من هذا البحث .

الهوامش :

(١) ابن منظور ، **لسان العرب** ، المقدمة .

(٢) يعنى « بالجمع » محتوى المعجم ، و «بالوضع» نظام ترتيبه المعتمد لتقديم مداخل ذلك المحتوى . والمصطلحان من المفاهيم المعجمية التى تميز بها ابن منظور . انظر محمد رشاد الحمزاوى :**ابن منظور ومفهوم المدونة فى المؤلف المعجم العربى – إشكالات ومقاربات** ، تونس ١٩٩١ ، ص ٢٧٥ وما بعدها .

(٣) عالج هذه القضايا فى القديم علم « فقه اللغة العربى » . ومنها قضية الفصاحة والاشتراك اللفظى والترادف ، ومفهوم الكلمة ومنزلتها فى علوم شتى وفى المعجم بالخصوص . ولقد تأثر بفقه اللغة أصحاب المعاجم العربية ، حسب نسب متفاوتة فى مقدمات معاجمهم أو فى متونها .

(٤) المعجم النموذج عندنا يختلف عن المعجم المثالى الذى تصوره الخليل ، من خلال عملية « التقليب » وهو معجم نظرى ذهنى يتجاوز محتواه الإحصائى ملايين الكلمات ، وعليه يقيس المعجم النموذج ، ساعيا إلى الاقتراب منه على المستوى الكمى على الأقل . فلسان العرب حقق منه ٩٠,٠٠٠ مدخل ، وتاج العروس ١٢٠,٠٠٠ مدخل ... تقريبا . انظر فى شأن هذه المقارنات الإحصائية : محمد الصالح بن عمر : دراسة إحصائية بالحاسب الإلكترونى للجذور الواردة فى الصحاح واللسان والتاج ، **مجلة المعجمية** ، تونس عدد ١ (١٩٨٥) ص ١٩٩ – ١٢١ .

(٥) محمد رشاد الحمزاوى : **المعجم العربى** السابق الذكر ... ، حيث تعرضنا لقضايا كثيرة من هذا النوع .

(٦) Alain Rey : Le lexique : Images et Modeles : du dictionnaire â La lexicolgie- Paris 1977

(الرصيد اللغوى : صور ونماذج من المُعْجم إلى المُعْجَمِيّة) .

(٧) حسين نصار : **المعجم العربى : نشأته وتطوره** ، جزءان ، القاهرة ١٩٨٨ ، حيث قدم عرضا تاريخيا ووصفيا لتلك الصناعة ولنماذجها من المعاجم الأمهات .

(٨) محمد رشاد الحمزاوى : **المعجم العربى** – السابق : النظريات المعجمية العربية وسبلها إلى الإحاطة بالفكر العربى ، ص ٢١٥ – ٢٦٤ .

(٩) لم توضع إلى يومنا هذا دراسات عربية معجمية غايتها بناء معجمية عربية دولية توظف لدراساتنا القديمة توظيفا علميا حديثا ، وتربطها بقوانين عامة متجددة تطلق على العربية وغيرها من اللغات . ولابد من الإشارة هنا إلى الجهود التى تبذل فى نطاق جمعية المعجمية العربية بتونس التى تصدر مجلة « **المعجمية** » المخصصة لهذا الغرض ، وقد صدر منها ٨ أعداد بتاريخ يوليو ١٩٩٣ .

(١٠) وقد ذاع صيتها فى معاهد تعليم اللغات الأجنبية وبعيادات معالجة أمراض النطق والكلام .

(١١) يفيدنا إبراهيم مدكور فى كتابه « **المجمع فى ثلاثين عاماً** » ، القاهرة ١٩٦٤ ، أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد خصص ٧٠٪ من مداولاته لوضع المصطلحات ونقل التكنولوجيا . انظر كذلك عبد السلام المسدى فى كتاب : « **تأسيس القضية المصطلحية** » بيت الحكمة ، تونس ١٩٨٩ ، ص ٧ – ٦٤ ؛ حيث يعرض للدراسات العربية المخصصة للمصطلح العلمى وقضاياه ، ومنها دراساتنا المتعددة فى الموضوع .

(١٢) لقد أحصينا ما يقرب من ٥٠ دراسة عربية بمكتبات جامعة العين بالإمارات العربية المتحدة مخصصة لعلم الأسلوب والأسلوبية ، فضلاً عما ترجم من دراسات أجنبية إلى العربية ، وإن كانت لم توفق فى مجملها إلى « تعريب » علم الأسلوب تعريبا يشفى الغليل .

(١٣) نستعمل فى بحثنا رمز (FR) إشارة إلى الفرنسية و (EN) إشارة إلى الإنجليزية .

(١٤) الإمام الشافعى ، **الرسالة** : القاهرة ١٣٥٨ هـ ، – ص ٤١ ، وقد اعتمد هذا الرأى وعرف بذلك الرصيد الأزهرى فى مقدمة معجمه « **تهذيب اللغة** » . ولنا عودة إلى هذا المصطلح عند تفصيلنا فى شأن صناعة المعجم موضوع النقطة الثالثة من محطات بحثنا هذا .

(١٥) أقرهما الخليل بالاعتماد على عملية التقليب الرياضية المعتمدة فى مقدمة كتاب « **العين** » ، ٨ أجزاء ، بغداد ، تحقيق مهدى المخزومى وإبراهيم السامرائى ، انظر الجزء الأول ، ص ٥٩ .

(١٦) عبر عنهما تشومسكى بمصطلحى Competence و Performance وقد تصورهما بتصور متكلم مثالى يولّد جُملا لا تحصى ، ورصيدها لا يعد ، ولا يستعمل منهما إلا جزءاً معيناً .

(١٧) محمد رشاد الحمزاوى : **المعجم العربى** ، ص ١٧٥ .

(١٨) اهتمت كل النظريات اللسانية الحديثة بالرصيد اللغوى إما سلباً أو إيجابا ، ولقد عرض لها Louis Guilbert في كتابه **La Créativité lexicale** , Paris , 1964 ، ص ٤٤ ومابعدها .

(١٩) انظر حسين نصار : **المعجم العربى** – السابق الذكر وعرضه أمهات المعاجم العربية القديمة والحديثة .

(٢٠) أغلب أصحاب المعاجم من القدماء والمحدثين من العرب والمسلمين أدباء لم يسهموا ، على وعيهم ، فى الدراسة النظرية والتطبيقية للمعجمية .

(٢١) محمد رشاد الحمزاوى : **المعجم العربى** ... ، ص ١٩٥ – ١٩٩ ؛ حيث خصصت دراسة للمصطلحات المعجمية ومنها « المعجم » نفسه .

(٢٢) أغلب المعاجم منظمة بالاعتماد على حروف المعجم ، باستثناء معاجم المعانى أو الموضوعات مثل **مخصص** ابن سيدة الأندلسى .

(٢٣) وهو تعريف للمعجم وارد فى **المعجم الوسيط** لمجمع اللغة العربية بالقاهرة فى مدخل ع . ج . م .

(٢٤) وقد كان يطلق عليها قديما مصطلح « الوفيات » « **وفيات الأعيان** » لابن خلكان مثلا .

(٢٥) ولقد حدث ذلك فى اللغات الأوروبية مثل الفرنسية والإنجليزية ؛ حيث سميت المعاجم بأسماء أصحابها : Harraps : Le Robert , LE Littré .. إلخ .

(٢٦) محاضر جلسات مجمع القاهرة ١ / ٢٨٦ ، **مجلة المجمع** ١ / ٣٠

(٢٧) مجمع اللغة العربية بالقاهرة : **معجم ألفاظ القرآن** ، ٤ أجزاء – القاهرة ، ١٩٥٣ – ١٩٦١ .

(٢٨) مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم : **المعجم الوسيط** ، جزءان ، القاهرة ١٩٦١ – ١٩٦٥ .

(٢٩) مجمع القاهرة : **المعجم الكبير** وصدر منه نموذجان : ١ / ١٩٥٦ ، ٢ / ١٩٦٣ .

(٣٠) أوغيشت فيشر : **المعجم العربى التاريخى** ، القسم الأول ، نشر مجمع القاهرة ١٩٦٧ ، وهو نموذج منه .

(٣١) محمد رشاد الحمزاوى :**أعمال مجمع القاهرة** ، تونس ١٩٧٢ ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٣٢) أوغيشت فيشر : **المعجم التاريخى** السابق ، ٢٢ - ٢٥ .

(٣٣) محاضر جلسات مجمع القاهرة ٣ / ٢٧ / - ٢٩ ، ١٤٦ - ١٥٥ .

(٣٤) محاضر جلسات مجمع القاهرة ٢ / ٣٣١ ؛ ٢ / ٣٤ - ٣٤٣ .

(٣٥) ويستثنى البعض منهم الذين سنتحدث عن أعمالهم فى آخر هذا البحث .

(٣٦) محمد رشاد الحمزاوى : أعمال مجمع القاهرة السابق ، ص ١٦٣-١٧٠ .

(٣٧) إبراهيم السامرائى : **معجميات** ، بيروت ١٩٩١ ؛ حيث يعرض لتلك الأحكام التى يحتاج الكثير منها إلى نظر ومراجعة باعتبار مبدأى الثبات والتحول ، أو ما يعبر عنه اليوم بالآنية (السنكرونية) والتطورية (الدياكرونية) ، وهما من المبادىء اللسانية المجهولة عند أغلب الدارسين العرب المهتمين بالمعاجم . وسيأتى الحديث عنهما .

(٣٨) محمد رشاد الحمزاوى : **المعجم العربى** ... معجم المصطلحات المعجمية ، ص ١٩١ - ٢١٤ .

(٣٩) مجمع اللغة العربية بالقاهرة : **مجموعة المصطلحات العلمية والفنية** ، ج ٣ / ١٣٧ - ١٤٣ ؛ ج ٤ / ٩١ - ٩٦ ؛ ج ٥ /٥٣ .

(٤٠) المصدر نفسه ٤ / ٩٤ - ٩٥ .

(٤١) **انظر** ؛ **International Encyclopedia of Linguistics,** Oxford university press vol. g P. 320-331 .

(٤٢) لقد اعتبر الخليل وغيره من المعجميين أن معاجمهم أحسن المعاجم وأكملها إلا أنها لم تسلم من النقد والاستدراك عليها ، والتغيير والتطوير .

(٤٣) الصوتم ترجمة لـ Phoneme والصرفم لـ Morpheme ، حسب المفهوم الأوروبى ، لا الأمريكى ، والوسم لـ Sememe, ، وترجمه بعضهم بـ « معنم » .

(٤٤) الخليل بن أحمد ، **كتاب العين** ، ص ٥٩ .

(٤٥) سيبويه ، **الكتاب** ، القاهرة ١٩٦٦ ، ج ٢ / ٦٢ .

(٤٦) الخليل بن أحمد ، **كتاب العين** ، ص ٤٩ .

(٤٧) محمد رشاد الحمزاى : ابن فارس ونظرية النحت العربية المغبونة . انظر :**المعجم العربى** السابق الذكر ، ص ٢٤٧ – ٢٦٤ . ولقد خصصنا للموضوع دراسة جديدة طبقناها على المقاييس كلها بيّنا فيها دقة وعلمية هذه النظرية . فالنحت القياسى هو ما تلاحمت فيه كلمتان يسقط منهما حرفان متشابهان ، ويبقى حرفان متشابهان وحرفان مختلفان .

(٤٨) النحت المشتق هو النحت المتكون بزيادة فى أول الثلاثى أو فى وسطه أو آخره ، وهو أساس الاشتقاق الصغير .

(٤٩) ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج ١/ ١٨ مكتبة المتنبى – القاهرة (ب – ت)

(٥٠) ابن منظور : **لسان العرب** – مدخل ، ك . ل . م

(٥١) السيوطى : **همع الهوامع** ، ٧ أجزاء ، دار البحوث العلمية – الكويت ١٩٧٥ ، ج ١ / ٣ – ٤ .

(٥٢) المصدر نفسه ، ص ٣ .

(٥٣) وهو ما يعبر عنه فى اللسانيات الحديثة بـ (Non marqué (FR Unmarked (EN) ، بمعنى ليست له علامة ظاهرة .

(٥٤) **المعجم الوسيط** لمجمع اللغة العربية بالقاهرة – مدخل ك . ل . م .

(٥٥) وهو المعبر عنه بـ (signe (EN) signe (FR

(٥٦) ولقد عبر عنهما بـ (Signifier, Signifie , Signifiant , Significant (FR-EN

(٥٧) من الدارسين من ينظر إليها من ناحية صوتية أو نبرية كذلك .

(٥٨) رمضان عبد التواب عن أمالى ابن الشجرى : **التطور اللغوى** – القاهرة ١٩٩٠ ، ص ١٤٦ .

(٥٩) ابن فارس : **المقاييس** ، تحقيق عبد السلام هارون ، ٦ أجزاء – القاهرة ؛ حيث خصص المعجمى الإسلامى بابا خاصا للمنحوتات يذيّل به لكل حرف من حروف المعجم .

(٦٠) محمد رشاد الحمزاوى : **أعمال مجمع القاهرة السابق** ، ص ٣٢٩ – ٣٣٥ ، ٤٤٧ – ٤٨٣ .

(٦١) الجواليقى : **المعرب** ، تحقيق ف . عبد الرحيم ، دار القلم ، دمشق ١٩٩٠ ، ص ٥٧١ .

(٦٢) ترجمها بعضهم بـ « ارتجالية » وذلك المعنى لا يعنيه دى سوسير لأنه يقابل فى الفرنسية " Improvisé " ، وهو يعنى بالمفهوم هنا Arbitraire . وهذه الاعتباطية محل نظر اليوم لأن من الكلمات ما لا يخضع لذلك . ومنها ما يسميه اللسانيون Onomatopeia (EN) Onomatopeé (FR) . ويعبر عنها لفظ اللغويين العرب « الحكاية » أو محاكاة أصوات الطبيعة ؛ حيث يطابق الدال المدلول (خرير الماء ، زقزقة العصافير) ... إلخ .

(٦٣) ويعبر عنه بـ : Segmentation

(٦٤) المبرد ؛ **المقتضب** : تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٣٩٩ هـ ، الجزء الأول ، ص ١٧٤ .

(٦٥) ابن عباد ، **كتاب المحيط** : المقدمة وهى قصيرة للغاية .

(٦٦) R.H. Robins, **General Linguistics,** 4 th Edition, London P. 186 .

(٦٧) يمكن أن يطبق كذلك على المعيجمات المركبة وعلى المعيجمات المعقدة ، وبالأحرى على ما يسمى بالقوالب المعجمية ، كما هو وارد فيما يلى من بحثنا .

(٦٨) من « الكلمات » ما يفوق ذلك مثل « كتابنا » التى تشمل (كتاب + ن للجمع + ن للملكية) ، ومثل « سلمتكه » التى تشمل (سلم + ت للمتكلم + ك للمفعول الأول + هـ للمفعول الثانى) ... إلخ (سلمت لك الكتاب) .

(٦٩) الصرفم مقابل Morpheme فى نظر اللسانيات الأوروبية وبالأحرى الفرنسية ، وهو يشمل السوابق والأحشاء واللواحق المزيدة على « الكلمة » الصرفية ، بما فى ذلك الضمائر المتصلة . وهو يفيد غير ذلك فى اللسانيات الأمريكية ، ولا سيما البلومفيلدية كما سيأتى ذكره فى هذا البحث .

(٧٠) ويعبر عنه بـ Discours répété فى الفرنسية وهو يشمل الأمثال والحكم .

(٧١) ويعبر بـ : Discours technique, Technical Speech .

ويعنى به خصوصا الخطاب التقنى والتكنولوچى الذى تبلغ فيه « الكلمة » أحيانا معدلا يتراوح بين ٥ إلى ١٢ وحدة معجمية ؛ مثل Non Interfering multiple access system ،

وتـرجمت بـ « نـظام متعدد المنافذ بلا تدخل » ، وهى تكون مفهوما واحداً .

(٧٢) انـظر : **معجم الاتصالات** عربى – إنجليزى – فرنسى – إسبانى ... الاتحاد الدولى للاتصالات ، جنيف سويسرا ١٩٨٧ . وقد طبقنا عليه منهجيتنا فى وضع المصطلح وتوحيده وتقييسه ، موضوع مؤلفنا : **المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها** (الميدان العربى) – ١٩٨٦ .

(٧٣) وهـو ما يعبر عنه بـ Lexical block (EN) Bloc lexical (FR) ويـؤديه غالبا مفهوم Syntagme أو النسق أو المنظم الذى يتكون من « كلمتين » فأكثر ، دون أن يكون جملة . وتطرح قضية ترتيبه بالمعجم ، كما سنرى ذلك فيما يلى من حديثنا عن المعجمية.

(٧٤) ويلحق هذا النوع طبعا إما بحمض أو هيدروجين الذى يكون رأس المدخل المعجمى . والمصطلح من معربات مجمع اللغة بالقاهرة تعبيراً عن Acide Hydroferricyanique .

(٧٥) أدرك النحاة القدامى أن أداة الجر لها استقلالها الشكلى الصوتى والمعنوى لما عرفوها بحروف المعانى ثم عرفوها بنيابة بعضها عن بعض فى باب التضمين ، وبالتالى فى نطاق الجملة . فعوض أن يقولوا بالمقابلة قالوا بالنيابة . والتعويض Substitution ، منهج قائم فى اللسانيات الحديثة ، ومعروض له هنا فى المنهجية التحليلية التوزيعية ، ومكانتها من تعريف الوحدة المعجمية .

(٧٦) محمد رشاد الحمزاوى : **المعجم العربى السابق** ، انظر بحثنا « **متى يصبح المعجم بنية ونظاما ؟** » ، ص ٣٠٩ – ٣٣٥ ؛ حيث نعرض لأهم النظريات البنيوية فى هذا الميدان .

(٧٧) R.H. Robins, **General Linguistics** op. cit. p. 61.

(٧٨) ويعنى بالمدونة ، وهو مفهوم أساسى فى اللسانيات الحديثة ولا سيما الأمريكية ، ما عبر عنه بـ Corpus . وهو مجموعة من النصوص المكتوبة أو المقولة أو مجموعة من المراجع المختارة تؤخذ سنداً لوضع أسس لغة أو معجم أو مؤلف فى موضوع من المواضيع ، وغايتها ضبط حدود الموضوع المطروق زمانا ومكانا

وميدانا . ولقد طبقنا له فى بحثنا « **ابن منظور ومفهوم المدونة** » انظر : رشاد الحمزاوى ، **المعجم العربى** السابق ، ص ٢٧٥ - ٢٨٤ .

(٧٩) (+) (-) علامتان تفيدان احتماليين ، ومثال ذلك (+ بشرى) فإنه يعنى بشرى وضده (-) أى حيوان أو جماد . انظر تطبيق ذلك فى بحثنا هذا عند الحديث عن المنهجية التحليلية السيمية .

(٨٠) التعريف المعجمى فى النظرية التوليدية يرتكز على ثلاثية أساسية مترابطة صوتية فونولوچية ودلالية ونحوية .

(٨١) التوليدية لم تعن بالأسلوبية عموما وفى المعجم بالخصوص ، لكنه يمكن أن نعتبر التحويلات وما تنشئه من توليدات متنوعة « انحرافا » و « ألحانا » ج لحن (وهو يفيد مال ومعناه العدول) تكون مظاهر أسلوبية ثرية تستحق النظر .

(٨٢) وهى جملة نواة غالبا ما تكون جملة بسيطة محققة معلومة ويعبر عن ذلك بالإنجليزية بـ (S A A S) Simple affirmative active sentence .

(٨٣) وهى جملة تدرك بالتحويل ؛ أى بالتقديم والتأخير والحذف والزيادة ، كما تدرك عموما من خلال الجمل الإنشائية المختلفة الأنواع (لاحظ مفهوم الإنشائية العربية الذى يفوق مفهوم التحويلية الميكانيكى التشومسكى ، لأن الإنشاء يفيد التحويل كما يفيد الإبداع) . ولقد دعا خليل أحمد عمايرة فى كتابه « **فى التحليل اللغوى : منهج وصفى تحليلى** » ، مكتبة المنار - الزرقاء ١٩٨٧ ، ص ٣٤ - ٤١ إلى قلب الآية ، وذلك بتسميته البنية العميقة البنية السطحية والعكس بالعكس ، وفيما رأى نظر . والملاحظ فى هذا الشأن أن نظرية « نحو بنية الجملة المعمم » الذى اعتنى به Harrocks قد أسقط مفاهيم التحويل والتمييز بين البنيتين العميقة والسطحية - انظر . Robins, **general linguistics.** op. cit p 298 - 300

(٨٤) ونعنى بالمداخل هنا عدد معيجماته بكل أنواعها التى لا يحددها نظريا حد .

(٨٥) باعتبار أن الفصاحة المعيارية مقيدة بالزمان والمكان والقياس . ولقد اعتبر لسانيون محدثون أنها تنشأ من الخطأ (La grammaire des fautes) ، ومن العدول . وذلك ما يقربنا من القول العربى المشهور : خطأ مشهور أحسن من صواب مهجور ، إذا

أخذنا « خطأ » بمفهوم « استعمال » وذلك هو الصواب باعتبار أن اللغة تبنى قواعدها على المطرد والشائع ، وقد سعى مجمع اللغة العربية إلى قبول استعمالات شائعة عربية حديثة فرضتها الصحافة والأدباء والعلماء – انظر مجمع اللغة العربية بالقاهرة : **كتاب الألفاظ والأساليب** – القاهرة ١٩٧٧ .

(٨٦) ويعبر عنها كذلك بالكفاية مقابلا لـ Competence .

(٨٧) ويعبر عنها بالأداء أو الاستيعاب فى المعجم مقابلا لـ Performance . ولقد طبقنا لأداء بعض المعاجم العربية في بحثنا : « الاستيعاب فى المعجم » . بالمعجم العربى ، ... السابق ، ص ٢٩٧ – ٣٠٨ .

(٨٨) غاية الخليل وتشومسكى تصور معجم مثالى أساسا . ولقد بلغه كل واحد منهما حسب منهجيات رياضية دقيقة فى جوهرها . ولا غرابة فى ذلك لأن الخليل كان نحويا رياضيا وموسيقيا ، وتشومسكى مهندس قد تأثر بنظرية ماركوف الرياضية وقدم مفهوم « التحويل النحوى » إلى مؤتمر الرياضيات بنيويورك سنة ١٩٦٠ . ويطبق للنظرية التقليبية بالمعادلة الرياضية التالية :

ن ! = ن × ن – ١٠٠٠٠

انظر بحثنا : « النظريات المعجمية العربية » بالمعجم العربى السابق ، ص ٢١٥ – ٢٤٥ ؛ حيث نفصل فى ذلك .

(٨٩) افترض تشومسكى أن اللغة فطرية فى الإنسان . فلا يقتصر اكتسابها على التجربة . ولذلك قال بالفطرية اللغوية Inneisme وركزها على « عضو ذهنى » مفترض (Mental organ) فى الدماغ ، لم يسلم مفهومه من التجريح .

(٩٠) يزودنا ابن فارس بالمقاييس ، فى الأبواب المخصصة للنحت بكل الزوائد اللغوية فى أول الكلمة أو وسطها أو آخرها والتى تنشأ منها الكلمات الجديدة التى تسمى معيجماتها الجديدة « المنحوتات الاشتقاقية » .

(٩١) استعمل هذا المصطلح رفعت رفاعة الطهطاوى ، انظر جمال الدين الشيال ، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على – القاهرة ١٩٥١ ، ص ٢١٤ . وقد ترجم كذلك بـ « مجلس شورى القوانين » و « الجمعية العمومية » و « الجمعية التشريعية » .

(٩٢) الملاحظ أن المؤالفة هنا شكلية ودلالية باعتبار أن Telephone تعنى الصوت الآتى من بعيد ، وذلك معنى هاتف العربى . ويمكن دعمها بالاعتماد على منهجية التوحيد والتقييس المعتمدة فى المصطلحية العصرية . انظر الحاشية ١٠٣ من هذا البحث .

(٩٣) المعرب هواللفظ أو المصطلح الأعجمى الذى يدخل العربية ويخضع لأوزانها مثل (Film) فيلم أفلام على وزن جسم أجسام ، وورد وورود على وزن وعد وعود .

(٩٤) الدخيل هو اللفظة أو المصطلح الذى يدخل العربية ولا يخضع لأوزانها مثل مركروكروم (Mercurocrum) .

(٩٥) خصصت جمعية المعجمية العربية بتونس مؤتمرها الدولى العربى الثالث للمعجم المتخصص وقضاياه ، وذلك سنة ١٩٩٢ . وستصدر أعمال هذا المؤتمر فى العددين ٩و ١٠ منها سنة ١٩٩٤م .

(٩٦) سعيد الشرتونى : **معجم أقرب الموارد** : المقدمة ، حيث يدعو إلى تنقية المعجم العربى اليسوعى من الكلمات السوءات مما يؤكد على المظهر العقدى المستبد بالمعجم والذى يمكن أن يؤثر فى محتواه .

(٩٧) Georges Matoré : **La Méthode en Léxicologie** - Paris 1953 ، وهو يمثل مدرسة لسانية فرنسية تقصر المعجمية على الصلة القائمة بين المفردات وتطور المجتمع وتغيره وبذلك تصبح المعجمية فرعاً من فروع علم الاجتماع .

(٩٨) ابن منظور : **لسان العرب** ، مدخل ع . ن . ى .

(٩٩) على الجارم : الترادف ، **مجلة مجمع اللغة العربية** ، ١/ ٣٤١ .

(١٠٠) محمد رشاد الحمزاوى : أعمال مجمع القاهرة السابق ، ص ١٦٤ – ١٦٥ . ولقد وضع الفيروزابادى صاحب « **القاموس المحيط** » معجما آخر للمترادفات أسماه « الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف » وهو يعتبر وثيقة معجمية أساسية لدراسة هذه القضية انطلاقا من استعمالاتها .

(١٠١) لهذه الرؤية أصداء عند فقهاء اللغة . ومنهم السيوطى فى كتابه « **المزهر فى علوم اللغة** » ، باب الأضداد وغيره .

(١٠٢) محمد رشاد الحمزاوى : المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها (الميدان العربى) بيروت – تونس ١٩٨٦ ؛ حيث نفصل فى قضية المصطلحية العربية الحديثة وصفا وإجراءات وتنظيراً وتطبيقاً .

(١٠٣) بنينا منهجيتنا فى التوحيد والتقييس على أربعة عناصر كمية لغوية إحصائية رياضية . وذلك ما أيدته التوصية الرابعة من الندوة المذكورة أعلاه ، بناء على بحثنا المقدم لها « **المصطلحية العربية المعاصرة ، سبل تطويرها وتوحيدها** » .

(١٠٤) محمد رشاد الحمزاوى : **العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات** ، تونس ١٩٨٢ ، بيروت ١٩٨٦ ، حيث نعرض للجدل القائم حول مفاهيم الفصاحة قديما وحديثا .

(١٠٥) انظر أعمال الندوة الاستشراقية التى خصصت للموضوع تحت
L'ambivalence de La langue Arabe . J . Berqueet J . P . Charnay - Paris 1967 .
ملاحظة : يكفينا العودة إلى كتب الفروق لندرك أبعاد القضية ؛ ومنها التأنيث والتذكير للفظ الواحد الذى ألف فيه ابن الحاجب منظومة يقول فيها :

أما الذى قد كنت فيه مخيراً ... هو كان سبعة عشر للتبيان
السلم ثم المسك ثم القدر فى ... لغة ومثل الحال كل أوان
والليث منها والطير وكالسرى ... ويقال عنق – وهكذا ولسان

وقد أوردها نور الدين الجزائرى فى كتابه « **فروق اللغات** » ، تحقيق محمد رضوان الداية ، دمشق ١٩٦٤ .

(١٠٦) السيوطى : **المزهر** ج ١ / ٤١ . وكثيراً ما ينسب الغربيون هذا الرأى للساني الألمانى HUMBOLDT .

(١٠٧) أحمد حسن الزيات : الوضع اللغوى وهل للمحدثين حق فيه ؟ **مجلة مجمع القاهرة** ج ٨ / ١١٠ – ١١٦ ؛ حيث يطرح قضية الفصاحة المعيارية القديمة

وينجح فى دعوة المجمع إلى اتخاذ قرار يحرر الفصاحة من القيود المكانية والزمانية وأخذها من العرب المحدثين ومن أصحاب الصنائع والتكنولوچيات .

(١٠٨) محمد رشاد الحمزاوى :

(١) أعمال مجمع القاهرة السابق الذكر .

(٢) مجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض باللغة العربية - ليدن ، هولندا ١٩٦١ ، وتونس ١٩٨٨ ؛ حيث نعرف بالقضايا المطروحة فى هذا الشأن .

(١٠٩) (أ) مجموعة من الأساتذة الجامعيين : تأسيس القضية الاصطلاحية ، بيت الحكمة - تونس ١٩٨٩ . وهذه أول دراسة نظرية عربية جامعية للقضية ، عرضنا إيجابياتها وسلبياتها فى مجلة **المعجمية** ، العدد السابع - تونس ١٩٩١ ، ص ١٧٦ - ١٨١ .

(ب) مجلة **المعجمية** - العدد الثامن ، تونس ١٩٩٢ : « فى المصطلحية » وهو مخصص للمصطلحية وقضاياها .

(١١٠) محمد رشاد الحمزاوى : **المنهجية العامة لترجمة المصطلحات** ، السابق الذكر ، ص ١٣ .

(١١١) المصدر نفسه ، ص ١٤ .

(١١٢) المصدر نفسه ، ص ١٥ .

(١١٣) جاك بارك : **العرب ماضيا وحاضراً** (بالفرنسية) ، باريس ، ١٩٦٠ ، ص ١٨١ .

(١١٤) خزنت مصطلحات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بإيطاليا ومصطلحات مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة للتربية والثقافة والعلوم بشركة سيمنس بألمانيا . وكانت تدفع عنها أموال مقابل تخزينها وصيانتها .

(١١٥) محمد رشاد الحمزاوى : المعجم العربى السابق : « طريقة ابن منظور فى تحرير مادة اللسان » ، ص ٩٥ - ١١٠ .

(١١٦) وهو ما يعبر عنه بـ :

- Champ sémantique conceptuel (FR)

- Conceptual semantic field (EN)

(١١٧) وهو ما يعبر عنه بـ :

Champ sémantique Linguistique (FR) ; Linguistic semantic Field (EN)

(١١٨) وهو ما يعبر عنه بـ :

- Distributional Analysis (EN)

- Analyse distributionnelle (FR)

- Semic Analysis (EN)

- Analyse componentielle (FR)

(١١٩) استعملنا اللوحة نفسها لتحليل « الكلمات » نفسها مأخوذة من معجم « **المنجد** » فوجدنا سماتها مخالفة لسمات المعجم الوسيط ؛ انظر بحثنا « **المعجم العربى فى ضوء اللسانيات الحديثة** » بكتابنا المعجم العربى السابق ، ص ٢٩١ - ٢٩٤ .

(١٢٠) انظر حاشية ٧٨ من هذا البحث .

(١٢١) أحمد بن فارس ، **المقاييس** ، تحقيق عبد السلام هارون ، ٦ أجزاء ، ط ٣٠ القاهرة ١٩٨١ ، المقدمة .

(١٢٢) المصدر نفسه حيث يذكر معاجم **العين** للخليل ، **وجمهرة ابن دريد** ، **وإصلاح المنطق** لابن السكيت **وغريب الحديث ومصنف الغريب** لأبى عبيد .

(١٢٣) ابن منظور : مقدمة لسان العرب حيث اعتمد : **الصحاح** للجوهرى **والتهذيب** للأزهرى **والمحكم** لابن سيدة **وحواشى ابن برى** ، **والنهاية** لابن الجزرى . انظر محمد رشاد الحمزاوى « مفهوم المدونة عند ابن منظور » فى كتابنا **المعجم العربى** السابق ، ص ٢٧٥ - ٢٨٤ .

(١٢٤) حسين نصار : **المعجم العربى** السابق الذكر ؛ حيث يعنى بهذا المظهر من القضية عند الحديث عن كل معجم من أمهات معاجمنا .

(١٢٥) ونستثنى منها معجم **أساس البلاغة** للزمخشرى **وتاج العروس** للزبيدى . فالأول قد أثرى معجمه بالمجاز ومجازاته ، الثانى قد فتح أبواب معجمه لتقنيات عصره ، وما إليها ؛ وفى ذلك جرأة ، وإن كانت محتشمة .

(١٢٦) محمد رشاد الحمزاوى : **العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات** السابق ، ص ١١ - ٢٦ انظر بحثنا « ضرورة مراجعة أصول الفصاحة » .

(١٢٧) (مـدخل إلى الإشكاليـة البنيـوية) : H. Chiss et autres Initiation á La problematique structurale - Paris 1976; P. 24 .

(١٢٨) انظر مدخل « عرب » فى لسان العرب وتداخلاته . وكان غرض ابن منظور الأساسى أن يضع معجما متحفا يحمى العربية من التلف ومن التركية المستبدة.

(١٢٩) مجمـع اللـغة العربية بالقاهرة : **مجموعة القرارات العلمية** ، القاهرة ١٩٦٣ .

(١٣٠) وهى تستحق الوصف والإحصاء لتقدير مكانتها من الكلمات والمصطلحات القديمة لضبط إسهام المعجم الوسيط فى تطوير رصيد اللغة .

(١٣١) عدنان الخطيب ، **المعجم العربى بين الماضى والحاضر** ، مكتبة لبنان ١٩٩٤ ، ص ٦٥ - ٦٦ .

(١٣٢) مجمع اللغة العربية : **الألفاظ والأساليب** ، القاهرة ١٩٧٧ .

(١٣٣) ويعنى به Acculturation وتفيد التأثير والتأثر .

(١٣٤) **أساليب التعبير الأدبى** ، كلية الآداب ، جامعة الإمارات - العين ١٩٩٢ ، ص ٦٦٦ - ٦٦٨ .

القسم الثانى :

المَعْجَمية والمُعْجَم :

إن القضايا والإشكاليات المطروحة ، فى هذين النطاقين ، متنوعة ومتعددة مثلما هو الشأن فى المعجمية ، مما يدعونا إلى أن نقتصر منها على عينات مفاتيح ؛ لاسيما ما يربط منها هذين العنصرين بالـمُعْجمية حتى نحافظ على وحدة هذا البحث ، وحتى نؤكد على تداخل قضايا الـمُعْجمية والمَعجمية والمعجم .

١ - المَعْجَمية :

(أ) **المدخل المُعْجَمى:** المعجمية مقاربة تسعى ، من خلال رؤى نظرية وتطبيقية ، إلى أن تتصور بنية أو بنى المعجم والتطبيق لها ، وبالتالى فهى تمازج بين النظرى والتجريبى للوصول إلى أهدافها . ويهمنا منها ، هنا ، موقفها من الإشكالية الأولى الأساسية التى طرحها ابن منظور والمتعلقة بكيفية جمع الرصيد اللغوى . وأول ما يعترضها من المسائل فى هذا المستوى مسألة اصطلاحية مفهومية بحت تتعلق بما سماه القدماء والمحدثون « المادة »[١] ، أو الوحدة المعجمية المدرجة فى المعجم والمرتبة ترتيبا صوتيا أو ألفبائيا أو موضوعيا ، وما يليها من شرح وتفسير نسميه «النص المعجمى»

فـ « المادة » مصطلح فضفاض فيه التباس ، فضلا عن أنه ينافى النظرة اللسانية الحديثة ، لدى سوسير ، التى ترى أن اللغة شكل وليست مادة ثابتة، باعتبار أن ذلك الشكل يختلف من لغة إلى أخرى ، باختلاف اصطلاح أهلها فى شأنه ، وليس بينه وبين الواقع صلة مطلقة ، ولا يستقر فى مقولة نحوية معينة عند تعاملة مع عناصر الجملة وتوليداتها .

ولقد اقترح له مصطلح « الجذر » المتكون من الأصوات الصامتة فقط . وسبق لابن جنى أن سماه التركيب الذى ينطلق منه الاشتقاق الصغير اللغوى وعملية التوليد فى الجملة ، « وذلك كتركيب (س . ل. م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة فى تصريف نحو : « سلم ، ويسلم ، وسلمان ، وسلمى ، والسلامة »[٢] . ويعبر عنه بـ : Racine (FR) و Root (EN) ، وهو من خصائص اللغات السامية مقارنة « بالأصل » المعبر عنه بـ Radical (EN - FR) ، وهو من خصائص اللغات الهندوأوروبية ، وإليه تضاف الصدور والأحشاء واللواحق[٣] ؛ مثل Chute (سقوط) Para + chute (مظلة) Para +chut + iste (جندى مظلات) Para + chut + age (إنزال مظليين) ، مع اعتبار Para صدراً بمعنى يمنع من ، ويحمى من ، إلا أن مصطلح « الأصل » هذا كثيراً ما يأتى مزاوجاً لمصطلح آخر يطلق عليه « الأساس » . ويؤدى الأول مفهوم Etymon ويعبر الثانى عن مفهوم Base ، ويخصص الأصل للوحدة المعجمية المدرجة بالمعجم التأصيلى أو التاريخى التطورى (الدياكرونى) وبعضهم قد ترجمه إلى العربية

بالأثـل . أمـا « الأسـاس » فهو يطلق على الوحدة المعجمية المدرجة فى المعجم الآنى (السنكرونى)(٤) .

وتتابعت المصطلحات باعتبار المفاهيم والتصورات والنظريات المعجمية . فأطلق على وحدتنا المعجمية المدخل أسماء أخرى ؛ منها « العنوان » باعتبار النص الذى يليها والآتى ذكره ، وكذلك « الكلمة المفتاح » و « الكلمة الشاهد » و « الكلمة النجم » ... إلخ . وهى كلها مفاهيم فيها من الخصوصيات والاختصاص ما يبعدها عن مفهوم مصطلحى عام ، يطلق على جميع الوحدات المعجمية ، مهما كانت سماتها الانفرادية ، ومهما كانت الأسرة اللغوية التى تنتسب إليها . ولقد ارتُضِىَ لها مصطلح « المدخل ج مداخل » (Entrée (Fr) - Entry (En ، لأنه مصطلح حيادى يعبر عن كل ما سبق ، ومنه ننفذ إلى النص المعجمى وإشكالياته .

إن هذا المدخل متعدد الأشكال . فهو يظهر لنا فى صورة معجمية بسيطة أو مركبة أو معقدة . ويهمنا منه فى مستوى المعجمية أنواعه التى يمكن إدراجها فى المعجم . فما عسانا ندخل منه ؟ المفترض أنه يشمل الإعجازى والفصيح ، والأدبى والعادى ، والعامى والشاذ ، والمحظور والمتروك ، والفنى والعلمى ، والدخيل والمعرب ، والتاريخى المتطور ، والآنى المزامن لنا ، وذلك فى المستويين المكتوب والمنطوق. مما يستوجب أنواعاً من المعاجم لها وظائف معينة كما سنرى . فالاختيارات ضرورية باعتبار نوعية المداخل التى تفرض طرح قضية معجمية أخرى تتعلق بطاقة استيعاب المعجم من المداخل وأنواعها لقياسها بطاقة الرصيد

اللغوى أو ما يعبر عنه بالكفاية ، وتحديد منزلته منها من حيث الكم والكيف ، والعلم والحضارة ، حتى يمكن أن نقر مكانة ذلك المعجم من التراث أو الحداثة مثلا[٥] ، ومن مدلولات مداخله الواردة فى نصوصه . فما المراد من النص بالمعجم ؟

(ب) **النص المعجمى** : لم أعثر على حد علمى ، ومن خلال مقدمات معاجمنا الأمهات ، ما يفيد عنايتها بهذه القضية النظرية ، باستثناء ما جاء فى مقدمة « المحكم » لابن سيدة الأندلسى . فلقد قال فى معجمه إنه : « مرتب الفروع بعد الأصول تحلى .. بالتهذيب والتقريب والإشباع والاتساع والإيجاز والاختصار ، مع السلامة من التكرار والمحافظة على جمع المعانى الكثيرة فى الألفاظ اليسيرة »[٦] . وذلك برنامج طموح يمكن أن يدّعيه كل معجم من خلال نصوصه ، وإن كان التوفيق بين تلك الشروط يبدو مستحيلا ، لأنه يعسر أن يقوم المعجم المنتظر على مجموعة من العناصر المتناقضة ؛ مما يبين أن نص المعجم النموذج يعتبر ضالة كل معجمى ، بقدر ما نلاحظ أنه جاء متعدد الوجوه مطّاطى الحجم . فهو يبرز فى النص الطويل الموسوعى الشامل والفوضوى[٧] الوارد فى كتاب «العين» ، وفى «تهذيب اللغة » للأزهرى ، و « المحكم » لابن سيدة ، و «لسان العرب» لابن منظور[٨] و«تاج العروس» للزبيدى . وهو يستحيل إلى نص مختصر انتقائى باعتبار الصحة فى «الصحاح» للجوهرى ، أو باعتبار التخصص كما هو الشأن فى «المعرب» للجواليقى و «أساس البلاغة» للزمخشرى . ويؤول إلى التلخيص بل التقلص فى المعاجم المدرسية والثقافية العامة الحديثة ؛ مثل «المعجم الوسيط» أو معجم «المنجد» ومختلف المعاجم التجارية .

ويبرز في أشكال متخالفة في المعجم الواحد ، دون أن يكون بين نصوص مداخله بنية موحدة ترتكز عليها ، بقطع النظر عن المعلومات المتوفرة بمدخل معين ، وعن الوظيفة المعيارية أو الموسوعية أو التربوية التى يؤديها المعجم .

فلقد اتفقت المعاجم على تصور نص معيارى أدبى تربوى مغلق واحد موحد يدّعى الشمولية والجواب عن كل سؤال ، دون أن تطرح مقاييس بنية تلك المعيارية . فالقضية المطروحة لا تمس بحق كل معجم فى الاختلاف فى المحتوى والآراء والأحكام وما وراءها من عقائديات ومذهبيات لها شأنها (٩) ، بقدر ما تستدعى آليات تفى بعناصر النص المعجمى الأساسى والمشترك الذى يهدف إلى الإحاطة بالمدخل ووجوهه ، باعتبار أن ذلك النص متكون من مجموعة فنية من التعريفات الضرورية المتماسكة التى من شأنها أن تتوفر وأن تستكمل . ومثال ذلك أن النص المعجمى فى كثير من المعاجم الأمهات خالٍ من المعلومات الصوتية والفونولوجية أو من التعريفات البلاغية والأسلوبية . فيكفينا أن نقارن بين مداخل عدة من «لسان العرب» أو من «المعجم الوسيط» ، لنلاحظ أن التوازن فى عنصر التعريف مختل فى المعجم الواحد ، وأنه مبنيّ فى نهاية الأمر على عشرات النصوص المتضاربة البنية والمقاييس . وعلى هذا الأساس ، يتحتم أن نطرح تصور بنية النص المعجمى الأساسية فى مستوى المحتوى أولا ، ثم فى مستوى الترتيب(١٠) ، عند الحديث عن المعجم فيما يلى من بحثنا . وذلك ما يشهد به المشجر بالملحق رقم (١) فى آخر هذا البحث .

فالنص المعجمى فى هذا المستوى يشمل كل أنواع المعيجمات المداخل الثلاث ، ويحتوى على (٨) تعريفات ركزنا فيها على التعريفين الدلالى وبالشاهد(١١) ، وما يتفرع عنهما وما لهما من مشاكل(١٢) ، مع العلم أن التعريف الصوتى الفونولوچى يحتاج إلى عناية ؛ وهو مفقود فى المعجم العربى ، لأنه يفتقر إلى نظام رسم فونولوچى للتمثيل للمداخل العربية . ولقد فشلت المحاولات كلها ، ومنها محاولات مجمع اللغة العربية بالقاهرة للوصول إلى ذلك(١٣) . وظل المعجم العربى يشير إلى صوتيات المدخل المعجمى إشارة قاصرة بالتمثيل بمطة فوق سطر أو تحتها (ـَـِـُ) ، بعد الفعل الماضى ، للتدليل فقط على تغير عين الفعل فى المضارع مثل سَبَق (ـِ) أى يسْبِق . وكان القدماء مثل الجوهرى يثبتون ذلك بكتابة أصوات الوحدة المعجمية كلها فى النص المعجمى (١٤) . وذلك لم يمنع من أن يظل المدخل العربى جزئيا أو كليا غير معرف فونولوچيا ، أما التعريف المجازى فلقد اختص به معجم «أساس البلاغة» للزمخشرى ثم اندثر . وعلى هذه الأمثلة يمكن أن نقيس بالنسبة إلى التعريفات الأخرى ، مما يستوجب أن نقر أن النص المعجمى الذى لا يوفر التعريفات السبعة الأساسية(١٥) يعتبر نصا قاصراً منقوصاً . وعلى هذا الأساس تعتبر جل المعاجم العربية فى حاجة إلى مراجعة جذرية لمداخلها لتحقيق الشروط الأساسية المشتركة للنص المعجمى ، من خلال تعريفاته الثمانية التى لايمكن التفصيل فى قضاياها المتعددة والمتشعبة خشية تجاوز حدود هذا البحث . ما يهمنا هو أن قضية النص المعجمى تتطلب أن يعنى بالمعجم أخصائيون من ميادين متنوعة ؛ ومنهم الأدباء والمهندسون ، باعتبار أنه أصبح مؤسسة جماعية فنية وصناعية وتجارية قائمة الذات(١٦) .

٢ - المُعْجَمُ :

(أ) **الصفة والوظيفة:** لقد سبق لنا أن أشرنا إلى أننا نعنى به Dictionary (En) Dictionnaire (FR) . وهدفنا من ذلك أن نرفع التباسات كثيرة يختلط فيها هذا المصطلح بـ: Lexicon (EN) - Lexique (FR) ، ويعنى الرصيد اللغوى الكامل . وهو يختلف عن قائمة المفردات ، دون نص أو تعريفات ، وتقابل Glossary (EN) - Glossaire (FR) ، وإن كان بعضهم قد أطلق عليها مصطلح «قاموس» بمعنى معجم [١٧] ، وأطلق عليها البعض الآخر مصطلح معجم[١٨] . ويتميز المعجم عن مخصص الألفاظ Vocabulary (EN) Vocabulaire (FR) الذى يهتم بمفردات موضوع معين مثل الطائرة أو الكهرباء أو الطقس ... إلخ ، وللمعجم صلة بالموسوعة Encyclopedia (EN) ، دون أن يلتحم بها [١٩] . وهو ، باختصار ، نتاج المُعْجَمية والمَعْجمية ويختص أساسا بنصه وقضاياه ، فضلا عن مجموعة نصوصه التى يتكون منها النص الأكبر Macrotext (EN) الذى تتجمع فيه اللغة وعلومها كلها . ولا غرابة من أن يكون «عجم » مقلوبا من مقلوبات « جمع » ، إن أخذنا بتقليب الخليل بن أحمد فى كتاب «العين» ، وربطنا صلة الرحم به .

والمعجم معاجم ، فمنه المعجم الأحادى اللغة والثنائى اللغة والمتعدد اللغات ، والمشهور منه المعجم الأحادى اللغة ، وهو يتفرع عموما إلى المعجم التأصيلى[٢٠] والتاريخى التطورى والعام الآنى والتكنولوجى والعلمى والإلكترونى والمصور والسمعى . . إلخ . مما يعنى أن المعجم يتكيف بحسب الوظيفة التى يؤديها . فهو لا يعرف بكثرة مفرداته أو قلتها بل بالوظيفه التى

يتميز بها معرفيا وعلميا وتربويا وحضاريًا ؛ من ذلك أن المعجم التاريخى يختلف عن المعجم العام الآنى ، كما أن معجم السياح يختلف عن المعجم العلمى أو التكنولوچى . وبالتالى فإن محتويات نصوصها وبنيتها تتكيف حسب تلك الوظيفة ، مع المحافظة على أكبر عدد من عناصر البنية المعجمية الثمانية المشار إليها سابقاً . ونحن فى أشد الحاجة إلى كل هذه المعاجم ، وفى مقدمتها المعجم التاريخى والمعجم العام والمعجم التكنولوچى . والمحاولات مستمرة والمشاريع قائمة لتحقيق المعاجم الأساسية الثلاثة الأخيرة :

فـ «المعجم التاريخى» الذى مثلته تجربة معجم فيشر أولا ، والتجربة الثانية العربية بتونس[٢١] التى نشرف عليها حاليا ، يعتبر طلبا علميا وحضاريا من شأنه أن ينظم رصيدنا اللغوى ويقننه ويعلمنه . وعسانا نوفق إلى إنجازه إن توفرت لنا الإمكانات المادية ، وسيكون أساساً من أسس المعجم الآنى العام الحديث الذى من أهدافه تسجيل رصيدنا اللغوى الحديث ، من بداية النهضة إلى يومنا هذا ؛ لا سيما الرصيد الذى أنشأته الصحافة ووسائل الإعلام[٢٢] العصرية . وأملنا أن يلتزم «المعجم الكبير» لمجمع اللغة العربية بشروط الآنية والنص المعجمى للوفاء بشروط المعجم العام الآنى ، ولو نسبيا . أما «المعجم التكنولوچى» فهو فى طور التكون وتشهد عليه المعاجم المتخصصه المتنوعة فى شتى العلوم ؛ ومنها المترجم إلى العربية مثل «معجم ماكروهيل» (McGrawhill) ، وإن كان رصيدها المصطلحى يحتاج أساسا إلى التوحيد والتقييس ، قبل إدماجه فى العملية المعجمية .

وتبرز تلك الوظيفة ومميزاتها من خلال الترتيب الذى يعتمدة المعجم لتقديم مداخله .

(ب) **الترتيب** : للترتيب صلة وثيقة بالمدخل وبالنص المعجميين . وهو يكوّن فى محتواه الجزء الثانى من النص المعجمى وبنيته ، فضلا عن أنه يكون الإشكالية الأساسية الثانية ؛ وهى إشكالية « الوضع » التى طرحها ابن منظور بحثًا عن حل لها ، مما يشهد بأهميتها . وللترتيب مظهران : مظهر خارجي ، ومظهر داخلى . أما الأول فهو إجرائى يتعلق بالمدخل ولا يسلم من التعقيد والسلبيات . فهو ناشىء عن مبادرات لها أسبابها العلمية والتربوية والجمالية . فلقد نظم الخليل بن أحمد مداخل «كتاب العين» اعتماداً على مخارج الأصوات من الحلق إلى الشفتين وعلى عملية التقليب ، إلا أنه كان حسب ابن دريد لا يفيد إلا أهل الفطنة مثل الخليل « رحمه الله – ألّف كتاباً مشكلاً لثقوب فهمه وذكاء فطنته وحدة أذهان أهل دهره »[٢٣] . وتبعه تنظيم المداخل حسب الحرف الأخير من الوحدة المعجمية . ويمثل تلك المنهجية صحاح الجوهرى ولسان العرب . ويقال إنها وضعت لتيسر على الشعراء أمر قافيتهم ، وفى ذلك نظر ؛ لأن الشاعر المطبوع لا يحتاج إليه ولأن بناء المعجم على هذا النظام يعود ، حسب رأينا، إلى كون الحرف الأخير من الوحدة المعجمية الأساسية الدنيا المجردة كثيرا ما يظل ثابتا مستقراً فى حالة بناء واحدة ، وذلك فى الأسماء والصفات التى تتغير حركات فائها وعينها ، خلافا لحركة لامها ، وذلك شأن الأفعال نسبيا باعتبار تغير حركة عينها مقارنه بثبات حركة لامها . ولقد استعيض

عنه بالنظام الألفبائى فى المعاجم التى كانت تعتمده أساسا ، مثل لسان العرب المحيط والصحاح . (٢٤) وقد مثل النظام الألفبائى فى العربية معجم أساس البلاغة للزمخشرى . وهو يرتب الوحدة المعجمية حسب حرفها الأول . وما زالت أغلب المعاجم الحديثة تركز على ترتيب المعيجمة البسيطة الثلاثية بالنسبة إلى العربية ، وتتعامل تعاملا مضطربا مع المعيجمات المركبة أو المعقدة التى تستدعى ترتيبها حسب السمة الغالبة فيها مع الإحالة إلى السمة الخاصة ، ومن ذلك مداخل مثل مستقيمات الأجنحة (Orthopteres) ، وعصبيات الأجنحة (Nevropteres) ونصفيات الأجنحة (Hemipteres) ، فإنها ترتب تحت مدخل جناح (Pteres) وتحال كذلك على مستقيم (Ortho) وعصبى (Nevro) ونصف (Hemi) . إن النظام الألفبائى سائد غالب وشائع اليوم ، وإن كان لا يعبر عن العلاقات المعجمية وحقولها الدلالية المباشرة فى المعاجم الأوربية . من ذلك أن Association ، Society Dissociation مرتبة فى (A) و (D) و (S) وهى مترابطة وتنطلق من Society[١٥٩] . والحال أهون فى المعجم العربى[٢٥] ؛ إذ إن الوحدة المعجمية الثلاثية التى يعتمد عليها ، عموما ، على صلة وثيقة باستعمالاتها المتصلة بها اتصالا عضويا فى النص المعجمى ، مما يحافظ على وحدة الحقل الدلالى نسبيا وعناصره المختلفة التى تظل مترابطة عن قرب أو عن بعد ، ويدعم نظام الترتيب الداخلى للمعجم . فماذا يعنى به وما هى صلته بالنص المعجمى والمعجم ؟

يمثل الترتيب الداخلى مظهراً نظريا وتطبيقيا وعلميا ولغويا وتربويا يستحق الاعتبار . فهو ينقسم إلى قسمين :

الترتيب بالاشتراك[٢٦]، والترتيب بالتجنيس[٢٧] . ويعني بالأول تخصيص مدخل واحد مشترك للتعبير عن معان عدة ؛ من ذلك أن مدخل « سيارة » يستعمل في مدخل واحد للدلالة على مدلولات ثلاثة على الأقل منها : القافلة ، والمشاة من الجيش ، والعربة العصرية ... إلخ . وأغلب المعاجم العربية القديمة والحديثة مبنية على هذا النوع من الترتيب لسببين : أحدهما نابع من قانون الاقتصاد في اللغة التي تعبر عن مدلولات لاتحصى بأشكال محدودة مشتركة . وأما السبب الآخر ، فهو يقر أن الوحدة المعجمية وحدة لغوية لها أصل دلالي ثابت لا يتغير وله مدلولات ثانوية متصلة بالأصل تستخلص من الاستعمال أو السياق . وعلى هذا الأساس ، يعتمد مدخل « سيارة » واحد للتعبير عن المعاني الثلاثة المذكورة أعلاه (انظر كذلك مدخل « بان » في المعجم الوسيط)[٢٨] . أما التجنيس فإنه يخصص مداخل متعددة كلما تعددت معاني الوحدة المعجمية . فمدخل « سيارة » يتطلب مداخل ثلاثة : سيارة (١) وسيارة (٢) وسيارة (٣) ، على اعتبار أن الوحدة المعجمية وحدة مستقلة بحسب سياقها . وبالتالي ، فإن الاشتراك يعتمد الإيجاز في عدد المداخل والاقتصاد في الورق ، ويعتمد التجنيس على تعددها ، بحسب ما يولّد منها السياق من مدلولات ، وذلك من شأنه أن يؤيد ثراء اللغة ونموها وتنوعها .

ولقد مثلنا لمقاربة التجنيس عند الحديث عن منهجية التحليل التوزيعي ، وبالاعتماد على فعل « شكَّ »[٢٩] الذي جاء في «المعجم الوسيط » متداخل العناصر والمعاني ، مما يشهد بأن صلتها بالمعنى الأصلي

ليس مقرراً بالضرورة . وذلك شأن الآلة « الكريك » الواردة في «المعجم الوسيط» تحت مدخل واحد مشترك . وهي تفيد فيه آلة الخباز (تركية) ، وآلة البناء (معربة) ، وآلة ترفع بها السيارة (دخيلة) . ولا صلة لها بمعنى أصلي واحد تعود إليه كل المعاني ، ويفترض في حالة الاشتراك هذه أن يكون الأصل فعلاً « كرك » ، وهو غير موجود في «المعجم الوسيط» ، مما يستوجب ترتيب هذه المداخل بحسب التجنيس الذي ينزلها منزلتها اللغوية والعلمية والتربوية الصحيحة . ولقد مثلنا للترتيبين الخارجي والداخلي بالمشجر الوارد في الملحق رقم (٢) في آخر هذا البحث .

وعلينا أن نلح ونؤكد على أن هذا المشجر يكوّن ، مع المشجر الأول السابق ، عناصر النص المعجمي الأساسية التي يجب على المعجمي أن يلتزم بها ، وأن تصبح جزءاً من ذهنيته العربية الدولية المعجمية ، دون أن يمنعه ذلك من التصرف فيها ومؤالفتها مع الوظائف التي يرتضيها للمعجم . فهل يمكن لنا أن نتحدث عن ذهنية معجمية عربية دولية يُرجى منها تجديد المعجم العربي وتحديثه ؟

عسانا أن نبحث عن ذلك ، من خلال الدراسات العربية المعاصرة المخصصة للمعجم ، أو لما يتصل به من القضايا .

الهوامش :

(١) من ذلك مادة كتب وفرس وفكر ... إلخ ، ويشير إليها ابن سيدة فى مقدمة **«المحكم»** ، عندما يتحدث عن الصورة والمادة ؛ أى المفهوم ومدخله . وتستعمل **«مادة»** اليوم ترجمة لـ Article وهو أكثر ارتباطا بالموسوعة منه بالمعجم .

(٢) ابن جنى : **الخصائص** ، تحقيق محمد على النجار ، ج ٢ / ١٣٤ ، والملاحظ أن هذا الاشتقاق نحت فى طبيعته يكون بزيادة « حرف » فى الأول أو الوسط أو الآخر ، مما يقرب الساميات من الهندوأوربيات .

(٣) محمد رشاد الحمزاوى : **المعجم العربى** السابق ، ص ٢٠٣ - ٢٠٩ .

(٤) نكرر مرة أخرى أنه يعنى به وضع معجم يهتم باللغة فى فترة ومكان تكون فيهما اللغة مستقرة عموما .

(٥) محمد رشاد الحمزاوى : **المعجم العربى** السابق ، ص ٢٨٧ - ٢٤٠ ؛ حيث طبقنا لطاقة استيعاب «المعجم الوسيط» ومعجم «المنجد» بالاعتماد على بابى الميم والنون بهما . وذلك ما يدعونا إلى أن نؤكد على أن المعجم يمثل «المستعمل» و «الأداء» و « المنجز » من الرصيد اللغوى فى لغة ما .

(٦) ابن سيده الأندلسى . **المحكم** : المقدمة ، القاهرة ١٩٥٧ .

(٧) نصوص المعجم العربى قديما وحديثا متداخلة لا تخضع لنظام . وذلك شأن أغلب نصوص معاجمنا الكبرى الطويلة التى نتيه فيها للبحث عن المعنى المطلوب .

(٨) محمد رشاد الحمزاوى . **المعجم العربى** السابق ، ص ٩٥ - ١١٠ ؛ حيث نتطرق إلى جذاذة «عرب» فى لسان العرب والتهذيب والصحاح والمحكم والنهاية .

(٩) انـظر مـوقـف المعجـم **المنجد** و **المعجم الوسيط** من مـدخل . « تشيع » فـالأول يهتم بالشيعـة والثـانى بالشيوعية ويتفقان على تفسير تشيع بـ : «انتحل وادعى» ، وهما يدلان على حكم على الشيء ، لا على وصف له.

(١٠) الـتـرتيب يكـون مـع مـقـاييس جـمـع الرصيـد اللغـوى العنصـر المتـمـم للنص المعجمى ، ويأتى الحديث عنه فى هذا البحث .

(١١) شوقى ضيف : صعوبات الاستشهاد الشعرى فى المعجم العربى التاريخى ، **مجلة المعجمية** ، العدد ٥ - ٦ ، ص ٤٠٩ - ٤١٧ .

(١٢) انــظر مـا سبق أن عـرضنا له من أنواع التـعـريف المعـجـمى القـديم والحديث وتداخلها ، فيما تقدم من هذا البحث . وانظر كذلك المشجر قم (١) بالملحق .

(١٣) محـمـد رشاد الحـمـزاوى : أعـمـال مجـمـع القـاهرة ... ، ص ١٩٧ - ٦١ - ؛ حيث تعرضنا لكل المحاولات العربية فى هذا الميدان ، بما فى ذلك محاولات مجمع القاهرة بالخصوص .

(١٤) الجوهرى : **الصحاح** ، مدخل خجر ؛ حيث يقول : « الخَجَر بالتحريك : السنة الشديدة » . والأمثلة من هذا النوع كثيرة ؛ وقد سبقه القالى فى «البارع» حفاظا على صحة اللغة .

(١٥) لم نفرض الصورة تعريفا ضروريا باعتبار ما لها من إشكاليات كثيرة ، انظر الملحق رقم ٨ .

(١٦) انظر : a) T. Benbow: **The Computerization of The Oxford English Dictionary** .

مجلة المعجمية ، عدد ٥ - ٦ ، (١٩٩٠) ، ص ٣٤٩ - ٣٥٩ .

b) G. Gorcy: **Organisation de L'information dans la rubrique d'analyse synchronique des articles du La Langue Française"** ؛ **مجلة المعجمية** (١٩٩٠) ، ص ٣٦١ - ٣٨٦ .

(١٧) عبد السلام المسدى :**قاموس اللسانيات** ، تونس ١٩٨٤ . وهو في الحقيقة قائمة من المصطلحات مرتبة ترتيبا ألفائيا عربيا وأعجميا . انظر تقديمنا له في كتابنا :**المعجم العربى** ص ٣٧١ - ٣٧٩ .

(١٨) مجموعة من الباحثين : **معجم مصطلحات علم اللغة الحديث** ، بيروت ١٩٨٢ وهو ليس معجما بل قائمة من المصطلحات . انظر رأينا فيه : المعجم العربى السابق ، ص ٣٩٣ – ٣٩٨ .

(١٩) الموسوعة تعنى بمواضيع مختارة يمكن أن تنظمها تنظيما ألفبائيا ؛ مثل المعجم أو أن تعالجها لغويا ومعرفيا مع التركيز على الموضوع المدروس والتوسع فيه .

(٢٠) ونعنى به Etymological Ditc. (EN) Dict . Etymologique (FR) وتقتصر وظيفته على ضبط أصول الوحدات المعجمية . وليس من دوره الاهتمام بتطورها الاستعمالى ، وذلك من وظيفة المعجم التاريخي الذى يمكن له أن يستعين بالمعجم التأصيلى . وليس لنا معجم تأصيلى عربى يذكر ، حسب علمى .

(٢١) وقائع ندوة المعجم العربى التاريخى : قضاياه ووسائل إنجازه . تونس ، ١٤– ١٧ نوفمبر ١٩٨٩ . **مجلة المعجمية** ، العدد ٥– ٦ ، ١٩٩٥ .

(٢٢) (أ) إبراهيم اليازجى : لغة الجرائد (ب.ت) ؛ حيث أشار إلى نشأة هذا الرصيد الصحفى المهم الذى يستحق معجما خاصا به .

(ب) محمد رشاد الحمزاوى :**العربية والحداثة** ، تونس / بيروت ، ١٩٨٨ ؛ .

حيث حللنا ردود فعل تيار التفصح على هذا المعجم الصحفى الجديد .
ولقد نقد الصحافة ولغتها محمد العدنانى فى معجم **الأغلاط اللغوية الشائعة**– لبنان ، ١٩٨٦ .

(ج) اعتمد المستشرقان هانس فير ودانيال راغ الصحافة لوضع معجميهما الجديدين . انظر تقديمنا لكتاب Reig بمؤلفنا : **المعجم العربى** ، ص ٣٩٩ – ٤٠٧ .

(٢٣) ابن دريد : **الجمهرة**، دار صادر ، بيروت ، ج ٤ / ج – ١ .

(٢٤) (أ) الجوهرى : **الصحاح فى اللغة والعلوم** ؛ جزءان ، تقديم : عبد الله العلائلى وإعداد وتصنيف : نديم وأسامة مرعشلي – دار الحضارة العربية ، بيروت ١٩٧٤ ، وفيه نظمت مفردات الجوهرى ألفبائيا مكتوبة بالخط الغليظ وسبقتها وتبعتها المصطلحات العلمية والفنية العربية الحديثة التى وضعتها المجامع والمؤسسات العلمية العربية والاختصاصيون ، و زود المعجم بصور ورسوم عديدة .

(ب) لسان العرب المحيط ، تقديم الشيخ عبد الله العلائلى ، إعداد وتصنيف : يوسف خياط ، ٣ أجزاء ، دار لسان العرب بيروت . وهو منظم ألفبائيا مع إضافة حواشي الحروف ، وفيه جزء مخصص للمصطلحات الحديثة .

(٢٥) المعجم النموذج فى نطاق نظرية دى سوسير هو ما تحققت فيه مناسبات الترابط (RAPPORTS ASSOCIATIFS) ، مثل (تعليم ، دراسة ، أمية ، ثقافة) ، وهو ما يعبر عنه اليوم بالحقل الدلالى المشترك .

(٢٦) لا بد أن نشير إلى أن المعجم العربي يحتاج كذلك إلى ترابط حقوله التي مثل لها مخصص ابن سيده الأندلسي الذي جاء مرتبا حسب المواضيع والمعاني .

(٢٧) وهـو المعـبر عنه بـ Polysemique وباب الاشتراك اللغوى وارد فى فقه اللغة وعلم الدلالة .

(٢٨) المعبر عنه بـ Homonymique . ولقـد عرفـه الثعـالبى فى « **فقـه اللغـة** » : التجنيس هـو أن يجانس اللفـظ في الكـلام والمعنى مختلـف ، كقـولة تعالى « فأدلَى دلْوهُ » و « فأَقِمْ وَجْهَكَ للدّين القيّمِ» .

(٢٩) محمد رشاد الحمزاوى : **المعجم العربى** السـابق ، ص ١٨١ – ١٨٤ ؛ حيث فصلنا فى تحليله اشتراكا وتجنيسا وبيّنا الفرق بين الطريقتين .

(٣٠) انظر الجزء المتقدم من هذا البحث .

القسم الثالث :

الدراسات العربية الحديثة والمُعْجَمِيَّة :

مرادنا من هذا القسم أن نعرض ، على سبيل التقديم الموجز والذكر المحدود ، الدراسات العربية والحديثة التى اهتمت من قريب أو من بعيد بالـمُعجمية والـمَعجمية والمعجم والتأسيس لها بطريقة أو بأخرى ، بإعتبارها عناصر من علم ممكن له أصوله وقضاياه النظرية والتطبيقية ، وإن كانت له صلة وثيقة باللسانيات التى لا يلتحم بها ؛ لأنه متصل كذلك بعلوم أخرى شتى . والملاحظ فى هذا الشأن أن البعض من الدراسات المعنية ، هنا ، لم تنظر بالضرورة نظرة متكاملة مترابطة إلى قضية المعجمية بإعتبارها علماً قائم الذات ، بل ركزت على بعض قضاياها دون الأخرى ، مع التأكيد على المعجم الذى ما زال مستبداً بالذهنية اللسانية العربية . ولقد سعينا إلى عرض الدراسات المذكورة ، وفقا للقسمين الأول والثانى من بحثنا هذا . ورأينا أن نقتصر على أهم النقاط التى طرحتها مع التنبيه على ضرورة الاطلاع على تفاصيلها فى مراجعها .

فلقد كان أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤ - ١٨٨٨) أول من طرح قضية المعجمية عموما والمعجمية العربية بالخصوص وذلك فى كتابه « الجاسوس على القاموس » ، المأخوذ عن « إضاءة الراموس » لأبى الطيب

الفاسى المغربى (١٦٩٩ - ١٧٦١) [١] ، وفى معجمه « سر الليال فى القلب والإبدال » ؛ حيث أبرز أزمة المعجم العربى التراثى ، ودعا إلى تصور معجم عربى دولى جديد . فقال فى الجاسوس : « فإنى لما رأيت فى تعاريف القاموس قصوراً وإبهاماً وترتيب الأفعال ومشتقاتها فيه محوج إلى تعب المراجعة ونصب المطالعة ، أحببت أن أبيّن فى هذا الكتاب من الأسباب ما يحضّ أهل العربية فى عصرنا هذا على تأليف كتاب فى اللغة يكون سهل الترتيب ، واضح التعريف ، شاملاً للألفاظ التى استعملها الأدباء والكتاب وكل من اشتهر بالتأليف»[٢] ، وذلك مما يفيد أنه اعتنى بقضايا مثل الترتيب أو الوضع ، والجمع أو محتوى المعجم والتعريف بالاعتماد على ألفاظ كل من اشتهر بالتأليف . ويعنى ذلك الاستناد إلى « مدونة » عربية جامعة شاملة تشمل نصوصها الشعرية والنثرية كلام العرب ؛ قديمه وحديثه . فكان الجاسوس منطلقه النقدى المؤيد بالأمثلة المطبقه على « مدونة » القاموس للفيروزابادى .

وكان معجمه « سر الليال » مبادرته إلى بناء معجم نموذج دولى عربى يحل الأزمة المطروحة . ولقد ركزه على مقاربتين أساسيتين تكونان عنده نظرة كلية ، وهما :

(أ) اللغة - ومنها العربية - مصدرها الفعل المضاعف مثل : شدّ وردّ ، وعقبه الفعل الأجوف والناقص ثم السالم منه فى آخر المطاف ، لأن اللغة فى نظره « كغيرها من الصناعات والموضوعات البشرية لا يحدث شىء منها كاملا أول وهلة ولكن على التدرج» [٣] .

إن هذه النظرة التطورية الخطيــة متأثــرة بالنظــرة الداروينية التى طبق لهـا كـذلك على اللغـة فى زمـانــه [٤]، وبمقــاييس علـم اللغــة المقــارن والتاريخى السائدة فى عصره ، مما يوحى بأنه كان يهدف إلى وضع معجم تأصيلى تاريخى .

(ب) الدلالــة المــركزية : ومفـاد ذلك أن المفـاهيم والألفـاظ المدرجة فى الرصيد اللغوى والمطبقة فى المعجم ، تعود كلها إلى دلالة مركزية ، مهـما كان تطور اللغات وتعددها وتخالفـهـا . وتتمثل تلك الدلالة فى مفهوم « القطع » . ولقد قال الشدياق فى هذا الشــأن : « إن أكثـر الكلام تداولا واستعـمالا ، وأقول إن كل فعل فى الغائب ، يستلزم القطع إما حقيقة أو مجازاً » [٥] . مــن ذلك أن فـعــل « بنى » الــدار يفـيــد قطــع مــا تبنى به الدار من الحجر والخشــب ... إلــخ ، و «خــاط» الثــوب يفيد قطع الأجزاء التى يتركب منها ، « سافر » الرجــل يفيــد قطــع المسافة أو الأرض مجازاً. وذلك ما دعاه إلى أن يقــر : « وقلمـا رأيــت مــادة خالية مــن فعــل يــدل على القطــع إلا وجدت فيــه لفظــة ترادف قطعــة أو فرقة » [٦].

فالمهم من هاتين المقاربتين لا ينحصر فى صحتهما أو فى خطأهما ، بل فى المبادرة ببناء المعجم العربى على عناصر نظرية كلية أجنبية أو عربية ناقدة بناءة ، تعتـمد على التنظير والجدل لتزويد المعجمية العربية برؤى جديدة ، تضعها فى مدار المعجمية الدولية السائدة فى زمانه ، وتكون حاملة مشاريع النهضة العربية الحديثة ، وقد كان من أساطينها .

ويعتبر تمام حسان من اللسانيين العرب المعاصرين الذين اهتموا بالمعجمية والمعجم فى نطاق منهجية [171] جديدة تستحق الاعتبار . فلقد قصر المعجمية على المعجم واهتم بالكلمة وتحديدها قديما وحديثا ، وربط الصلة بين المعجم وما يسميه الجراماطيقا (الأصوات والتشكيل والصف والنحو) ، وركز على كتابة المعجم وأنواعه . ويهمنا من كل هذا :

(أ) دراسته النقدية لمفهوم الكلمة عند القدماء والمحدثين وتزويدنا بمعلومات علمية قيمة تدل على تشعب هذا المفهوم فى اللغة الواحدة وفى اللغات المقارنة . ولقد عرّف الكلمة بكونها: « صيغة ذات وظيفة لغوية معينة فى تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم وتصلح لأن تفرد أو تحذف أو تحشى أو يغير موضعها أو يستبدل بها غيرها فى السياق وترجع فى مادتها إلى أصول ثلاثة وقد تلحق بها زوائد »[7] .

(ب) الجراماطيقا والمعجم : الأولى تعالج الحقائق اللغوية العامة ، والمعجم يتناول الحقائق الخاصة ، وهما فى الحقيقة متكاملان متداخلان « بمعنى أنهما طريقتان لتناول المعنى من وجهتى نظر مختلفتين . فالمعجم قمة الجراماطيقا » [8] . وهى تعالج المعنى معالجة صوتية وظيفية ومقطعية وتنغيمية وصيغية ونحوية حتى حدود المعجم الذى « يحدد الكلمة حتى حدود الدلالة التى تعالجه على مستوى اجتماعى يشمل الجملة والماجريات التى تحيط بها » [9] .

(حـ) كتابة المعجم : وهى تعتمد على عناصر ثلاثة : « الهجاء » الذى لايراعى أصوات الكلمة ووحداتها ، « والنطق » الممثل له فى «معجم أكسفورد» ، والغائب فى المعاجم العربية التى مثلت له بإثبات الحركات فى النص . وهى طريقة تهدف إلى « تحديد الحروف ، لا إلى تحديد الأصوات ؛ ولذلك لا يمكن أن نسميها بيانا للنطق » و « الشرح » وهو يشتمل على أشكال الكلمة ثابتة سنكرونية أو متطورة دياكرونية ، وعلى تقسيم المادة إلى مداخل مختلفة . ولقد استبدت بالمعاجم العربية « المادة » مما قلل من عدد مداخلها .

وهنا نلاحظ أثر المدارس اللسانية الحديثة فى تفكير المؤلف الذى خصص حيزاً موجزا لقضايا عدة ما زالت نظرته إليها تستحق الاعتبار ؛ لا سيما فيما يتعلق بمكانة المدخل المعجمى ونصه ومكانتهما من الجملة والسياق .

وزودتنا المكتبة العربية بثلاث دراسات مخصصة للكلمة . أولاها لكمال بشر تتعلق «بدور الكلمة فى اللغة» (١٠) ، وهى ترجمة لكتاب ستيفن أولمان (١١) . وقد ركزت فيها العناية على المعنى فى اللغة والكلام ، والمعنى الرئيسى والهامشى ووضعه ومماته ودوره النفسى ، من خلال الكلمة التى يعتبرها المترجم العربى والمترجم عنه « أداة المعنى ، أو هى كما قرر المؤلف نفسه ، أصغر وحدة من وحدات المعنى التى تتكون منها الوحدات الأخرى كالعبارة والجملة والكلمة » . ولقد اعتنت الدراسة بما يسمى التعريف المتعدد للكلمة ، وهو التعريف بالسياق ؛ وبطرق أخرى مثل المشابهة الكلية أو الجزئية ، والضدية والحالية والمحلية . ولا شك أن هذه

المقاربة مفيدة لأنها تركز على مظهر الكلمة المعنى ، وما لها من وجوه تستوجب من المعجمية الاهتمام بها نظرياً وتطبيقيا ، وإن كانت الرؤية المعتمدة لا تتصل بالمعجمية مباشرة .

وسعى حلمى خليل إلى أن يحيط «الكلمة» لغويا ومعجميا [١٢] ، فاعتنى بها بنية ودلالة عند القدماء والمحدثين مؤكداً صعوبة تحديدها ، « ومن ثم تعثرت تلك المحاولات وكثرت التعريفات وتضاربت ، بل إن بعضهم قد يئس وشك فى قيمة الاعتراف بشيء اسمه الكلمة ، واعتبرها بعضهم خرافة علم اللغة » [١٣]. ولم يمنعة ذلك من دراستها من الجهة الصوتية ، ومن حيث الصيغة والوظيفة والجذر ، والاشتقاق . أما دلالتها فلقد عالجها رمزاً له معنى معجمى يختلف عن معانيها من حيث الدلالة الاجتماعية ومجالاتها وسياقها ؛ لأن « الدلالة المعجمية هى دلالة الكلمة داخل المعجم . أما الدلالة الاجتماعية فهى دلالة الكلمة فى الاستعمال » [١٤] والسياق ؛ حيث يبرز علم الدلالة التركيبى مظاهرها المتنوعة المتمثلة فى الاشتراك اللفظى ، وتعدد المعنى ، والترادف ، والأضداد ... إلخ التى تستوجب تحليلها نحويا وصرفيا وصوتيا وفونولوچيا ؛ حيث يدرك معناها من سياق الحال .

وتعتبر هذه الدراسة التى ربطت الكلمة بالمعجم ، دون الدخول فى قضايا عدة منه ، دراسة جادة شاملة جمعت « لأول مرة ملامح أساسية كانت مفرقة ومبعثرة لعنصر لغوى نتحدث عنه ونستعمله دائما اسمه الكلمة » [١٥] . أما الكتاب الذى خصصه الطيب البكوش وصالح الماجرى للكلمة [١٦]، فهو يحتوى على مقدمة للمترجمين متعلقة بالكلمة فى التراث العربى ، وبمسائل مصطلحية لسانية حديثة جابهت

المترجمين فى نقل أربع دراسات أجنبية تتعلق أولاها بصعوبة تحديد مفهوم الكلمة تحديداً شاملاً يطلق على اللغات جميعها . أما الثانية منها فهى تسعى إلى « تقديم تعريف علمي دقيق للكلمة ، انطلاقا من مناقشة أشهر التعريفات » (١٧) . وعينت الثالثة بالكلمة والوحدة النبرية . وركزت رابعتها على ما سماه المترجمان « الإحداث » ، والمراد منه توليد الكلمة ووضعها لغويا . ورأينا أن هذا النوع من الدراسات الجديدة ، على ما فيه من مشاكل اصطلاحية وأدائية ، يوفر للسانيات والمعجمية العربيتين مزيداً من العطاء ويثريهما بإسهامات خارجية جيدة ودقيقة تدعم المعجمية العربية بمعلومات ومناهج تساعد على تطويرها .

من أهم ما جاءت به النظرة اللسانية التوليدية فى اللغة العربية حديثا وفى المعجم بالمخصوص ، نذكر مقاربة عبد القادر الفاسى الفهرى (١٨) . وغاياتها كثيرة (١٩) ، منها :

(أ) التأكيد على القطيعة القائمة بين المعجم العربى التراثى والحديث والمتكلم العربى ، باعتبار أن المعجم العربى لم يوفق إلى جمع ووصف الرصيد اللغوى وصفاً علمياً يحيط به .

(ب) اعتبار المعجم نظاما قائم الذات يعتمد على ترابط وثيق بين مطردات النحو وقوانين العلاقات الدلالية فى نطاق نظرية كلية تحيط بكل عناصرها وتفاعلاتها .

(ج) تصور معجم يختلف أساسا عن المعجم التقليدى . ويعنى به المعجم الذهنى الشامل لقدرة المتكلم وملكته اللغوية ؛ لأن « إحدى

النقـلات الدالـة في تصور البحث المعجمي الإقـرار بأن منهج المعـجم لا يتجه إلى دراسة قائمة من الكلمات تشتمل على جميع ما يستعمله المجتمع اللغوى من مفـردات كما يدعى ذلك بعض اللغويين بل إن المفردات تقرر خصائص واطرادات ، فرعية أو تامة ، تمكن من وضعها في طبقات عامة أو فرعيـة لها خصـائص يمكن استخلاصـها من مبـادئ عـامة تضبط الملكة اللسانية العامة للإنسان أو الملكة الخاصة بلغة من اللغات الطبيعية » [٢٠].

(د) التـمثيل للمناهج والنماذج التى تنظم المعجم وتتجنب حشوه الـوارد فى المعلومـات المتعلقة بالمكون التركيبى والمكون المعجمى ، فضلا عن التمثيل للمقاييس التى تربط ، فى وجوه عدة ، بين الدلالى والنحوى .

ولقـد قدمت هذه الرؤى الجامعة التى تبحث عن نظرية كلية لقضايا المعجم فى نطاق مفـهومى ومصطلحى يحتاج ضرورة إلى الوضوح لتبليغه من خلال مصطلحية مقيسة يستفيد منها الدارسون .

أيد هذا الاتجاه محمد غاليم [٢١]. وغايته من عمله أن يمثل للتوليد الدلالى المبدع وماينشئه من دلالات جديدة ، انطلاقا من وحدة معجمية موجودة فى المعجم ، وذلك فى نطاق نظرية دلالية تضبط القوانين الدلالية الصالحة لتأويل التراكيب الدلالية المولّدة ، كما تضبط القواعد التى تعنى بإبداع الدلالات الجديدة بالاعتماد على الدراسات والمناهج الحديثة السائدة بالخصوص عند أصحاب المدرسة التوليدية الأمريكية . وبالتالى ، فإن التوليد المعنىّ بالأمر ليس التـوليد المعيارى المعروف [٢٢] ، ولا الوحـدات اللغـوية المحصـورة فى نماذج محـققة محدودة ، ولا يستـخلص من نماذج هجينة خليط يسميها المؤلف المنغولة المبغولة !! (Hybrid Models) .

فهو يعتمد على نظرية تمثيلية أساسها أن « تكون الكلمات تمثلات ذهنية ، مستنبطة ، وتعبر عن النية التصويرية ، وتكون دراسة الدلالة فى اللغة الطبيعية دراسة لعلم النفس المعرفى » [٢٢] ، مع الاعتناء بالقواعد العلاقية التى يتضمنها المعجم والتى تصل مداخله المترابطة . ولقد فصل المؤلف فى كل ما سبق فى ستة فصول ، تناول فيها بالدرس التوليد الدلالى عند القدماء والمحدثين من العرب ، وآليات التوليد الدلالى مع العناية بالمعجم والقواعد الدلالية من أجل « رصد الترابطات الدلالية المعجمية وخاصة علاقة التعدد الدلالى وتمييزها من المشترك اللفظى » [٢٣] ، بالاستناد إلى علاقات وأبعاد مختلفة منها البعد الكنائى أو البعد الاستعارى « فيتجلى الأول فى التماثل الصوتى والعلاقة الدلالية المطردة بين عنصرين . بينما يرتبط الثانى بالتماثل الصوتى وحده ، وبذلك يبنى التعدد الدلالى على استناد مدخلين معجميين متماثلين صوتيا ، متمايزين دلاليا ، إلى وحدة معجمية متعددة الدلالة ... أما المدخلان المعجميان المتماثلان صوتيا ، المتمايزان دلاليا ، وغير المتعالقين عن طريق قاعدة علاقية فهما مشترك لفظى » [٢٤] .

ولا يمكن ، بطبيعة الحال ، أن نبلغ فى هذا العرض كل دقائق هذا الإسهام التنظيرى المفيد الذى سيرفع من شأن المعجمية العربية الحديثة .

ويمكن أن نبدى الرأى نفسه فى شأن الدراسة القيمة الواضحة التى زودنا بها على القاسمى[٢٥] . وهى متعلقة بعلم اللغة وصناعة المعجم ، ولا سيما المعجم الثنائى . وتمتاز هذه الدراسة بكونها تعرض للقضية من موقف عام يوظف أهم النظريات اللسانية الحديثة للغرض

فى أغلب وجوهه ، مع توفير أمثلة عملية واضحة توحي إلينا أن المعجمى مدعوّ إلى مواكبة المناهج المتتابعة المتحركة مثل « النظرية التحويلية ونظرية القوالب ونظرية الحالات النحوية ، إضافة إلى النظرية البنيوية أو التركيبية ... ويجد المعجمى فى نهاية المطاف أن النظرية التى بنى عليها عمله قد أمست قديمة ومهملة ، قبل أن ينشر معجمه » (٢٦) .

ولقد عالج المؤلف بدقة وعمق قضايا متصلة اتصالا وثيقا بالمدخل المعجمى ونصه ، من خلال العلاقة بين الأصوات والصرف والنحو فى المعجم ، كذلك قضايا الدلالة مع اعتناء خاص بالتعريف المعجمى من خلال الشواهد التوضيحية والشواهد الصورية . إن الإسهامات التى قدمتها هذه الدراسة متعددة الوجوه . فهى وإن كانت مخصصة للمعجم الثنائى (٢٧) وإشكالاته فإنها تحيط كذلك بقضايا المعجم العام ومقاييسه . ولقد دعا المؤلف إلى رؤيته ، من خلال عمله بمكتب تنسيق التعريب بالرباط الذى خصص ندوة عربية دولية لقضايا المعجم وتقنياته صدرت منذ سنوات .

ويجدر بنا ، ما دمنا فى نطاق المعجم المختص ، أن نشير إلى الدراسة المنهجية المطبقة (٢٨) التى خصصها إبراهيم بن مراد للمصطلح الأعجمى فى كتب الطب والصيدلة العربية ، بالاعتماد على كتاب «الأدوية المفردة» للغافقى ، و « الجامع لمفردات الأدوية والأغذية » لابن البيطار ، و « كشف الرموز » لابن حماد وش الجزائرى ، و « معجم كليرفيل » المتعدد اللغات . ولقد آلت الدراسة إلى وضع معجم عربى تأصيلى جديد يحيط بنصيب وافر من المعربات الطبية والصيدلية القديمة . وهو يشمل

٢٠٢٥ مدخلا عرّفت تعريفا علمياً إضافياً ، فضلا عن استقراء اللغات الغالبة التى أخذت منها المعجمية العربية المتخصصة مصطلحاتها لسد فراغاتها . وتعتبر هذه المقاربة منهجاً جديداً فى المعجمية العربية الحديثة وتأسيسا لمنهج الاقتراض فى المعجم ، وعنوانا على أواصر المودة العلمية وصلة الرحم الفكرية التى ما انفكت تربط الفكر العربى الإسلامى بغيره من الأفكار ... وهى تشهد على مدى كونية العربية وتفتح مدونة معجمها على العلوم الإنسانية ، شرقيّها وغربيّها ، قديمها وحديثها (٢٩) . ولقد خصصنا بحوثنا ودراساتنا لأهم القضايا المطروحة وطبقنا لها على العربية (٣٠) . وذلك بتوظيف ما أمكن من الرؤى والنظريات اللسانية المعجمية فى نطاق نظرة تنسيقية تأليفية وتربوية يستفيد منها الباحث والدارس والطالب .

وفى هذا السياق ، لابد أن نذكر ، ولو بإيجاز ، دراسة قيمة مترجمة إلى العربية . وهى من إسهام محمد جاد الرب الذى نقل إلى لغتنا بحث برند شبلنر Bern Spillner فى علم اللغة والأسلوب(٣١) الذى يمكن أن يفيد منه النص المعجمى فى تعريف الوحدة المعجمية الأسلوبية . وهو مظهر لابد للمعجمية أن تفيد منه لتقدم لنا نصاً معجمياً متكاملاً يدل على إبداع المبدعين ، وعلى قدرتهم على التوليد الجمالى . و قد سبق للزمخشرى أن أورده تحت اسم المجاز فى معجمه « أساس البلاغة » .

ولابد لنا ، فى نهاية المطاف ، أن نشير إلى حدث مهم يتعلق بسعينا إلى بناء معجمية عربية دولية . وهو يتمثل فى ميلاد جمعية المعجمية العربية بتونس وأعمالها . ولقد تكونت سنة ١٩٨٣ للاهتمام بقضايا المعجم العربى قديما وحديثا فى مستوى التنظير والتطبيق ، وذلك بإصدار مجلة دورية

متخصصة هى « مجلة المعجمية » التى حصلت على تأشيرتها القانونية يوم ٦ مارس ١٩٨٥، رقم ٢٥٧٦ ، وبعقد ندوات علمية وربط الصلة بكل من له اهتمام بقضايا المعجم فى تونس والعالم العربى وخارجه ولقد نظمت ثلاث ندوات عربية دولية ؛ خصصت أولاها [٣٢] لإحياء الذكرى المائوية لأحمد فارس الشدياق ، وبطرس البستانى ، ورينهارت دوزى . وعالجت ندوتها الثانية المعجم العربى التاريخى : قضاياه ووسائل إنجازه [٣٣] . أما الندوة الثالثة ، فقد اعتنت بالمعجم المتخصص ، وتصدر أعمالها فى العددين التاسع والعاشر من مجلة المعجمية فى نهاية ١٩٩٤ .

وفى مجلة المعجمية المذكورة أبحاث ودراسات نظرية ومطبقة مخصصة للمعجمية والمعجم . وغايتها التأسيس لها وتجديد مبادئها وقواعدها . ولا يمكن لنا ، فى هذا المجال ، أن نذكر كل الدراسات القيمة المختصة الواردة فيها [٣٤] .

ونذكر على سبيل الإشارة دراسة صلاح الدين الشريف المتعلقة بالمعجم الذهنى ، وما وراءه من مسائل [٣٥] ، وبحث فرحات الدريسى المتعلق بالنص المعجمى [٣٦] وإشكالياته، وقد ركز فيه على النص الشاهد أو ما نسميه عادة بالتعريف بالشاهد ، مبينا أن النص المعجمى مبنى على تركيبين ؛ أحدهما خارجى منخرط فى مداخل لغوية محكمة بنظام نمطى ، والآخر داخلى مبنى على « تراكم نصوص هى شواهد على نصوص متباينة » [٣٧] . فالتركيب الخارجى له صلة بنظام اللغة الصوتى والصرفى ذى القياسية الراقية . أما التركيب الداخلى فإن قيمة بنائه

موصولة برصيد « العلائق بين مقوماته المتغيرة والتى لا ينتظمها فى الأصل نسق واحد »(٣٦) .

ولقد اعتنى البحث بالخصوص بمظهرين من مظاهر النص المعجمى ، وهما الشاهد والمثل . فما هما ؟ وما عناصر المؤالفة والمخالفة بينهما ؟ ذلك ما فصّل فيه الباحث ، مع الإشارة إلى أن دلالات المثل تحوم « حول معانى التسوية بين المختلفين أو المتفقين والتكافؤ ، والتشبيه والصفة والمقدار والعبرة ... إلخ » (٣٧) . أما الشاهد فهو « سفر فى الزمان وفى المكان وفى استحالة قراءة إلى كتابة . فهو حينئذ استصحاب حركة من الخارج صوب الداخل ، باعتبار أن انحكام النص المعجمى بخطة الاستشهاد استتباعاً واستلزاما - وجه من نظام الكلام على الكلام ، وضرب من العلائق والرباط بين أنظمة نصوص متعددة ومتضامنة » (٣٨) .

ورأينا أن هذا العرض الموجز لا يفى ، كمًّا وكيفا ، بحق الدراسات العربية الحديثة التى تتميز بمقارباتها الجديدة والجريئة أحيانا . وهى أهل لأن يعتنى بها ، ويرجع إليها وأن تطبق حسب الإمكان على المعجم . وليس من هدفنا أن نتوقف عند إيجابياتها أو سلبياتها التى يمكن أن تناقش فى غير هذا المكان ، بل أن نصفها ونشير إلى مدى مواكبتها للتطور فى علوم اللسان الحديثة ، وأن ندعو إلى الاهتمام بها بغية تجديد ذهنيتنا المعجمية العربية ؛ لأنها تكون رصيداً محترما وروافد متنوعة متعددة الوجوه ، وتشهد من خلال مواضيعها ومناهجها المتخالفة أحيانا بحضور الفكر العربى اللسانى فى الساحة اللسانية المعجمية العربية والدولية . والملاحظ فى هذا الشأن أن

اتفاقها ، على أساسيات معجمية جوهرية متعددة ، أمر مطلوب فيما يتعلق بمفاهيمها ومصطلحاتها المفاتيح الثابتة، دون أن يكون ذلك عرقلة لمحاولاتها المستمرة من أجل النظر من زوايا مختلفة إلى الموضوع المطروح الذى لا يستقر على حال من المعارف اللسانية المعجمية ، وتغيراتها المتواصلة .

ولقد سعينا جهدنا إلى أن نقدم ، فى الأقسام الثلاثة السابقة ، لمحة توفيقية تنسيقية ، توظف لأغلب الرؤى الموجودة فى نطاق المعجم العام بالخصوص ، وعلى الساحة العربية والدولية فى سبيل استعمالها معجميا وتربويا وثقافيا وحضاريا ، مع الإشارة إلى أن ما يعنينا منها ، أساسا ، تسخيرها للمعجمية والمعجمية والمعجم وترابط عناصرها وتفاعلاتها ، باعتبار أن هذه الثلاثية تحتاج إلى مزيد من الوصف والتحليل والإجمال ، يؤهلها لتصبح علما قائم الذات يساعد على وضع مختلف أنواع المعاجم الذهنية والعلمية والثقافية والتربوية المواكبة للعلم والمعرفة ، والمعبرة عن الفكر العربى الإسلامى وتوقه إلى التطور والتقدم . وأملنا أن تكون مقاربتنا إسهاماً فى مساعدة المعجمية العربية الدولية على الخروج من الاجتهاد فى المذهب إلى اقتراح مذاهب معجمية جديدة جدالية متحركة تهيئ لمعاجم عربية دولية رائدة .

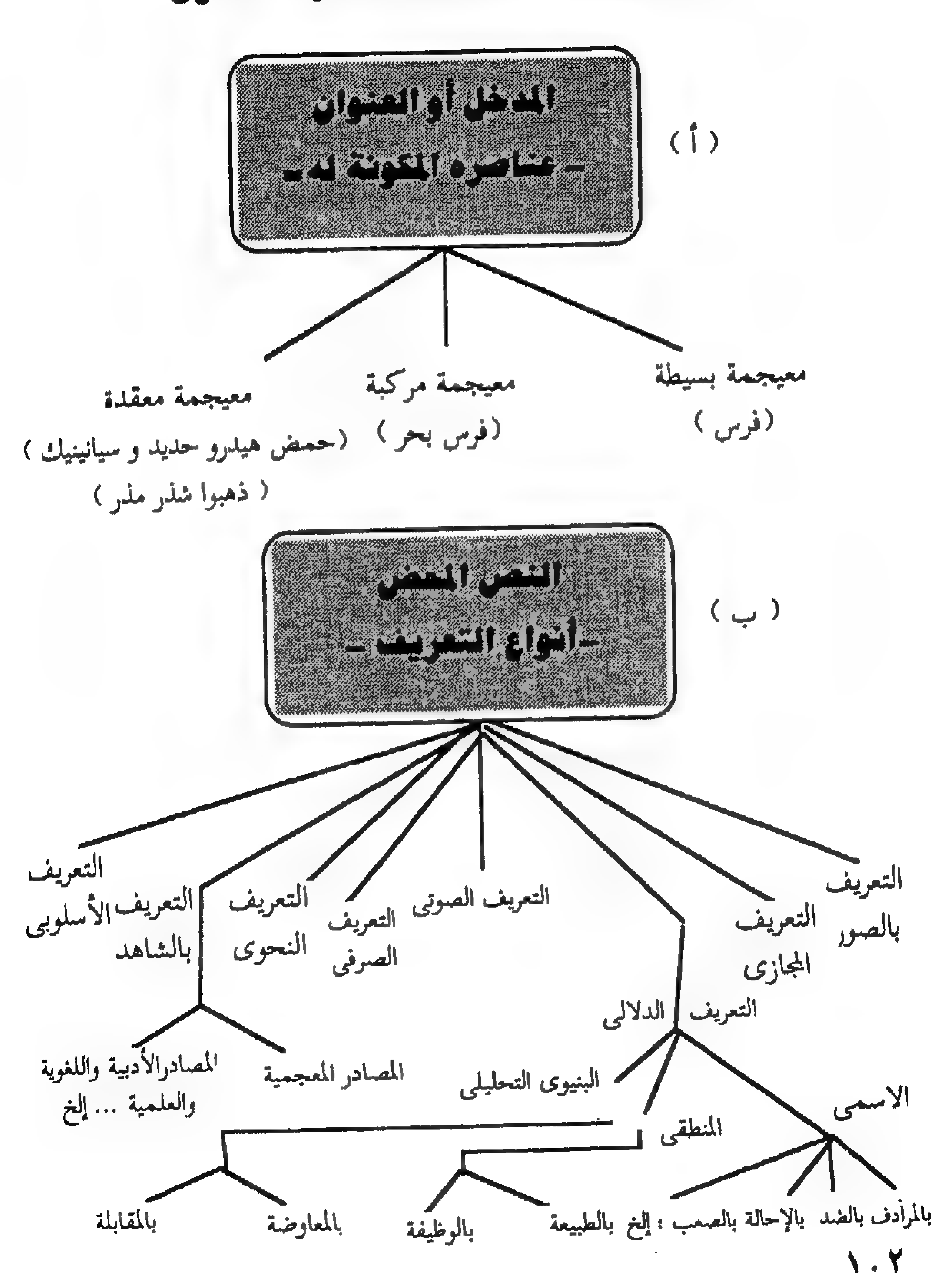


يتكون النص المذكور من ثمانية عناصر متتالية مترابطة : الصوتى (١) ، الصرفى (٢) ، النحوى (٣) ، الدلالى (٤) ، بالشاهد (٥) ، المجازى (٦) ، الأسلوبى (٧) ، وبالصورة (٨) . ويفصّل مشجر الملحق رقم (١) فى التعريفين الدلالى وبالشاهد . ولكل تعريف فروعه وتفاصيله . وتكوّن كل التعريفات النص المعجمي المتكامل الذى يكوّن ، مع نصوص المعجم كلها ، النص الأكبر .

فى المشجر رقم (٢) ، يرتكز التعريف على عملية الترتيب الخاضعة لنظامين أساسيين : الترتيب الخارجى (صوتى ، ألفبائى) ، والترتيب الداخلى (بالاشتراك أو التجنيس) . ويتكون تعريف المدخل المعجمى المتشعب من عناصر المشجرين كلها .

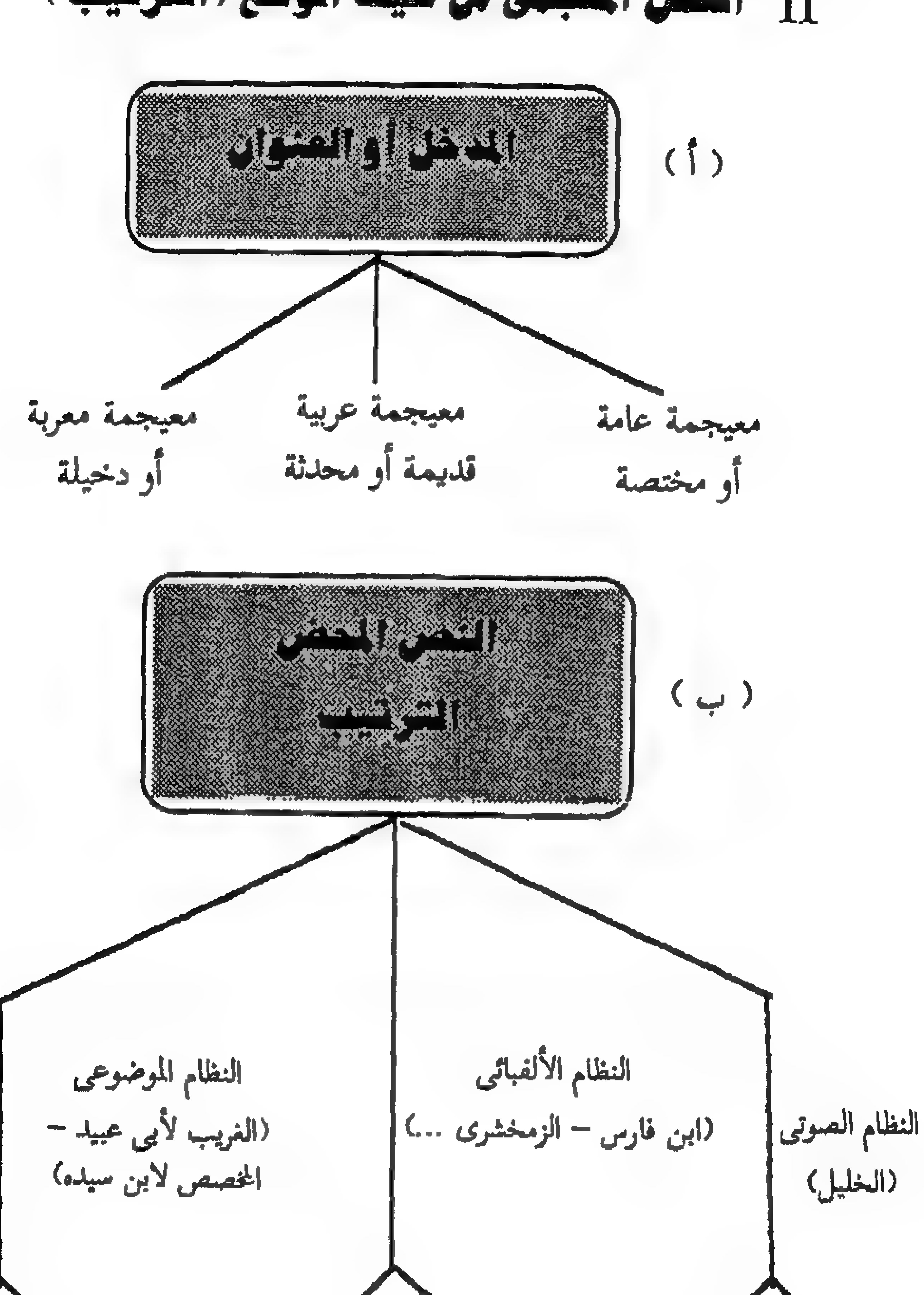
- المشجر رقم ١ -

I النص المعجمي في مستوى الجمع (المحتوى)



ـ المشجر رقم ٢ ـ

II النص المعجمى من حيث الوضع (الترتيب)



الهوامش :

(١) محمد رشاد الحمزاوى : **المعجم العربى السابق** ... : منزلة الجاسوس من إضاءة الراموس ، ص ٣٦٣ – ٣٧٠ . مما يشير إلى مبادرة المغرب العربى إلى إحياء دراسة العلوم المعجمية الحديثة .

(٢) فارس الشدياق : **الجاسوس على القاموس** – ١٢٩٩ هـ ، المقدمة .

(٣) فارس الشدياق : **سر الليال فى القلب والإبدال** ، الأستانة ١٢٨٤ هـ ، ص ٢٥ . وقد نشر هذا المعجم على نفقة الدولة التونسية وبتأييد من وزيرها الأكبر إذ ذاك مصطفى بن إسماعيل ، انظر **مجلة المعجمية** ، عدد ١٩٨٧ ، ص ١٦٥ – ١٦٧ .

(٤) انظر بالخصوص : A. Schleicher : **Die Darwinische theorie;** und die Sprachwissenschaft (1863) .

(٥) **المصدر نفسه** ، ص ٨ .

(٦) **نفسه** ، ص ٩ .

(٧) **تمام حسان ، مناهج البحث فى اللغة** ، الدار البيضاء ١٩٧٩ .

(٨) **نفسه** ، ص ٢٦٦ .

(٩) **نفسه** ، ص ٢٦٧ .

(١٠) **نفسه** ، ص ٢٦٤ .

(١١) كمال بشر ، **دور الكلمة فى اللغة** ، القاهرة ١٩٦٢ – ١٩٩٢ .

(١٢) Stephan Ullmann; **Words and their use** .

(١٣) حلمى خليل : **الكلمة : دراسة لغوية ومعجمية** ، القاهرة ١٩٨٨ .

(١٤) **المصدر نفسه** ، ص ٣٤ .

(١٥) **نفسه** ، ص ١٣٥ .

(١٦) **نفسه** ، ص ٢٢٥ .

(١٧) الطيب البكوش وصالح الماجرى : **فى الكلمة** ، تونس ١٩٩٣ .

(١٨) **المصدر نفسه** ، ص ١٠ .

(١٩) عبد القادر الفاسى الفهرى : **المعجم العربى - نماذج تحليلية جديدة** ، الدار البيضاء ١٩٨٦ .

(٢٠) منية الحمامى ، **مجلة المعجمية** ، عدد ٤ (١٩٨٨) ، ص ١٩١ - ٢١٤؛ حيث تعرض بالتفصيل لهذا المؤلف .

(٢١) عبد القادر الفاسى الفهرى : **المعجم العربى** السابق ، ص ٦ .

(٢٢) محمد غاليم : **التوليد الدلالى فى البلاغة والمعجم** ، الدار البيضاء ١٩٨٧ .

(٢٣) وقد مثل له بمؤلفات عربية حديثة ، منها كتاب حلمى خليل المخصص للمولد ، انظر : ص ٤٦ - ٤٧ .

(٢٤) المصدر **نفسه** ، ص ٨ .

(٢٥) **نفسه** ، ص ١٦٣ .

(٢٦): **نفسه** ، ص ١٧٠ . وقد نظر إلى هذه المسألة نظرات أخرى . راجع حلمى خليل : **مقدمة لدراسة اللغة** ، دبى ١٩٨٩ ، ص ١٦٢ - ١٦٦ .

(٢٧) على القاسمى : **علم اللغة وصناعة المعجم** ، الرياض ١٤١١ هـ .

(٢٨) **المصدر نفسه** ، ص ٨ – ١٠ .

(٢٩) العناية المركزة في أغلب الدراسات على المعجم العام في العالم العربي مع إهمال واضح للمعاجم المتخصصة العلمية والفنية والتكنولوچية والثنائية والمتعددة اللغات التي تستوجب تنظيراً وتطبيقاً يختلفان كثيراً عما جاء منهما في المعجم العام .

(٣٠) إبراهيم بن مراد : **المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية** ، بيروت ١٩٨٥ .

(٣١) أحمد ممو : في المعجم الهيدرولوچي . عربي إنجليزي فرنسي – **مجلة المعجمية** ، عدد ٤ (١٩٨٨) ، ص ٩١ – ١١٩ ، عدد ٧ (١٩٩١) ، ص ٧٥ – ١١٢ ، عدد ٨ (١٩٩٣) ، ص ١٢٣ – ١٥٤ . وهو معجم مختص نموذج يطبق فيه لمقاييس المعجمية الحديثة .

(٣٢) محمد رشاد الحمزاوي : **المعجم العربي : إشكالات ومقاربات** ، تونس ١٩٩١ ، وقد اعتمدناه في بحثنا هذا .

(٣٣) برند شبلنر ، ترجمة ، محمد جاد الرب : **علم اللغة والدراسات الأدبية : دراسة الأسلوب** – البلاغة وعلم اللغة النصي ، الرياض ١٩٨٧ .

(٣٤) نشرت أعمالها تحت عنوان : **في المعجمية العربية المعاصرة** – بيروت ١٩٨٧ . وقدم لهذا المجلد الطيب البكوش **بمجلة المعجمية** ، عدد ٣ (١٩٨٧) ، ص ١٧١ – ١٨١ .

(٣٥) صدرت أعمالها بالعددين الخامس والسادس من **مجلة المعجمية** ، سنة ١٩٨٩ .

(٣٦) انظر عبد اللطيف عبيد : المصطلح الفلاحي : تاريخه وقضاياه – **مجلة المعجمية** ، عدد ٨ (١٩٩٢) ، ص ٦٩ – ١٢٢ . وغايته التأسيس للمعجم الفلاحي تنظيرا وتطبيقا في نطاق دراسة ميدانية لغوية اجتماعية .

(٣٧) صلاح الدين الشريف : المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعى ، **مجلة المعجمية** . عدد ٢ (١٩٨٦) ، ص ١٥ - ٣٠ .

(٣٨) فرحات الدريسى : فى بنية النص المعجمى ، **مجلة المعجمية** ، عدد ٧ (١٩٩١) ، ص ٤٣ - ٥٥ .

(٣٩) **المصدر نفسه** ، ص ٤٥ .

(٤٠) **نفسه** ، ص ٤٦ .

(٤١) **نفسه** ، ص ٤٧ .

(٤٢) **نفسه** ، ص ٤٩ .

الفهرس

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / إبراهيم السيد البهنساوى

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٠١٢ - ١٩٩٥ - ١٧٦٨٢

